التقرير السياسي

الصادر عن

المؤتمر القومي الثالث عشر

لحزب البعث العربي الاشتراكي

نسخة كاملة للتحميل PDF

المقدمة :

ليس السياسيُّ مجرد إدارةٍ للشؤون، ولا هو حصيلةُ قراراتٍ تُتخذ في غرفٍ مغلقة. السياسي، في عمقه الفلسفي، هو سؤالُ الجماعة عن ذاتها في زمنٍ لم يعد يُجيبها فيه أحد. هو لحظةُ انكشاف المصير حين تستيقظ الأمة على وقع صفعةٍ لا تأتي من خارجها فقط، بل من داخلها الذي ظلت تظنه محصناً. وإذا كان التاريخ يكتب بقلم المنتصرين، فإن الحقيقة تنتظر دائماً أولئك القادرين على قراءة الهزيمة قراءةً تليق بعقل لا ينكسر.

أمامنا اليوم تقرير سياسي، ليس كسائر التقارير. إنه محاولة لفهم جذور لحظة عربية هي من أعقد اللحظات التي مرت بها الأمة منذ سقوط الخلافة. لحظةٌ تداخل فيها الدولي بالإقليمي، والوطني بالقومي، والاجتماعي بالاقتصادي، حتى بات من المستحيل فصل متغير عن آخر، أو عزل أزمة عن سياقها. هذا التقرير لا يقدم وصفاً ولا يكتفي برصد، بل يحاول أن يُنظّر للواقع، ويستشرف للخروج من النفق.

السياسي في ثقافتنا العربية، منذ النهضة، كان دوماً (رد فعل). لم نتعلم بعدُ كيف نكون (فعلاً تاريخياً)، يسبق الأحداث ويصنعها. وكأن قدرنا أن نظل في موقع المُجاب لا السائل، المُتأثر لا المؤثر. غير أن هذه اللحظة الراهنة، بكل تعقيداتها، قد تكون مختلفة. ليس لأن القوى الخارجية أضعف، بل لأن الجماهير العربية، للمرة الأولى منذ عقود، بدأت تتحرك من قاعدة الوعي لا من قاعدة الغضب فقط. وهذا الفارق جوهره الفلسفي هو أن تصير الحركة تعبيراً عن إرادة لا عن ردة فعل.

في هذا التقرير، التقرير السياسي من التقرير العام الصادر عن المؤتمر القومي الثالث عشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، الذي انعقد في يناير/ كانون الثاني تحت شعار: (استنهاض الأمة والثبات على العهد النضالي والوفاء لشهداء الحزب والأمة)، الذي تنشره صحيفة الهدف تباعاً في ثلاث حلقات، نفتح ملف المتغيرات الدولية والإقليمية كما لم نفتحه من قبل.

لا كمن يقرأ صحيفة، بل كمن يشري جسد الوطن والامة ليرى أين الطعنات. وأي علاج يبدأ دون تشخيص؟ وأي نهضة تبنى دون اعتراف بالمرض؟

نحن لا ندعي امتلاك الحقيقة، بل نبحث عنها. ولا نزعم أن أوراقنا خالية من الخطأ، بل نؤمن أن الخطأ في طريق الصواب خير من السكوت في طريق الهاوية.

ولهذا نضع هذا التقرير بين يدي جماهير الأمة وقواها الحية، وقيادات حزب البعث وتنظيماته أينما وجدت، مستبشرين بكل ملاحظة، منفتحين على كل نقد، لأن الحوار هو الطريق الوحيد لاستعادة الثقة، والثقة هي أول خطوات الفعل.

وثائق المؤتمر القومي الثالث عشر

يناير 2026

التقرير السياسي

تمهيد:

ينعقد المؤتمر القومي الثالث عشر للحزب بعد مضي أكثر من ثلاثة عقود على مؤتمره الثاني عشر، وهي مرحلة طويلة نسبياً وكان يفترض أن تشهد انعقاد أكثر من مؤتمر لو كانت الظروف الموضوعية المتعلقة بواقع الأمة، والذاتية المتعلقة بواقع الحزب قد سمحت بذلك.

إن المرحلة الفاصلة ما بين المؤتمرين الثاني عشر والثالث عشر، لم تكن مثقلة فقط بمتغيرات كبرى استراتيجية وجيوسياسية بكل تداعياتها على القضايا الوطنية والقومية، وصولاً إلى قضية الأمة العربية كوجود تاريخي وحضاري ورسالة إنسانية، بل أثقلت أيضاً بارتفاع منسوب العداء الفكري والسياسي للمشروع القومي النهضوي الذي حمل الحزب لواءه ودعا إلى ترجمة مفرداته بآليات العمل النضالي وهو يخوض صراعاً متعدد الأبعاد ضد أعداء الأمة على اختلاف مواقعهم ومشاربهم واستراتيجياتهم. ولهذا كان استهداف الحزب بنفس السياقات والحدة التي استُهدفت فيها الأمة العربية بهويتها القومية وتماسك نسيجها المجتمعي.

إن المؤتمر القومي الثالث عشر، ينعقد هذه الأيام وقد فقد الحزب كوكبة من قيادته المناضلين الذين بقوا حتى الرمق الأخير من حياتهم قابضين على جمر المواقف المبدئية، من مختلف الترتيبات التنظيمية، ومنهم من استشهد مهيب الحضور من خلال المشهدية التي أطل من خلالها على جماهير أمته ومناضلي حزبه وهو يواجه العدو المحتل وعملاءه بشخصية البطل الذي كان يحقق الامتلاء النفسي والنضالي لشعبه في حياته وأصبح بعد استشهاده يجسد الرمزية الوطنية والقومية التي انتشقت إليها الجماهير العربية بكل مشاعرها وأحاسيسها، إنه شهيد الحج الأكبر الأمين العام للحزب الرفيق القائد صدام حسين.

كما فقد الحزب خلال الفترة الفاصلة بين المؤتمرين، ثمانية من قادة الحزب أعضاء القيادة القومية: الأمين العام للحزب وأمين سر قيادة قطر العراق الرفيق عزة إبراهيم، والرفاق المناضلين: عبد المجيد الرافعي نائب الأمين العام للحزب، وإلياس فرح، وبدر الدين مدثر، وطه ياسين رمضان، وطارق عزيز، وعبد الصمد الغريري، وصبار المشهداني، إضافة إلى العديد من الرفاق المناضلين من قيادة قطر العراق ومن قيادات الأقطار العربية الأخرى ومئات الرفاق من الكادر المتقدم وعشرات الآلاف من الرفاق المناضلين الذين استشهدوا وهم يقاومون الاحتلالين الأميركي والإيراني للعراق، وأنظمة القمع والاستبداد والتوريث السلطوي، هذا إلى المئات من الرفاق الذين مازالوا قيد الاعتقال في معسكرات العدو الصهيوني ولدى السلطة العميلة في العراق وهم يواجهون أوضاعاً صعبةً وقاسيةً وحرماناً من أبسط الحقوق الإنسانية التي كفلتها المواثيق الدولية وتلك التي نصت عليها أحكام القانون الدولي الإنساني.

إن المؤتمر القومي الثالث عشر إذ ينعقد بعد أكثر من ثلاثة عقود، فإنما ينعقد في ظل متغيرات متسارعة على أكثر من صعيد دولي وإقليمي وقومي ووطني، وهذه المتغيرات التي تتسارع أحداثها تركت بصماتها على العلاقات الدولية ومنظومات الأفكار والمفاهيم والإيديولوجيا، وآليات الحكم للنظم السياسية، ودور الدولة كهيئة عامة اعتبارية ووظيفتها الرعائية والحماية، وصولاً إلى المجتمعات وتشكيلاتها البنيوية ومشكلاتها من حيث الاندماج والتماسك، أو الانقسام والتفكك على أسس من الفرز الانشطاري الديني والإثني والجهوي وغير ذلك.

1. المتغيرات الدولية في ظل التفرد الأميركي بالأحادية القطبية:

مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، بدأ التأسيس لنظام دولي جديد يقوم على أنقاض نظام ثنائية القطبية التي تمحورت حول الموقعين الأميركي والسوفياتي. وفي الوقت الذي كان فيه العالم يدخل مرحلة السقوط المدوي للاتحاد السوفياتي كنظام اعتمد التطبيقات الشيوعية للاشتراكية على مستوى الداخل ومركز استقطابي على المستوى الدولي، كان النظام الأميركي يندفع بسرعة للتفلت من الضوابط والمواثيق التي كانت قائمة، عبر السير على خطين متوازيين:

الأول: اندفاعة عسكرية نحو الشرق الأوسط وخاصة نحو حوضه العربي، بهدف خلق وقائع جديدة على الأرض وخدمة للمصالح الاستراتيجية الأميركية، وقد تمثلت هذه الاندفاعة بالتحضيرات التي بدأتها الإدارة الأميركية لضرب العراق بعد انتهاء الحرب مع إيران وما تمخض عنها من نتائج وجدت فيها أميركا تهديداً مباشراً لاستراتيجيتها حيال الوطن العربي والتي تتمثل بأمن النفط وأمن الكيان الصهيوني. وما الحرب التي شنت ضد العراق على أرضية عملية الدخول إلى الكويت إلا واحدة من الاستهدافات المعادية للأمة العربية التي تتوالى فصولها. ولو لم تتوفر الأرضية الناشئة عن تلك الواقعة والتي وجدت فيها أميركا فرصة لتنفيذ خطتها، لكان العراق ضُرب على أرضية موقف آخر، والدليل على ذلك أن الحرب استمرت عليه بأشكال مختلفة بعد خروجهم من الكويت عبر منظومة العقوبات الاقتصادية التي لم يشهد التاريخ مثيلاً لها، وتوجت بالغزو عام 2003 الذي أدى إلى احتلال العراق والتي ما تزال تداعياته ترخي بظلالها الثقيلة على واقعي العراق والأمة العربية.

الثاني: يتعلق بطبيعة الاقتصاد الرأسمالي الأميركي، الذي سجل تحولات متسارعة نحو العولمة والدخول إلى مرحلة ما بعد الإمبريالية في ظل نيوليبرالية جديدة ساعدت على تقدم رأس المال المعولم من خلال قرابة 500 شركة متعددة الجنسية ما تزال الأرجحية في عددها تعود للشركات الأميركية ولدول الشمال رغم تزايد عدد الشركات الصينية وتلك التي تأسست في دول الجنوب. وتوزعت الشركات على الشكل التالي: 472 شركة في دول الشمال، مقابل 28 شركة فقط في دول الجنوب.

وهنا تسجل ملاحظتان:

الأولى: أن كوريا الجنوبية التي تدور سياسياً في الفلك الأميركي تستحوذ تقريباً على نصف شركات دول الجنوب.

والثانية: أن الدول العربية شبه مغيبة عن أنشطة مثل هذه الشركات إلا من شركتين، أرامكو 1990 والإماراتية الوطنية 2024.

مع دخول الولايات المتحدة الأميركية مرحلة ما بعد الإمبريالية باتت إمبراطورية عالمية، ليس فقط من خلال مديات انتشارها القاري في العالم، وإنما أيضاً من خلال الوظيفة الجديدة للنظام الإمبراطوري في تحوله من دولة الإمبريالية إلى الإمبراطورية الإمبريالية. فدولة الإمبريالية قامت في الأساس على نظام الدولة المشرّعة لتراكم رأس المال، وهذه الدولة إذ بسطت سلطتها الاستعمارية على مساحة من المستعمرات خارج أراضيها، إلا أنها أبقَت بنسبة معينة على خصوصيات الشعوب المستعمرة في ثقافتها وهويتها التاريخية.

إن المحور المركزي للسياسة الإمبريالية في المستعمرات قام على النهب المركز للمناطق الخاضعة من جهة، وعلى إبقاء هذه "المناطق الطرفية" كملحقات تابعة لرأسمالية المركز الأميركية من جهة أخرى. أما النظام الإمبراطوري الإمبريالي فهو لم يكتف فقط بممارسة سلطته على البلدان الدائرة في فلكه الاستعماري، ولم يأبه لحدود ومفاهيم السيادة أو لحواجز وضوابط محددة، وكل ذلك بسبب كونه نظاماً يديره جهاز غير ممركز وغير محدد بحدود ثابتة أو نهائية، كونه نظاماً يسعى إلى إدراج كل الفضاء العالمي ضمن حدوده المفتوحة.

على هذا الأساس من التعريف للنظام الإمبراطوري الإمبريالي الذي بدأت الولايات المتحدة الأميركية تحدد معالمه بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتفكك منظومته الدولية وانتهاء "الحرب الباردة"، يمكن تلخيص خصائص نظام الإمبراطورية الإمبريالية بأربع:

1- فضاء إمبراطوري إمبريالي تغيب معه الحدود الوطنية للدول، وهو يتسع ليشمل كل العالم.

2- التسويق الفكري والإيديولوجي للإمبراطورية الإمبريالية على أنها نهاية التاريخ، فهي تلغي التاريخ لتسقط صفتها الأبدية على العالم الراهن.

3- اتساع المساحة العالمية للسلطة الإمبراطورية لتطال كل مستويات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فضلاً عن مساحة الانتشار العسكري.

4- ضبط العالم ضمن ضوابط منهج التطوير الإمبراطوري، أو بعبارة أخرى جعل العالم مستسلماً لإرادة القوة المهيمنة عسكريةً واقتصاديةً وسياسياً وحضاريةً.

هذه الخواص الأربع التي سعت الولايات المتحدة الأميركية للاستفادة منها وتوظيف معطياتها في سياق تنفيذ استراتيجيتها الكونية استندت إلى مقومات لم تكن متوفرة لغيرها. ويمكن تلخيصها بالآتي:

أ- مرونة النظام الأميركي وقدرته على امتصاص الأزمات دون أن تحدث اختلالاً بنيوياً في بنيته السياسية والاقتصادية.

ب- مرجعية العملة الأميركية التي تحتسب على أساسها كافة العمليات الأجنبية والمعادن والمواد الخام وخاصة النفط والغاز.

ج- تحكم الولايات المتحدة الأميركية بأكثر من 75% من منظومات المعلوماتية، ومعلوم ما لهذه المنظومات من تأثير على الرأي العام وعلى أنظمة التحكم في وسائل الاتصالات والتواصل الاجتماعي.

إننا ونحن نشخص ما يتمتع به المركز الأميركي من عناصر قوة، بدا واضحاً أن تنامي عناصر التأثير السياسي والاقتصادي والعسكري بالاستناد إلى الخواص التي تميز ويتميز بها الموقع الأمريكي، لم تكن لتسير في خط بياني مستمر في تصاعد. فهو بقدر ما كان يسجل قفزات نوعية ومذهلة في التطور، كان يعاني من أزمة مخزونة في بنيته العامة، وبمعنى آخر فإنه كان يتطور على قاعدة أزمة بدأت مؤشراتها بالبروز في نهاية التسعينيات من القرن الماضي.

فعلى الصعيد الاقتصادي، لم يستطع الاقتصاد الأمريكي تجاوز العثرات التي اعترضت مساره على مدى العقود الثلاثة التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفياتي، حيث سجل الناتج المحلي نمواً سلبياً في معظم السنوات الفاصلة بين 1990 و2020 ووصل في نهاية العام 2010 إلى ناقص 3.5%.

وإذا كان تدني النمو السلبي للناتج المحلي السوفياتي قد سجل ناقص 10% عام 1991 وهو عام إعلان السقوط، فإن التكرار أي النمو السلبي في الناتج القومي الأمريكي سوف يترك بلا شك تداعيات سلبية على واقع النظام الرأسمالي وعلى مجمل ترابطاته الاجتماعية والاقتصادية وسياساته الداخلية والخارجية. لكن ما يؤخر ظهور نتائج هذه التداعيات هو مرونة النظام الأمريكي التي تساعده على امتصاص الأزمات التي تعترضه.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن سقوط الاتحاد السوفياتي، وإن كان أفسح المجال للولايات المتحدة الأميركية أن تصبح القطبية الدولية الأحادية، إلا أنه أدى إلى جعل الموقع الأمريكي في موضع الانكشاف بعدما فقد ميزة ابتزاز الوضع الدولي بتوظيف المخاوف من "المعسكر الاشتراكي" في فرض خيارات سياسية واقتصادية وعسكرية بحجة مواجهة الاتحاد السوفياتي؛ وكان الابتزاز الأكبر يمارس على أوروبا الغربية بذريعة حمايتها من الخطر السوفياتي.

إن فقدان التوازن بين القطبين، أفقد الرأسمالية العالمية التي تشكل أميركا الموقع الأكثر فعالية في توجيه مسارها الحوافز التي كانت تساعدها في التخفيف من إبراز حدة أزماتها وبالتالي تمكينها من إعادة إنتاج ذاتها. إن الانكشاف الاقتصادي لرأسمالية المركز الأميركي في أكثر من محطة من المحطات الفاصلة خلال الثلاثين سنة الماضية، كان سبباً رئيسياً لتبني خيارات سياسية وعسكرية للإدارات التي تعاقبت على الحكم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وما ترتب على ذلك من تفكيك لمنظومته الدولية التي عرفت بحلف وارسو.

لقد انطلقت الإدارات المتعاقبة في تحديد خياراتها السياسية والعسكرية من خلفية فكرية تستبطن العقل الأميركي في الدولة العميقة وفي مراكز القرار الأميركي، بأن تجاوز أو تأجيل السقوط للإمبراطورية الأميركية، لن يكون إلا باجتياح العالم عبر تدمير كافة الحواجز التي تحول دون حرية رأس المال وتجعله يفتح الحدود السيادية للدول والأقاليم بهدف إعادة تنظيم هذه الدول والأقاليم اقتصادياً وسياسياً وثقافياً في الإطار الذي يلبي من خلاله مصالح أصحاب الأسهم الكبار في الشركات العملاقة المتعددة الجنسية، وهذا ما يساعد في حال تحققه من الإبقاء على الطبيعة الرأسمالية الأميركية واستمرارها كنظام قطبي

أحادي على مستوى العالم وبالتالي تفرد الولايات المتحدة بزعامتها للقرن الحادي والعشرين. وإنه ضمن سياق هذه الرؤية الاستراتيجية لقوى الرأسمالية الأميركية ارتفع منسوب السلوك الحربي لدى

الإدارة الأميركية وترجم بشكل مباشر في ما سمي بحرب عاصفة الصحراء على العراق 1990، وحرب كوسوفو في النصف الثاني من التسعينيات وتفكيك يوغسلافيا ومن ثم غزو أفغانستان واحتلالها وصولاً إلى العدوان على العراق واحتلاله عام 2003 بعد حصار استمر ثلاث عشرة سنة وتوفير الإسناد التسليحي لأوكرانيا في حربها مع روسيا والتهديد باجتياح فنزويلا واختطاف رئيسها والدعم الملحوظ للكيان الصهيوني في حرب الإبادة التي شنها على غزة وإطلاق يده في شن عدوان متواصل على العديد من الدول العربية.

لقد أدت الحرب التي خاضتها أميركا وبمشاركة دولية وإقليمية، إلى جعلها تحقق مكاسب كبيرة وخاصة لشركات السلاح والتصنيع العسكري، وتأمين وجود عسكري مباشر ومكثف في منطقة الخليج العربي خاصة والشرق الأوسط عامة بنشر أكثر من ثلاثين قاعدة عسكرية، إضافة إلى الأثمان الكبيرة التي قبضتها من صفقات السلاح التي أبرمتها وتنظيم معاهدات واتفاقات عسكرية وأمنية مع أكثر من دولة من دول الخليج العربي ودول عربية أخرى، فضلاً عن ممارستها لسياسة الابتزاز المالي القائم على مقايضة توفير الحماية بالمال كما حصل مع المملكة العربية السعودية على سبيل المثال لا الحصر.

لقد تميزت المرحلة بين المؤتمرين الثاني عشر والثالث عشر، بإقدام أميركا على شن أكثر من حرب في أكثر من منطقة، بعضها مباشر وبعض آخر غير مباشر، وأبرز الحروب المباشرة، تلك التي شنت على أفغانستان وعلى العراق. فالأولى شنت تحت ذريعة التصدي للإرهاب بحسب التعريف الأمريكي له بعد تفجير برجي التجارة العالمي في 11 أيلول 2001، وهو سيبقى لغزاً أن تُفكَّ شفرته في المدى المنظور، والثانية شنت تحت ذريعة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وعلاقة مزعومة مع القاعدة وثبت أنها ذرائع كاذبة باعتراف أميركي متأخر.

وأما الحروب غير المباشرة التي انخرطت وتنخرط أميركا في سياقاتها فقد أدرجت تحت عناوين مختلفة كي يراد لنتائجها أن تصب في الحوض الأميركي، ومنها تلك التي يمثلها تصاعد العدوانية الصهيونية ضد الأمة العربية. فأميركا التي تشكل الداعم الأساسي للكيان الصهيوني سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، تتبنى

حيثيات الموقف الصهيوني بكل تفاصيله، فهي اعترفت بضم الجولان وبالقدس عاصمة للكيان الصهيوني ونقل سفارتها إليها، ومارست كل أشكال الضغوط لتوسيع رقعة علاقات التطبيع، وأخيراً، تأمين غطاء حماية لحرب الإبادة الجماعية التي شنها العدو ضد غزة تحت ذريعة الرد على عملية "طوفان الأقصى"، وهي لم تمارس موقفاً جدياً وعملياً لوقف هذه الحرب وفك الحصار الغذائي والإغاثي، إلا بعدما رأت أن الواقع على الأرض بات يفرض الاستجابة لأية مبادرة لوقف الحرب وبعد اتساع مساحة الإدانة الدولية لحرب الإبادة ضد غزة وللتحول الإيجابي في الرأي العام العالمي لمصلحة حق شعب فلسطين بتقرير مصيره، فكانت المبادرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي والتي كانت في محصلتها تحاكي مصلحة العدو الصهيوني والمصالح الأمريكية بالدرجة الأولى وعلى حساب الحق الوطني الفلسطيني وحق شعب فلسطين في تقرير مصيره.

كما أن من الحروب غير المباشرة التي انخرطت بها أميركا، هي الحرب الروسية - الأوكرانية، التي وإن كانت روسيا هي البادئة في عملياتها العسكرية وقبلها إقدامها على استعادة شبه جزيرة القرم إلى السيادة الروسية وهي التي كان خروتشوف قد ألحقها بجمهورية أوكرانيا يوم كانت من جمهوريات الاتحاد السوفييتي، فإن السبب المباشر الذي أدى إلى اندلاع هذه الحرب، هو الدفع الأميركي بتمدد حلف شمالي الأطلسي إلى دول شرق أوروبا والتي كانت دولاً منضوية في إطار حلف وارسو الذي تفكك مع سقوط الاتحاد السوفييتي وتفكك دول المنظومة التي كانت تدور في فلكه.

وإذا كان الاحتقان الروسي - الأوكراني قد تشكلت عناصره قبل اندلاع الحرب بسنوات بالاستناد إلى الصراع السياسي الداخلي بين الاتجاهات التي تدعو للاندمج بالاتحاد الأوروبي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، واستطراداً الانضمام إلى حلف شمالي الأطلسي وهي النقطة التي جعلت "الكيل الروسي" يفيض لما اعتبرته روسيا تهديداً لأمنها القومي بالنظر لأهمية الموقع الجيوسياسي لأوكرانيا في الشرق الأوروبي، وبين الاتجاه الذي يشده الحنين إلى إعادة الارتباط بالموقع الروسي خاصة في المناطق التي تسكنها أغلبية سكانية ناطقة بالروسية.

فإن تداعيات هذه الحرب التي سجلت مدى زمنياً تجاوز السنوات، يبدو حتى الآن أن المستفيد الأكبر منها هي أميركا. فروسيا التي كانت تطمح وتعمل على استعادة مكانتها الدولية، أدت الحرب إلى استنزافها

بشرياً واقتصادياً وحتى عسكرياً. وأوكرانيا التي كان الاتجاه السياسي الغرب - أوروبي يسعى لأن يربطها بالمنظومة الأوروبية بكل مؤسساتها، خسرت مساحات واسعةً من أرضها فضلاً عن التدمير الذي لحق ببنيتها الاقتصادية والتحتية. ونظراً لاختلال التوازن بينها وبين روسيا، أصبحت أسيرة التمويل والتسلح الغربيين الأميركي منه كما الأوروبي وهو الذي يتحمل عبء النتائج بكل جوانبها.

إن أميركا التي تدير هذه الحرب من الخلف، تتمثل استفادتها من الإنهاك الذي يطال الموقع الروسي وحاجته لأميركا في البحث عن حل في ظل عدم الإمكانية عن حسم الحرب لمصلحته. وهو ما ينعكس على حضوره على الساحة الدولية، كما أن أوكرانيا ستبقى بحاجة للدور الأميركي على مستوى التدخل لإنتاج حل سياسي وأيضاً للإسناد العسكري، وهذا لن يكون دون مقابل، أقله الرضوخ للشروط الأميركية في اتفاقية المعادن.

وأما أوروبا، التي كانت تمني النفس باستقلالية عن الهيمنة الأميركية وخسرت معركة "مرجعية اليورو" كعملة دولية في مقابل الدولار، تعود مجدداً للاستعانة بأميركا في مواجهة تداعيات الحرب ومنع تمددها وهي التي تدور على تخومها. إن هذه الحرب أنهكت حتى الآن طرفيها المباشرين كما المحيط الأوروبي، وهو ما يجعل كل هؤلاء بحاجة لأميركا التي أعادت التدخل في الحروب والأزمات الدولية الكبرى بعد أن يكون الأطراف المنخرطون بها مباشرةً قد تعبوا وباتوا بحاجة لمخارج وحلول لها. هذا الدور لعبته أميركا في الحرب العالمية الأولى كما الحرب العالمية الثانية، وهي تمارسه في هذه الحرب التي وإن بدت أنها تدور في شرق أوروبا، إلا أنها بتأثيراتها تطال العالم كله، وهي تكاد تكون أقرب إلى حرب عالمية ثالثة لكثرة المنخرطين فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، كما المتأثرين بسياقاتها اليومية ومسارح عملياتها الميدانية ونتائجها السياسية وخاصة ما يتعلق بالبعد القاري في الدرجة الأولى والأمن الدولي في الدرجة الثانية.

ونظراً للدور الذي تضطلع به أميركا في إدارة السياسة الدولية وتدخلها المباشر وغير المباشر في الصراعات والأزمات الدولية، فإنه من مصلحة الدول والقوى المتضررة من النهج الأمريكي أن يواجهوا الغطرسة الأميركية، والأمة العربية منهم، بموقف اعتراضي مع رغبة بأن لا تخرج روسيا من هذه الحرب مهزومة سياسياً حتى مع سيطرتها على أراضٍ أوكرانية، لأن ذلك ستكون له تداعيات شديدة السلبية على واقع الشعوب والأمم التي تعاني من الهيمنة الأميركية بسبب تفرد الموقع الأمريكي بعالمه، والدور المعطل

الذي يقوم به للحؤول دون تشكل نظام جديد تحكمه قواعد التعددية القطبية. وهذا هو أصل الهاجس الأساسي لدى صناع القرار في الدولة الأمريكية العميقة الذي يحركه باعثان أساسيان:

أ. الباعث الرئيسي الأول- ملء الفراغ الدولي بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفييتي: إن أميركا، بعد سقوط النظام السوفياتي وتفكك منظومة دوله القارية، أدركت أن فراغاً سيحصل من جراء انكفاء المركز الروسي عن عمقه الآسيوي، ولذلك لا بد من ملء هذا الفراغ قبل أن تستفيق روسيا من صدمة الانهيار للإمبراطورية السوفياتية وتعيد لملمة أوراقها وإعادة تقديم نفسها كدولة عظمى وهي التي تملك ترسانة عسكرية هائلة تجعل منها وإلى أمد قوةً قارية عظمى، وبالتالي وجدت في الحرب الأوكرانية الروسية الفرصة الذهبية التي عليها اقتناصها بأقل الخسائر الممكنة.

ب. الباعث الرئيسي الثاني- الاستجابة لمصالح الشركات العملاقة: فهو المرتبط بالحروب المباشرة التي خاضتها أميركا لأجل أن تستجيب بنتائجها لمصالح أصحاب الشركات العملاقة الذين يشكلون في الواقع الأميركي حكومة ظل دولية تديرها نخبة من كبار رجال المال والاقتصاد والإعلام، مشكلين ما يشبه الحكومة السرية العالمية، تستطيع بما تملكه من نفوذ وتأثير في الحقول المشار إليها أن تشكل مركز القرار الفعلي في صلب الإدارة الأميركية أيًا كان الرئيس الجالس في البيت الأبيض، ديمقراطياً كان أم جمهورياً سيكون مجبراً على أن يعمل على تنفيذ جدول الأعمال الذي تضعه حكومة الشركات ومؤسسات الظل التابعة لها. ومنها الحرب على "الإرهاب المصنع أميركياً" مع بداية القرن الواحد والعشرين، والذي هو محاولة أميركية مكشوفة لإعادة تركيب نظم إقليمية بمواصفات أميركية على أنقاض النظم والهياكل الإقليمية التي تشكلت في ظل نظام الثنائية القطبية الدولية. فأميركا ترى أن فرض هيمنتها على العالم لا يستقيم بسقوط الند الدولي وحسب، وإنما يجب أن يُستتبع بإسقاط كل ما أنتجه النظام الدولي السابق من هياكل إقليمية، وضمن هذا السياق أخذت أميركا تطرح تشكيل نظام إقليمي جديد تحت مسمى "الشرق الأوسط الجديد" أو الكبير يقوم على أنقاض النظام الإقليمي العربي الذي رُسم له مساران للبلوغ بأهدافه:

المسار الأول: توفير أرضية لإدخال قوى إقليمية في النظام الجديد وهي تتمحور بشكل رئيسي حول ثلاثة، "إسرائيل" وإيران وتركيا، وهي كيانات غير عربية وكلها ترى في الفضاء العربي مدى جغرافياً لتنفيذ

استراتيجيتها في الإقليم. وهذه الدول لا تحكمها علاقات "حسن الجوار" مع المكون القومي العربي بحكم الاغتصاب للأرض والاحتلال والسلب كحال فلسطين والأحواز ولواء الإسكندرون والجزر الثلاث في الخليج العربي. وهذا ما اقتضى من وجهة نظر مهندس النظام الإقليمي الجديد إضعاف المكون العربي على مستوى الكل القومي، وعلى مستوى الدول الوطنية الارتكازية في البنيان القومي. لهذا كانت الحرب على "الإرهاب"، تكثيفاً عسكرياً أميركياً لتحقيق هدفين متلازمين:

الأول : تحويل الدولة التي باتت أرضها ساحة للحرب، إلى دولة فاشلة تبقى بحاجة ماسة للاستعانة بالقوة العسكرية الأميركية المنتشرة في قواعد عسكرية برية وبحرية، وإدارة حرب بالتكلفة الصفرية عبر تأجيج الصراع بين أبناء البلد الواحد، وذلك تجنباً للخسائر البشرية الأميركية بعدما ذاقت مرارة هذه الخسائر في العراق بفعل المقاومة الوطنية العراقية والتي بلغت 75 ألف جندي بين قتيل وجريح ومعوق بحسب ما أعلنت به وزارة الدفاع الأميركية، علماً أن الخسائر الفعلية هي أعلى من هذا الرقم بكثير وهو ما فرض الانسحاب على القوات الأميركية نهاية العام 2011.

الثاني : توظيف أميركا في مقاربتها للوضع الدولي وتشكل نظامه الجديد بعد سقوط الاتحاد السوفياتي على ما تحوز عليه من عناصر قوة وتأثير على الصعد العسكرية والاقتصادية والإعلامية والمعلوماتية، وهي الدولة الوحيدة في الوقت الحاضر التي تنطبق عليها مواصفات الدولة العظمى الأولى على مستوى العالم، فيما الدول الأخرى التي تسير بخطى متسارعة نحو إثبات وجودها على مسرح الأحداث الدولية وتحولاته، إنما تركز اهتمامها على البعد القاري، باعتبار أن هذه الدول باتت في ظل المتغيرات التي أعقبت سقوط نظام الثنائية القطبية، دولة قارية بحيث لا تسمح إمكاناتها المتاحة حالياً لبروزها كقوى متكافئة مع تأثيرات الموقع الأميركي الذي يمسك بمفاصل القوة الجيو-استراتيجية ومخزونات الثروات الاقتصادية من أجل توظيفها في توليد مشروع جيو-سياسي يخدم أهداف أميركا في السيطرة على العالم.

ونظراً لعدم قدرة أيّ من المواقع الدولية الطامحة لدور مؤثر وكابح للاندفاعة الأميركية، أقدمت عدة دول على تشكيل كتلة اقتصادية أطلقت على نفسها مجموعة دول "البريكس"، التي تضم في عضويتها

مثلث القوة الآسيوي: روسيا الاتحادية والصين والهند، إضافة إلى البرازيل وجنوب أفريقيا، وإيران وتركيا ومصر والإمارات من دول الشرق الأوسط وإثيوبيا وإندونيسيا.

هذا التشكل الدولي الجديد الذي أعلن عن نفسه على مشارف القرن الواحد والعشرين تحت مسمى دول "البريكس"، كان الهدف منه توفير أرضية لبنية اقتصادية قوية لموازاة تأثير الموقع الأميركي لأجل تشكيل نظام دولي جديد على قاعدة تعدد قطبيته للحد من الاستفراد الأمريكي كقطب مهيمن على العالم.

إن الحزب الذي كان يشدد على الاستقلالية في تحديد خياراته السياسية وصياغة علاقاته الدولية، وجد في حركة عدم الانحياز إطاراً طبيعياً لتموضعها الدولي يوم كان مسؤولاً عن إدارة شؤون الدولة بعد ثورة السابع عشر - الثلاثين من تموز 1968، وهو كان أول ضحايا انهيار نظام الثنائية القطبية "والهجين" الأمريكي لفرض إيقاعه السياسي والاقتصادي على العالم. ولهذا فإن الحزب الذي كان يشدد على قيام نظام دولي تحكمه قواعد التعددية القطبية حتى قبل سقوط نظام الثنائية، كان يرى أن النظام التعددي هو الذي يمكن الشعوب من ممارسة حقها في تقرير مصيرها وتحديد خياراتها التي تنسجم مع مصالحها. وعليه يرى في بروز مجموعة "البريكس" ظاهرة إيجابية لأنها محاولة عملية على طريق تشكل نظام دولي جديد متحرر من هيمنة القطبية الأحادية التي تُختصر هذه الأيام بالمرجعية الأمريكية.

وإذا ما قُيِّض لمجموعة "البريكس" أن تستمر في انتظام علاقاتها وفق ما نص عليه ميثاقها، فإن مستقبلاً واعداً سيكون بانتظارها ومعها العالم كله نظراً لانتقال مراكز الثقل في الاقتصاد العالمي من الرأسمال الغربي بمركزيه الأمريكي والأوروبي إلى الشرق الآسيوي. الأمر الذي لا يعود يجعل من انتقال القوى الرئيسية رهناً بالانتصار العسكري أو التحالف الجيوسياسي فقط، وإنما بمعدلات النمو الاقتصادي، ذلك أن تلازم القوتين العسكرية والاقتصادية يبقى مفتاح الانتقال والمركزة في عالمنا المعاصر. وهذا ما جعل أمريكا التي تحوز حالياً على هاتين الميزتين تتحكم برسم استراتيجياتها الدولية والتي تحدد ملامحها الحكومة الخفية التي تدير السياسة العامة وتحرك الخيارات الداخلية والخارجية. وإن "الحدث - الهزة" الذي عاشته أمريكا بعد أزمة البنوك الأمريكية عام 2008 وبعده تمرد ترامب على التقاليد الدستورية لآليات انتقال السلطة وقد عاد إليها في انتخابات 2024، هذان حدثان وإن أشارا إلى اهتزاز بنيوي في المجتمع الأمريكي، إلا أنهما سيبقيان حدثين عابرين في ظل سيطرة الشركات الكبرى المالية والإعلامية

وذات الصلة بالتصنيع العسكري على مركز القرار السياسي وتوجيهه بما يخدم مصالح هذه الشركات حتى ولو أقدمت على اتخاذ قرارات بالحروب العسكرية التي يعبر عنها "بالحروب الخشنة"، أو بالحروب الاقتصادية التي توصف "بالحروب الناعمة" والتي تعتمدها أمريكا كخيار بديل عن الخيار العسكري وتجاوز الخسائر البشرية التي يمكن أن تصيبها كما حصل في حربها على العراق وقبل ذلك على فيتنام.

وعليه فإن مقاومة الاستفراد الأمريكي ونهجها الإمبريالي يجب أن يسير على خطين:

الأول : الترحيب والتأكيد على كل خطوة تهدف إلى توفير أرضية لقيام نظام دولي جديد تحكمه قواعد التعددية القطبية، "البريكس" نموذجاً.

الثاني : التصدي الاقتصادي والسياسي والعسكري للنهج الأمريكي القائم على الاحتلال والهيمنة وتخريب اقتصاديات الدول والسيطرة على مقدرات الشعوب والاستفادة ما أمكن من عوامل الضعف الأمريكية والتي تبرز بين الحين والآخر بتسجيل ناتج قومي سلبي والتي سجلت أكثر من محطة في الفترة ما بين 1990 و2020.

إن مقاومة النهج الأمريكي من شأنه أن يراكم الإنجازات التي تحققها الشعوب وهي تقاوم استراتيجية الهيمنة الأمريكية، والتي لا بد وأن تنعكس سلباً على الأداء الأمريكي الذي سيوزان بين ما يقدمه من خسائر وما يجنيه من مكاسب، تجربة مقاومة العراق للاحتلال الأمريكي مثلاً. فأمريكا ما كانت لتنسحب من العراق لولا الدور الذي اضطلعت به المقاومة الوطنية العراقية وجعلت تكلفة البقاء تفوق تكلفة الانسحاب، فكانت أن اختارت أمريكا الأقل تكلفة بحسب المنطق البراغماتي الذي يحكم سلوكها.

2. المتغيرات الإقليمية في ظل تنامي الدورين الإيراني والتركي:

أ- إيران من الطموح الجامح وفائض القوة إلى الهبوط والانفجار: طموح توسعي جيوبوليتيكي بغطاء إيديولوجي – مذهبي:

تشكل إيران دولة وازنة في الإقليم، إذ تبلغ مساحتها 1,648,195 كم² وعدد سكانها يفوق الثمانين مليون نسمة، وهي مشاطئة لبحر قزوين، والخليج العربي بامتداد طولي يصل إلى 1173 كلم (وهو طول شاطئ إمارة الأحواز العربية المحتلة)، ويرتكز دخلها الأساسي على النفط والغاز فضلاً عن صناعات تحويلية خاصة في صناعة المشتقات النفطية والصناعات العسكرية وحياكة السجاد والمنسوجات.

إن إيران كانت تترصد أية فرصة متاحة لملء الفراغ في ظل الأزمات والحروب التي تدور في الإقليم وخاصة الحوض العربي منه، وإنه بعد حصول التغيير فيها وصول الملالي إلى سدة الحكم، بنت استراتيجيتها الشرق أوسطية على التلازم بين الإيديولوجيا - المذهبي والجيوسياسي. فهي على المستوى الإيديولوجي - المذهبي، أخذت بالمذهبية الشيعية السياسية كحالة تاريخية متميزة بشكل عام عن الإسلام العربي وبشكل خاص عن التشيع العربي. فالتشيع في إيران الذي يمتد إلى العهد الصفوي وأصبح يسمى باسمه، هو تشيع تغلب عليه العصبية الفارسية التي تستبطن عدائية تاريخية للعرب منذ القادسية الأولى، كما أن النظام الحالي الذي تديره المؤسسة الدينية، أخذ بنظرية ولاية الفقيه في افتراق واضح عن فقه التشيع العربي الذي لا يؤمن بهذه النظرية التي تجعل من حاكم إيران الفعلي (المرشد) نائباً للإمام المهدي المنتظر.

لقد جهد النظام الإيراني الحالي إلى انتهاج أسلوب الإسقاط التاريخي للماضي الإسلامي على الحاضر بهدف إحداث انقسامات عامودية في الاجتماع الإسلامي العربي. ولذا فإن إيران ومنذ حصول التغيير فيها نهاية السبعينيات من القرن الماضي، أصبحت تقدم نفسها دولة قومية لكل الشيعة في العالم في تشابه مع تقديم "إسرائيل" لنفسها دولة قومية مرجعية لكل يهود العالم. وعليه فإن النظام الحاكم في إيران ينظر إلى الشيعة في العالم وأياً كان تموضعهم في إطار الدول الوطنية، عربية كانت أو غير عربية، بأنهم جاليات إيرانية بالارتباط العقدي، وعليه يجب أن يرتبطوا بمركز التوجيه الديني الذي يديره ولي الفقيه، ومركز التوجيه والتحكم السياسي الذي تديره الطبقة الحاكمة تحت إشراف ما يسمى بالمرشد وهو ولي الفقيه

ونائب الإمام المنتظر على الأرض إلى حين ظهوره. ولأجل هذا عمدت إيران إلى إيجاد أطر تنظيمية لكل من يرتبط بالنظام لغايتين:

الأولى: تقوية مواقع هذه الأطر بالتمويل والتسليح لتشكل أذرعاً عسكرية وسياسية تنفذ من خلالها أجندة أهدافها خارج حدود الدولة الإيرانية لجهة التحكم بمواقع استراتيجية في خارطة الإقليم.

الثانية: نشر مذهب التشيع وفق مرتكزاته الصفوية من أجل تقوية نفاذ المؤسسة الدينية الإيرانية في قم على حساب المرجعية الشيعية في النجف، والتي تعارض نظرية ولاية الفقيه.

هذا على المستوى المذهبي، أما على المستوى الجيوسياسي، فإن النظام الإيراني استفاد من الوقائع التي ترتبت على نتائج العدوان على العراق واحتلاله، بأن اندفع في ظل التسهيلات الأمريكية له، نحو تأسيس نقاط ارتكاز له في العراق وسورية ولبنان واليمن باتجاه الوصول إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط من ناحية، واليمن من ناحية ثانية، من أجل التحكم بالممرات البحرية للنفط في مضيقي هرمز وباب المندب وصولاً إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي. ولهذا لم يتوان حكام إيران عن التصريح مراراً وتكراراً بأن إيران باتت تسيطر على أربع عواصم عربية: بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء، وأكثر من ذلك إعلانهم بشكل صريح بأن بغداد ستعود عاصمة تاريخية للإمبراطورية الفارسية في تأكيد على أبعاد التغول الإيراني في العراق أولاً، وفي العمق القومي ثانياً.

ومن أجل هذا الهدف الاستراتيجي من وجهة النظر الإيرانية، عملت إيران بعد اشتداد تغولها على بناء مشروع يؤسس لحضور إيراني في النظام الإقليمي للشرق الأوسط يقوم على ربط إيران بالعراق وسورية ولبنان بشبكة من خطوط المواصلات تربط البر الإيراني بساحل المتوسط. ويبدأ مشروع الربط البري من قصر شيرين على الحدود الإيرانية العراقية لينتهي بتدمر في الأراضي السورية، ثم يتفرع عبر شبكة داخلية إلى مختلف المدن السورية. أما مشروع السكك الحديدية فيبدأ من مدينة المحمرة مروراً بالبصرة ليصل إلى الموصل في العراق ومن ثم إلى القامشلي في سورية.

إن الهدف الاستراتيجي الإيراني الذي يكمن وراء تنفيذ مشروع الربط البري وخط سكك الحديد، إنما هو للسيطرة الاقتصادية والسياسية على العراق وسورية وصولاً إلى لبنان وبالاتكاء على الحضور المباشر

للنظام الإيراني عبر التشكيلات العسكرية والأمنية التي دفع بها إلى الداخل العراقي والسوري والأذرع العسكرية والأمنية التي أنشأها، كحزب الله، أو التي استقدمها من باكستان وأفغانستان وسعى لفرض توطينها خاصة في سورية، من أجل إحداث تغيير في التركيب الديموغرافي لسورية بعد التهجير الواسع الذي تعرض له أبناؤها. ولهذا فإن مخطط التوطين لهذه المجموعات ترافق مع اعتماد اللغة الفارسية كلغة أساسية في مناهج التعليم وإقامة مراكز ثقافية إيرانية تغطي المدن السورية والعراقية، وتقديم إغراءات مالية لنشر التشيع الصفوي عبر إقامة مراكز دينية.

إن هذا السعي الإيراني لإحداث تغيير في التركيب السكاني في سورية والعراق، يفسر التدمير الممنهج للمدن والحواضر العربية من ديالى وجرف الصخر وبغداد والموصل في العراق إلى دمشق ومدن ريفها وحلب وحمص وحماة وكل المدن التي يرى فيها الفرس بأنها تشكل حاضنات للثقافة القومية العربية ومركز ثقل سكاني منشدّ بقوة إلى هويته القومية. إن هذا المشروع الذي كان النظام الإيراني يسعى لتثبيت مرتكزاته وإيجاد حاضنات شعبية له كان محاولة استردادية تاريخية لإمبراطورية فارس، لكنها في هذه المرحلة مغلّفة بلبوس مذهبي، ومستحضرة شعار دعم المقاومة الفلسطينية، كشعار يتم الاستثمار به نظراً للموقع الذي تحتله القضية الفلسطينية في الوجدان العربي.

وإذا كان النظام الإيراني استفاد من حالة الفراغ في الفضاء العربي بعد احتلال العراق وانكشاف المجال العربي أمام القوى الطامعة، فإن التخاذل الرسمي العربي وتواطؤه المكشوف، لا بل تآمره ضد مشروع النهوض القومي وما كان يشكله العراق من قاعدة ارتكازية لهذا المشروع، شكل عاملاً مساعداً استغل النظام الإيراني معطياته لينفذ إلى العمق القومي مستفيداً من التسهيلات الأميركية له والتلاقي مع المشروع الصهيوني (رغم العداء الظاهري بينهما)، لدفع الواقع العربي نحو مزيد من التفكيك والتفتت.

من هنا، فإن الاستهداف الإيراني المعادي للعروبة لا يقتصر على احتلاله لأرض الأحواز وحسب، بل هو يشكل خطراً دائماً على الأمة العربية، وكل مشروع مواجهة لا يضع التصدي للخطر الإيراني ضمن أوليات أهدافه، إنما يكون مشروعاً قاصراً عن تشخيص أدوار القوى المعادية للأمة من داخل الوطن أو من خارجه. إن الطموح الإيراني باستعادة "أمجاد فارس"، وصل إلى مرحلة الانتفاخ بعدما استطاع أن يضرب

معاوله التدميرية في البنيات الوطنية العربية وخاصة في العراق وسورية ولبنان واليمن، وهذا الانتفاخ لم يكن بسبب إمكاناته الذاتية وحسب بل وكما جرت الإشارة إليه، لأنه استفاد من عاملين موضوعيين:

الأول: الفراغ في الواقع العربي بعد الزلزال الذي أحدث تصدعات قوية في البنيان القومي انطلاقاً من سقوط العراق.

الثاني: الرافعة الصهيو-أميركية التي مكنت النظام الإيراني من تمادي تغوّله في الواقع العربي، وإمساكه بمفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية في العراق وسورية.

وقد بقي النفوذ الإيراني فاعلاً وضاغطاً على الأوضاع في العراق وسورية ولبنان واليمن وساحة فلسطين، إلى أن حصل التغيير في سورية في الاتجاه النقيض لما كان يخطط له النظام الإيراني. وإذا كان الوجود الأمني والميليشياوي في سورية قد أصبح بعد "طوفان الأقصى" مستهدفاً من العدو الصهيوني، فليس لأن الوجود الإيراني في المشرق العربي يشكل خطراً على الكيان الصهيوني، بل لكونه أنهى وظيفته لجهة إضعاف البنيات الوطنية للدول التي أمسك بمفاصلها السياسية والأمنية، وحول ساحاتها إلى ساحات رخوة لا تقوى على الصمود والتصدي لعدوانية المتصاعدة.

إن الذي جعل الوجود الإيراني بكافة تعبيراته الميليشياوية والأمنية والاجتماعية عرضة للاستهداف الصهيوني مؤخراً، فلأنه أصبح يقدم نفسه شريكاً "مضارباً" على تقاسم النفوذ والمصالح مع الحلف الصهيو-أمريكي. وهنا حصل التضاد بين الطرفين، وكان الخاسر هو النظام الإيراني، لأنه فقد ميزة الأرض بعد المتغير الاستراتيجي الذي شهدته سورية وأدى إلى إسقاط النظام الذي كان يقيم حلفاً مع نظام الملالي منذ أكثر من أربعين عاماً، كما فقد ميزة الغطاء الصهيو-أمريكي بعد انتفاخ دوره.

من هنا، فإن النظام الإيراني، الذي عاش عقوداً على وهم السيطرة على المجال العربي، واستعادة أمجاد فارس التي لم يُخفها في لحظة فورانه، تلقى ضربة قاصمة، عبر وأد مرتكزاته في سورية والضربات القوية التي تلقتها أذرعه في لبنان واليمن، وضمور تأثيره السياسي على الواقع الفلسطيني بعد الحرب على غزة. ولهذا يمكن القول إن المشروع الإيراني الذي عاد للانكفاء تحت الضربات الموجعة التي أصابته، عاد إلى حجمه الطبيعي، وهو الحجم المرسوم له في دوائر القرار الأمريكي؛ وكي يبقى ضمن حدود الاحتواء الذي

يحدد مداه بحدود تراه أمريكا كطرف دولي يقدم نفسه قيادة استراتيجية لرسم معالم النظام العالمي والأنظمة الإقليمية ومنها ما يسميه بنظام الشرق الأوسط الجديد.

ب- تركيا: استعادة حضور تاريخي على المجال العربي بخلفية أيديولوجيا الإسلام السياسي: إن تركيا دولة امتلكت حضوراً تاريخياً في المنطقة العربية والشرق الأوسط امتد لأكثر من أربعة قرون، وقد منحها موقعها الجغرافي ميزات لتعزيز دورها الإقليمي، فهي من جهة دولة ذات مساحة واسعة وعدد سكانها يقارب المئة مليون نسمة، وهي من جهة ثانية مشاطئة لعدد من البحار: المتوسط والأسود ومرمرة وإيجه، وتمسك بضفتي مضيقي البوسفور والدردنيل، كما هي على تجاور جغرافي مع ثلاث كتل بشرية: الأولى آسيوية وتشمل منطقة القوقاز ذات الطابع الإسلامي في الانتماء الديني لسكانها، والثانية أوروبية وتشمل منطقة البلقان، والثالثة عربية، وهي تحد دولتين عربيتين هامتين في البنية القومية العربية، سورية والعراق.

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة السلطة في العام 2002، أصبح يتجاذبها خياران استراتيجيان:

الخيار الأول: اعتماد العلمنة من خلال المزيد من الانفتاح على أوروبا والغرب، بهدف اكتساب العضوية في الاتحاد الأوروبي.

الخيار الثاني: خيار "الأسلمة"، والتوجه نحو العمق الإسلامي في الوطن العربي وجمهوريات القوقاز الخارجية كدول مستقلة من الحقبة السوفياتية.

وقد آثر حزب العدالة والتنمية اعتماد خيار "الأسلمة"، وراح في سياسته الخارجية يعمل على توفير أرضية توفيقية تدمج بين الإسلام كهوية تاريخية، والمصالح الاستراتيجية في علاقاته الاقتصادية والسياسية والثقافية مع المجموعتين العربية والقوقازية. وهي تسعى في ظل احتدام التنافس الدولي والصراع في المحيط القاري الممتد من أعالي القوقاز إلى العمق العربي مروراً بالشرق الأوسط الذي يعوم على خزان هائل من النفط والغاز، إلى تعزيز حضورها عبر ثلاثة مواقع:

الموقع الأول- سورية : من خلال الدخول على خط الأزمة السورية سياسياً وعسكرياً، بهدف حفظ موقع لها على طاولة الحل السياسي الذي سيرسم الأزمة في سورية،

والحساسية التي تبديها السلطة الحالية في ظل تنامي الدعوة لمنح الأكراد في سورية حقوقاً سياسية قد تقضي إلى حكم ذاتي، مع ما لذلك من انعكاسات على الداخل التركي حيث الأكراد يشكلون أقلية وازنة. وبحجة المسار الذي سلكته الأزمة السورية، تحولت تركيا إلى إحدى قلاع القوى المنخرطة في الصراع السوري، وملازمة للملايين من النازحين، ومن ثم تطور الموقف إلى التدخل العسكري المباشر واحتلال مساحة من الأرض السورية وربما جعلها أحد اللاعبين الأساسيين في تحديد مسار الصراع عسكرياً وسياسياً، وقد حفظت لنفسها موقعاً على طاولة ترتيبات مخرجات الحل بعدما أصبحت الأزمة السورية مدوّلة بامتياز من خلال تعدد أدوار اللاعبين الدوليين والإقليميين في أزمتها، وقد برز الدور التركي بقوة بعد سقوط النظام وانكفاء النظام الإيراني عن ساحتها.

لقد شكلت تركيا، الداعم الأبرز لحركة التغيير في سورية، وهذا الدعم تناول الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية. وهذا الدور الذي بدا منتفخاً في بداية دخول سورية مرحلة التحول السياسي الجديد، تراجعت انتفاخاته بعد دخول قوى عربية ودولية على خط احتواء الوضع المستجد وكان أبرزه التدخل الصهيوني في أحداث السويداء وعلاقات تحت الطاولة مع "قسد" والدور الأميركي الذي يلعب دوراً بارزاً في تأهيل النظام السياسي الجديد على المستوى الدولي، إلى الدور السعودي الذي شكل أبرز رافعة اقتصادية للواقع السوري، وهو ما ساهم في تخفيف حدة الاحتقانات الاقتصادية والمالية وساهم في وضع البلد على سكة التعافي الاقتصادي من خلال رزمة مشاريع الاستثمار الممولة سعودياً والمساعدات النقدية والعينية لإعادة تأهيل القطاع العام، وأخيراً رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة استناداً إلى ما عرف "بقانون قيصر".

الموقع الثاني- العراق: صحيح أن تركيا لم تنخرط بقوة مع التحالف الدولي لشن العمليات العسكرية الجوية على العراق إبان العدوان عليه، إلا أنها بعد وقوعه تحت الاحتلال أقدمت على اختراق الأجواء العراقية وإقامة مواطئ قدم برّية لها في جبال العراق الشمالية بذريعة مهاجمة قواعد عسكرية لحزب العمال الكردستاني التركي، كما أنها كانت تعلن بين الفينة والأخرى أنها معنية بمصير الأقلية التركمانية الموجودة في العراق، وبالتالي كانت ترى أن لها الحق بالتدخل لسبب يتعلق بأمنها الوطني من ناحية، وتقديم نفسها كحامية للأقلية التركمانية من ناحية أخرى.

وإذا ما أخذت بعين الاعتبار المنافع التي حصلت عليها تركيا من خلال مد أنبوب النفط العراقي إلى ميناء جيحان وخط الترانزيت البري لنقل البضائع والوقود، فإن تركيا ترى نفسها معنية أيضاً بتطور الأوضاع السياسية والأمنية وبما يجري في العراق وهي التي كانت تحفظ لنفسها "كرسياً" على طاولة اجتماع دول الجوار العراقي. وعليه فإن تركيا التي تتشارك مع العراق بمياه دجلة والفرات كما مع سورية، تعتبر نفسها تمتلك ورقة ضغط على البلدين نظراً لكونها دولة المنبع لأهم مصدرين مائيين لبلدين عربيين تُعتبر الزراعة من مواردهما الاقتصادية الأساسية، فضلاً عن السدود المنشأة على النهرين في كل البلدين والتي تتأثر حكماً بانخفاض منسوب المياه في النهرين فيما لو حجبت تركيا كمية المياه المتدفقة أو خففت منها بفعل السدود التي تنشئها في أراضيها. ولذلك فإن تركيا ترى المدى العراقي والسوري مجالاً لممارسة الضغط على الواقع العربي إذا ما اقتضت مصالحها ذلك.

الموقع الثالث- ليبيا

: قد يكون هناك تفسير تفرضه معطيات الواقع الجيوسياسي للتدخل التركي في كل من سورية والعراق للأسباب التي جرت الإشارة إليها، لكن ما هو التفسير الذي يعطى لسبب التدخل التركي في ليبيا وهي البعيدة نسبياً بالمدى الجغرافي عن الحدود التركية؟

إذا ما اعتبر أن الصراع على النفط والغاز في شرق المتوسط ومد خطوط الأنابيب من ليبيا إلى قبرص وتركيا وصولاً إلى بلغاريا مبرراً للتدخل التركي في ليبيا بعد الانكشاف الوطني لهذه الساحة وتحولها مسرحاً لتدخل دولي وإقليمي متعدد الأطراف، فإن سبباً جوهرياً يكمن وراء هذا التدخل والذي اتخذ بعداً عسكرياً عبر تقديم تركيا لنفسها غطاءً لتشكيلات عسكرية تعمل تحت عباءة تنظيم "الإخوان المسلمين".

إن هذا السبب الجوهري لا يرتبط بالمصالح الاستراتيجية العليا لتركيا وحسب، وإنما يرتبط بالمخطط الذي تسعى أميركا لترسيخ خطوطه على أساس رؤيتها لتشكل نظام إقليمي جديد. وهنا لا بد من التوقف عند الإشارات التي سبق وأطلقها الرئيس الأميركي باراك أوباما من على مدرجات جامعة القاهرة في أول زيارة له لمصر وأعطى حيزاً في خطابه لحوار الأديان، وأبدى إعجابه بما ينطوي عليه الدين الإسلامي من "تسامح". ومن يقرأ جيداً الخلفية الحقيقية للرسالة التي وجهها أوباما لفتح حوار بين الأديان، أدرك أن هذه الخلفية الكامنة وراء هذه الرسالة ليست باعتبارها دافع عقائدي كما صُوّر الأمر، بل الباعث هو

سياسي، بهدف إبراز دور القوى الدينية في إدارة شؤون الدولة العربية وتوفير بيئات ملائمة لتبرير الدخول في التطبيع السياسي مع الكيان الصهيوني من بوابة التطبيع الديني.

وأن يطلق العنان لمشروع نظام ولاية الفقيه الذي يهدف إلى إقامة دولة المذهب، استناداً إلى دور تضطلع به مكونات مجتمعية مذهبية في إيمانها المعتقدي وهي جزء من المكون الوطني على حساب دولة المواطنة، وأن تنشط الحركة الأميركية لتمكين تنظيم "الإخوان المسلمين"، من السيطرة على الحكم في تونس ومصر وبعدها ليبيا استناداً إلى وجود فروع لهذا التنظيم في هذه البلدان، فهذا لم يكن بمحض الصدفة، ولا بالتعامل مع الوقائع التي أفرزها الصراع بخلفية النهج البراغماتي الذي يشكل فلسفة للسلوك السياسي الأميركي، بل أطلق ذلك الموقف عن سابق تصور وتصميم ليلاقي الطرح الصهيوني بإضفاء الطابع الديني على دولة الكيان الصهيوني تحت عنوان يهودية الدولة. ومن يتوقف عند تصريح السفيرة الأميركية في القاهرة باترسون في العام ٢٠١٣، بأن عودة اليهود من الشتات من كل بلدان العالم إلى أرض الموعد من النيل إلى الفرات صارت وشيكة، وأعلنت بفخر أنها لعبت دوراً محورياً وخطيراً حقق "شعب الله المختار" التنبؤات التي قيلت عنه بصورة تعتبر إعجازية، يتبين له بشكل قاطع بأن ما كان مضمراً في العقل السياسي الأميركي ويعبر عنه مواربة، أصبح يجاهر به بعد ضرب مواقع القوة في الوطن العربي.

إن تمدد الحضور السياسي والعسكري التركي على طول الشاطئ الجنوبي للمتوسط، ما كان ليتم لولا غض النظر الأميركي لإقامة ما يسمى بنظام "الحاكمية" الذي يحاكي نظام ولاية الفقيه الذي فتحت له قنوات العبور في المشرق العربي. وقيام مثل هذه الأنظمة الهدف منه، تبرير نظرية يهودية الدولة كما جرت الإشارة إليه. وهنا تكمن خطورة الدور التركي الذي يغلف نفسه بلبوس ديني فيما ينطوي على أهداف توسعية في المجال العربي كحال النظام الإيراني. وكما عمد النظام الإيراني إلى تأمين حضور سياسي له ضمن الإطار الفلسطيني من خلال علاقاته مع تنظيمي حمـاس والجهاد الإسلامي في نفس الوقت التي كانت تنشط فيه العلاقات التجارية مع الكيان الصهيوني عبر الشركات العاملة في الدولتين والتي يفوق عددها الثلاثين، فإن تركيا أبرمت تحالفاً مع إسرائيل العام ١٩٩٦ لضمان المصالح المشتركة للبلدين. وهذا التحالف وإن كان قد اهتز بعد حادث سفينة مرمرة في العام ٢٠١٠، إلا أن الطرفين عادا إلى تعويم

علاقاتهما عبر اللجوء إلى "دبلوماسية الطاقة"، التي أفضت إلى عقد اتفاقية إطارية لنقل الغاز الذي تستخرجه "إسرائيل" من ميناء حيفا عبر خطوط بحرية تمر بقبرص وتركيا إلى أوروبا.

ج- أثيوبيا: استهداف الأمن القومي من بوابة الأمن المائي:

إن أثيوبيا التي تقع في القرن الإفريقي، هي من الدول الإفريقية الكبرى مساحة وسكاناً، وهي على تماس جغرافي مع دولتين عربيتين، السودان والصومال، وكانت تحتل إريتريا، التي خرجت من تحت الاحتلال دون أن تنتظم في النظام العربي. إن أثيوبيا التي ما تزال تحتل إقليم أوغادين من أراضي الصومال، تملك ورقة ضغط على الأمة العربية، من بوابة الأمن المائي. فأثيوبيا هي دولة المنبع للنيل الذي يغذي السودان ومصر قبل أن يصب في المتوسط. وكما تستغل تركيا وإيران موقعها كدولتي منبع لدجلة والفرات والكارون وديالى والزاب للضغط على العراق وسورية، فإن أثيوبيا تمارس السياسة ذاتها، وقد برزت مؤخراً في إقدامها على إنشاء سد النهضة دون التنسيق والتوافق مع مصر والسودان. والموقف الأثيوبي في استعمال ورقة المياه للضغط على دولتي المصب وهما عربيتان، ليس منعزلاً عن الاستراتيجية العامة التي تستهدف الوطن العربي.

إن الحروب القادمة، ستكون حروباً حول الثروة المائية في ظل الحاجة المتزايدة لهذه الثروة الطبيعية مع تزايد السكان والحاجة إلى مساحات أوسع للزراعة. لذلك فإن التهديد للأمن القومي العربي ينطلق من أكثر من موقع من مداخل الوطن العربي، وأثيوبيا هي واحدة من هذه المواقع. وإن العدو الصهيوني الذي بدأ يوسع من دائرة تواجده في إفريقيا يضع القرن الإفريقي في سلم أولويات اختراقه لإفريقيا ويعمل لتعزيز تواجده في الدول المحيطة بالسودان وهي أثيوبيا وإريتريا وأوغندا. وهذا التواجد في القرن الإفريقي وإن كان بهدف الاستثمار الاقتصادي، إلا أن وجوده على مقربة من مصادر المياه وخاصة النيل يرتبط بحاجته للمياه من ناحية وكون النيل يشكل حدوداً للدولة الإسرائيلية بحسب المنظور التلمودي. وهذا ما يجب أن يكون ملحوظاً في صياغة مشروع المواجهة الشاملة للمخاطر المهددة للأمن القومي العربي.

عناصر الداخل القومي المساعدة لمشاريع استهداف الوطن العربي من القوى الدولية والإقليمية:

في سياق الاستعراض العام لمشاريع الاستهداف المعادي للأمة العربية من قبل القوى الاستعمارية الدولية وتلك التي تجد في المجال العربي مدى حيوياً لمشاريعها الإقليمية، لا يسقط التركيز على طبيعة هذه المشاريع وأبعادها، وجود عوامل داخلية اختلج بها الواقع العربي وشكلت معوّقاً أمام استنهاض الأمة والسير في مشروع توحيدها. من هذه العناصر ما تشكل عبر الحقب التاريخية التي أعقبت سقوط الخلافة العباسية وانكشاف الأمة أمام أشكال مختلفة من الاجتياحات كان أكثرها تدميراً لبينتها وثقافتها الاجتياح المغولي الذي لم يوازه تدميراً سوى الاجتياح الاستعماري في العصر الحديث للعراق.

وفي معرض استعراض التاريخ السياسي للأمة العربية قبل انقلاب ما يمكن إدراجه تحت عنوان ولادة الدولة الوطنية، وباستثناء الحقبة التي ظهرت فيها الدولة الأيوبية، كدولة أعادت للأمة بعضاً من اعتبارها المعنوي بعد تصديها للغزوات الصليبية وتحرير القدس ومواجهة الحركات المذهبية التي أقامت لها إمارات في مشرق الوطن العربي ومغربه، لم تشهد الأمة بداية استعادة لاستنهاضها إلا عبر المشروع النهضوي الذي طرحته حركة محمد علي باشا، يوم قاد حملة الخروج من تحت العباءة العثمانية، ببناء دولة حديثة وتحويل مصر إلى قاعدة لإحياء مشروع توحيدي للأمة العربية يمتد إلى بلاد الشام شرقاً وإلى الحجاز جنوباً.

هذا المشروع الذي وجدت فيه القوى الاستعمارية خطراً على مصالحها، دفعها لأن تجمّد صراعاتها مع السلطنة العثمانية وتتفق معها على مواجهة حركة محمد علي، وتحاصر تمدد مشروعه في أكثر من موقع وخاصة في بلاد الشام. لقد أدركت القوى الاستعمارية أن نجاح مشروع محمد علي في قيام دولة مركزية في الوطن العربي تستعيد توحيد ربوعه كما كان حاصلاً إبان دولة الخلافة الراشدية والأموية والعباسية، من شأنه أن يعيد لهذه الأمة أمجادها عبر توحيدها في دولة واحدة تمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي.

وإذا كان ذلك التحالف الدولي قد نجح في فرض الانكفاء على المشروع وحصره في إطار مصر، فإنه بدأ ومنذ تلك اللحظة التفكير بتدارك قيام دولة مركزية قوية جاذبة لكل مكونات الأمة وقبل أن تُشق قناة السويس. وعليه لم يكن من باب الصدف أن تتلاقى الأهداف الصهيونية باختيار فلسـطين لتكون وطناً

قومياً لليهود مع الأهداف الاستعمارية بإيجاد أرضية سياسية لواقع تقسيمي تأخذ حدوده طابع النهائية ويكون عائقاً موضوعياً لقيام وحدة على مساحة التموضع القومي للأمة. وقد جرت الإشارة في متن هذا التقرير إلى الخطوات التي نفذت لأجل تحقيق ذاك الهدف.

إن التجزئة الكيانية للوطن العربي، كانت أحد أقوى العوامل التي كانت تعترض مسيرة العمل التوحيدي، وكل محاولة لإسقاط هذه الحدود كانت تواجه بالتحريض السياسي لأصحاب المصالح والمنافع المستفيدين من واقع التجزئة، ومن استنفار العصبيات المحلية والإثنية تارة والطائفية والجهوية والقبلية تارة أخرى لإثارة المشاكل في وجه كل مشروع أو محاولة على طريق تحقيق الوحدة العربية.

إن الوطن العربي الذي يشكل وحدة جغرافية وتستوطنه أمة تجمعها كل خواص الوحدة، أنشئ فيه ٢٢ كياناً، أطلق عليها تسمية الدولة الوطنية، ولكل واحدة علمها ودستورها الذي ينص في مقدمته، على أن شعب هذه الدولة هو جزء من الأمة العربية، ومع هذا فإن أقصى ما وصلت إليه صيغ العمل الوحدوي في الإطار الرسمي هو انضواء الدول العربية في إطار منظومة إقليمية تحت مسمى جامعة الدول العربية، كما تشكلت إطارات أخرى بعضها كان ثنائياً كحال الوحدة بين سورية ومصر وهي التجربة الأهم في العمل العربي الوحدوي في النصف الثاني من القرن العشرين وبعضها كان تعددياً في أطرافه، ولم يعمر طويلاً، كالاتحاد الثلاثي بين مصر وسورية وليبيا أو الاتحاد المغاربي ومجلس التعاون العربي، ولم يبق منها قائماً سوى مجلس التعاون الخليجي الذي يضم ست دول خليجية.

إن هذا الواقع التقسيمي للواقع العربي وتوزع أبناء الأمة على اثنتين وعشرين دولة تشكلت حدودها في أوقات زمنية متفاوتة ومختلفة في ظروف تشكلها الكياني، أدى إلى إنتاج أوضاع سياسية تديرها منظومات حاكمة عمدت إلى تكثيف الواقع الكياني مع مصالحها الخاصة على حساب المصالح العليا للأمة. وهذا ما أدى إلى إعاقة مشاريع التوحيد السياسي والاقتصادي وربط الوطن العربي بشبكة من العلاقات والبنى التحتية والاقتصادية التي لا تقيدها الحدود التي ارتسمت بين الأقطار.

إن هذا التقسيم الكياني شكل أحد العوائق الأساسية التي حالت دون قيام دولة الأمة التي تحكمها رؤية واحدة حيال خطط التنمية الداخلية، أو حيال الخيارات السياسية في التعامل مع الخارج الدولي

والإقليمي. وكثيراً من الأحيان كانت بعض الأنظمة العربية تصطف مع قوى معادية للأمة حفاظاً على مصالحها الخاصة وامتيازاتها التي حصلت عليها في ظل نظام الدولة القطرية.

إضافة إلى هذا العائق، الذي أبقى المجال العربي مفتوحاً أمام أشكال مختلفة من التدخل الخارجي في الشؤون العربية، كانت تستوطن الأمة تناقضات سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية، عملت القوى الاستعمارية والداخلة في الشأن العربي على تكبيرها والاستفادة منها في تثقيل الوضع العربي بأعباء هذه التناقضات التي كانت تصل حد الاحتراب في داخل المكون الواحد. فحيث كانت توجد تعددية دينية وطائفية ومذهبية، كانت القوى المعادية ترى في هذه التعددية فرصة لإثارة الاختلافات على أساس ديني أو طائفي ومذهبي، وإيجاد أرضية لصراع داخلي بخلفية دينية ومذهبية، وبما يؤدي إلى إضعاف عناصر المناعة الوطنية ودفع الناس للتحصن وراء جدران أديانهم ومذاهبهم في صراع مفتعل، يكون فيه الجميع خاسرين.

وحيث لا توجد تعددية دينية أو مذهبية تستغل لإحداث انشطار عامودي في البنى المجتمعية، كانت تستحضر العوامل الإثنية، كما كانت تستحضر العوامل القبلية والجهوية حيث لا توجد تعددية دينية أو إثنية. لذلك فإن الوطن العربي الذي يمتد على مساحة واسعة من الجغرافية، وإن كان شعبه العربي يتشكل من أكثرية ساحقة من يطلق عليهم أهل السنة والجماعة إلا أن تشكيله السكاني لا يقتصر على هذه الأكثرية وحسب، إذ فيه أيضاً من هو على مذاهب إسلامية أخرى موجودة في العديد من الأقطار العربية، كما فيه من ينتمي إلى أديان أخرى كالمسيحية بمختلف كنائسها واليهود الذين عمدت الصهيونية العالمية إلى الاستثمار فيهم إنفاذاً لمخطط استعماري قضى باغتصاب فلسـطين تحت عنوان إقامة "دولة قومية لليهود".

وبما أن الوطن العربي يتجاور مع شعوب أخرى وكان مسرحاً لغزوات وحروب لم تزل قائمة، فهذا الوطن الذي اكتسب هويته القومية من سكانه العرب، فيه أقليات قومية، بعضها بسبب رسم الخرائط التي وضعتها القوى الاستعمارية والخبث الذي انطوت عليه استراتيجيات تلك القوى بإدخال أقليات قومية ضمن التشكيل الأمة كي يستعمل في خلق بيئة لنزاعات تجعل عدم الاستقرار من سمات الدول التي رسم الاستعمار حدودها، كما أنّ بعض الأقليات القومية وجدت في الوطن

العربي ملاذاً آمناً من اضطهاد تعرضت له أو بفعل النزوح الذي ينتج عن الحروب في بلدان قوميات أخرى.

وما لم يكن مندرجاً تحت عنوان التعددية الدينية والمذهبية والإثنية، كان العامل القبلي والجهوي حاضراً في إبراز تناقضاته واستغلال معطياته لتبرير التدخل الخارجي لمن يقدم نفسه حامياً للطوائف والمذاهب والأقليات الإثنية والقبليات والجهويات. فحيث توجد تعددية دينية يُعمل على إبراز تناقضاتها واختلافاتها، وحيث توجد تعددية إثنية يُعمل على استغلال أوضاعها، وحيث توجد جهويات وقبليات يتم العمل على استنفار عصبياتها.

إن هذه التعددية في التركيب المجتمعي العربي، تبرز تناقضاتها كلما بدا الجسم العربي في حالة وهن، وتتراجع كلما كانت مناعة الجسم العربي مرتفعة. ولهذا فإن الواقع العربي الذي تعيش فيه مثل هذه الظواهر كان ومازال تحت تثقيل العوامل التي تفرزها سلبيات هذه التعددية وعدم التعامل معها في كثير من الأحيان باعتبارها عامل إغناء للأمة في اجتماعها السياسي.

إن سلبيات هذه التعددية تبرز اليوم في تثقيلها للواقع العربي كما لم يكن في وقت سابق، فلأن الأمة العربية اليوم وفي لحظة الصراع فيها وعليها تمر بمرحلة مصيرية في ضوء الاستهداف المتعدد الأطراف والأوجه لأمنها القومي بعد حالة الانكشاف الشامل التي تورطت تحت وطأته بعد الزلزال الذي ضرب العراق والهزات الارتدادية التي تولدت عنه وأدت إلى تصدع البنيان القومي برمته. وهذا ما يطرح أمام الحزب مسألة تحديد خياراته الاستراتيجية في التصدي والمواجهة.

3. الوطن العربي في مشاريع الاستهداف الدولي والإقليمي الراهن

(الوطن العربي في استهداف مشروعي روسيا الاتحادية والصين):

- **روسيا الاتحادية:** بحث عن سوق سلاح وحضور اقتصادي وتطوير العلاقة مع "إسرائيل":

بعد الحقبة السوفياتية، راحت روسيا الاتحادية تتحول بسرعة من الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى اقتصاد السوق، ومع مطلع العشرية الثانية من القرن الحالي، أخذت روسيا تتبنى سياسية جديدة لاستعادة حضورها الدولي عبر تطوير تقنياتها العسكرية والدخول مجدداً كمنافس في سوق السلاح وخاصة الطراز الصاروخي منه، كما في توظيف امتلاكها لثروة نفطية واحتياط هائل من الغاز الطبيعي في فرض وجودها كقوة اقتصادية أسندتها بقوة ضغط سياسي مارستها عبر تعطيلها لقرارات دولية تقف أمريكا وحلفاؤها وراءها والحؤول دون صدورها عن مجلس الأمن، وذلك لأجل توجيه رسالة بأن روسيا لن تسمح بتمرير قرارات لا تلائم مصالحها.

وإذا كان الدور الروسي لم يرتق في حضوراته وتأثيراته إلى حدود الدور الأميركي، إلا أن روسيا استطاعت أن تسجل عدة نقاط لصالحها:

أولها: التدخل الروسي العسكري في سورية والذي مكنها من تعزيز حضورها في الإدارة السياسية والعسكرية للملف السوري قبل سقوط النظام وقد أقامت جملة قواعد عسكرية على طول الساحل السوري.

ثانيها: صياغة جملة تفاهمات مع العدو الصهيوني، ومن ضمنها قواعد الاشتباك التي جعلت العدو الصهيوني يوجه ضربات عسكرية في الداخل السوري بغض نظر روسي.

ثالثها: سعي روسيا إلى تصدير الغاز الروسي عبر موانئ الساحل السوري وأيضاً اللبناني بالإضافة إلى خط أنابيب لنقل الغاز من روسيا إلى أوروبا ينطلق من نوفوروسيسك الروسية إلى باكو (أذربيجان) - تبليسي (جورجيا) ٧٠١٦ كلم، منها ٣١١ كلم في الأراضي التركية. ومن المشروعات الروسية الأخرى، مد سكة حديد جديدة عبر سورية والعراق، من أجل إنشاء ممر للنقل يربط البحر المتوسط بالخليج.

رابعها: إنشاء مؤسسة "لوكسار" الروسية - السعودية لاستكشاف الغاز في الربع الخالي وإشراك شركتي "سينفط" و"لوك أويل" الروسيتين في تطوير أربعة حقول نفطية كويتية، ومشروع أنبوب الغاز "الطويلة - الشارقة" في الإمارات العربية. وفي مصر، هناك شركات روسية عاملة في مجال الطاقة، ومع إيران تقيم روسيا علاقات متطورة في مجال استخراج الغاز الطبيعي والتنقيب عن النفط في حقل فارس الجنوبي.

إضافة إلى كل ذلك، فإن روسيا تعمل على تشييد "طريق الميريديان السريع أو طريق الحرير الروسي"، الذي يمتد على طول ٢٠٠٠ كلم ويربط بين جمهوريات آسيا الوسطى ببلدان الشرق الأوسط.

إن هذا التوجه الروسي الجديد في إيلاء أهمية لمشاريعها الاقتصادية القارية، والوطن العربي يدخل ضمن أمداءاتها الحيوية كما حوض المتوسط الشرقي بعدما تبين أنه يحتوي على مخزونات هائلة من النفط والغاز، وهذا من شأنه أن يضع المنطقة العربية مجدداً ضمن دائرة الاهتمام والاستهداف الروسي ليس حباً بمصالح العرب وإنما خدمة لمصالحها وتحسين موقعها في خارطة الصراع الدولي على مناطق النفوذ في العالم وخاصة مع الموقع الأميركي بعدما بدأت الحرب الاقتصادية تفرض إيقاعها على معطيات هذا الصراع. وروسيا التي كانت عاصمتها تشكل قاعدة للقطب الدولي المواجه للقطب الأطلسي بقاعدته الأمريكية تسعى إلى قيام نظام دولي جديد يقوم على تعددية قطبية تكون روسيا واحدة من أقطابه مع الصين، القوة الاقتصادية الصاعدة. وكلا القوتين، الروسية والصينية، تجدان في المجال العربي مجالاً حيوياً لاستثماراتهما ولحضورهما السياسي بالنظر إلى الأهمية الجيو-سياسية التي ينطوي عليها والتي جعلته موقعاً لتصادم الاستراتيجيات الدولية المتقابلة.

وإذا كان سقوط النظام في سورية، وما ترتب عليه من نتائج، قد أضعف التأثير الروسي في مجريات أحداثها، إلا أنه لم ينهه كلياً، إذ مازالت القواعد العسكرية قائمة على الساحل السوري، واستمرار في نسج العلاقات العسكرية والاقتصادية والسياسية، وهو الذي أدى إلى تأسيس شبكة من المصالح المتبادلة لا يمكن إقفال ملفاتها بسهولة، وسوف تتم إعادة ترتيبها في ضوء المتغيرات التي حصلت وحاجة الطرفين لنسج علاقات خاصة بينهما. وإذا كان الدور الروسي يسجل تراجعاً في تأثيراته بعد اندلاع الحرب مع أوكرانيا، فإن نهاية هذه الحـرب التي تتجه أوروبا إلى مزيد من التوتر فيها ستنتهي بتسوية على قاعدة أن "الذنب لا يمنع الغنم"، وبالتالي فإن روسيا ستبقى من الدول الوازنة على المستوى القاري عامة كما

مستوى حوض المتوسط خاصة، وهذا ما يجعلها تولي أهمية لتفعيل دورها في المنطقة العربية، والذي تترجم مفرداته بعلاقات مع الدول العربية أياً كانت طبيعة نظمها السياسية.

- **الاستهداف الصيني في ضوء الطموح الدولي الصاعد:**

إذا كانت الاستراتيجية الأمريكية قد أولت اهتماماً مبكراً بالشرق الأوسط وخاصة الحوض العربي منه، لأسباب تتعلق بأمن "إسرائيل" وأمن النفط والموقع الاستراتيجي للوطن العربي ودخلت عليه من مدخلي الاقتصاد والسلاح، فإن الاستراتيجية الصينية أولت مبدأ الاقتصاد والدبلوماسية الناعمة أهمية في توسيع شبكة علاقاتها الدولية والآسيوية عامة والشرق أوسطية خاصة.

ومن بين المشاريع الاستراتيجية التي تعتمدها الصين على مستوى آسيا والشرق الأوسط يأتي "مشروع الحزام والطريق"، الذي يربط ثلاث قارات (آسيا - أفريقيا - أوروبا)، بشبكة برية، سكك حديد، طرق معبدة ومحطات، وشبكة أخرى بحرية، موانئ، بهدف تنشيط العلاقات التجارية بين دول هذه القارات. إن شبكات الربط تشمل 63 دولة بينها 13 دولة عربية كلها وقعت مذكرات تفاهم مع الصين حول المشروع وهي دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى اليمن والعراق ومصر وسوريا ولبنان والسلطة الفلسطينية إلى جانب "إسرائيل" أيضاً.

لقد عملت الصين على توثيق علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع دول الخليج العربي وإيران ومصر، فعقدت عدة اتفاقيات مع شركة أرامكو السعودية والهيئة الكويتية للبترول، كما وثقت علاقاتها الخليجية عن طريق التعاون العسكري وتصدير السلاح خاصة إلى السعودية. وعندما يكون حجم الاهتمام الصيني بتنشيط اقتصادها وفتح أسواق جديدة له، يكون من الطبيعي أن يصبح الوطن العربي داخلاً ضمن مدى استهدافاتها الأساسية في ضوء الطموح الدولي الصاعد لها للعب دور في صياغة نظام دولي جديد يضع حداً للاستفراد الأميركي في تحديد مساره.

1- **الوضع القومي العربي - أزمات ضاغطة وصراعات داخلية مفتوحة:** الأوضاع القومية بعد المؤتمر القومي الثاني عشر: شهدت الأوضاع القومية خلال العقود الثلاثة الأخيرة تطورات متسارعة برزت على مستويين اثنين:

الأول: داخلي في ظل انكشاف وظيفة الدولة القطرية ومعها النظام الإقليمي العربي.

الثاني: خارجي في ظل انكشاف المجال القومي أمام كثافة وتزاحم الاختراقات الدولية والإقليمية.

تطورات الأوضاع العربية الداخلية بين تعثر وظيفة الدولة القطرية وانكشاف النظام الإقليمي العربي. بعد مرور ما يقارب الثلاثة أرباع القرن على قيام النظام الإقليمي العربي بمجموع دوله الاثنين والعشرين المنضوية في عضوية جامعة الدول العربية، وجدت هذه الدول نفسها ومعها النظام الإقليمي برمته أنهما باتا أمام أزمة بنيوية عميقة برزت على مستويات ثلاثة:

الأول: تعثر وظيفة الدولة القطرية.

الثاني: اختلال بنيوي في بنية الدولة القطرية.

الثالث: انكشاف الدولة القطرية ومعها كامل النظام الإقليمي العربي.

الأول: تعثر وظيفة الدولة القطرية العربية: إن تعثر وظيفة الدولة القطرية برز من خلال خمسة مظاهر:

1- الإخفاق شبه الشمولي للدولة القطرية في سياساتها الإصلاحية والتنمية الداخلية في مجالات الإدارة المؤسساتية، والاقتصاد والاجتماع والتربية والتنمية البشرية المستدامة، وما كان استثناء لهذه الشمولية لم يسلم من الضغوطات التي مارستها القوى المعادية للأمة.

2- تعثر التفاعل الإيجابي بين القطري والقومي في أداء الدولة القطرية وترابطاتها في إطار نظامها الإقليمي العام سكانياً واقتصادياً واجتماعياً وعلاقات بينية على اختلافها.

3- تحول المنظمات الحاكمة في الغالبية العظمى من الدول العربية إلى طبقة سياسية - اجتماعية رابعة هي طبقة النظام نفسه.

4- تحول المنظمة الحاكمة في معظم الدول القطرية العربية إلى عصبية قرابة حاكمة (قبلية، عشائرية، طائفية، أسرية).

5- سيادة الأوتوقراطية الحاكمة على حساب الديمقراطية التي تقوم على أساس تداول السلطة بمؤسساتها التنفيذية والتشريعية.

6- تجاوز المبدأ الدستوري الذي ينص على الفصل بين السلطات وفي أحسن الأحوال عدم احترام أحكامه.

الثاني: تطور مجتمع الدولة القطرية على قاعدة أزمة بنيوية: لقد تجلت مظاهر أزمة مجتمع الدولة من خلال:

1- انسداد آفاق الطبقة الوسطى الاجتماعية التي يتوقف على دورها تأمين التوازن الاجتماعي في البنية المجتمعية وانهيار بعضها في بعض الدول.

2- اتساع مساحة التهميش للشرائح الاجتماعية الدنيا، بسبب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والهجرة (50% من السكان العرب يحصلون على نصيب أقل من 20% من الدخل الوطني، في حين أن أقل من 20% يستأثرون بأكثر من 50% من هذا الدخل).

3- تغييب واختزال قوى المجتمع المدني (أحزاب، روابط، هيئات ونقابات ومنظمات غير حكومية).

الثالث: انكشاف الدولة القطرية ومعها النظام الإقليمي العربي برمته: جاء انكشاف الدولة القطرية في النظام الإقليمي العربي كنتيجة طبيعية للانكشاف القومي الذي تعرضت له الأمة وخاصة بعد احتلال العراق، وكنتيجة للتغير المستمر في الوظيفة الأدائية للدولة القطرية من جهة، وتفاقم الاختلالات المجتمعية من جهة أخرى.

لقد برزت مظاهر الانكشاف في أكثر من دولة عربية منذ بداية القرن الحالي، وراحت تتفاقم حتى بلغت حد الانفجار الداخلي عبر صراع متعدد الأشكال الذي تتوالى فصوله في العديد من الساحات. وقد تجلى هذا الانكشاف تحت العناوين التالية:

1- الانكشاف السكاني: صحيح أن المجتمعات العربية تتميز بمعدلات نمو سكاني مرتفعة، وبثورة شبابية لجهة غلبة عنصر الشباب وصغار السن في التركيب الهرمي لمعدلات الأعمار، إلا أن الدول العربية، بمعظمها فشلت في استثمار ثروتها البشرية، الأمر الذي أدى إلى بطالة مرتفعة وتزايد نسبة السكان تحت خط الفقر، بحيث أشار دليل التنمية البشرية المستدامة إلى انخفاض متوسط التنمية المستدامة في الوطن العربي إلى 0.680 مقابل المتوسط العالمي 0.740، ومتوسط البلدان الصناعية 0.923.

2- انكشاف الأمن الغذائي: لقد تجلى انكشاف الأمن الغذائي، ببروز فجوة قطاعية مستمرة بين القطاعات الإنتاجية (صناعية، زراعية، تجارة وخدمات)، الأمر الذي أدى إلى زيادات كبيرة في المستوردات الغذائية، مقابل قدرات إنتاجية ضعيفة ومحدودة. وبذلك، فإن فجوة الغذاء استمرت ظاهرة متفاقمة في غالبية الدول العربية دلت عليها معدلات الزيادة السنوية في أعداد الجياع العرب بمعدل نصف مليون جائع (2000-2010)، وملايين الجياع في ظل الحروب الأهلية والصراع الذي انفجر في أكثر من ساحة عربية منذ 2011 وحتى تاريخه.

3- الانكشاف الاقتصادي: تجلت سمات هذا الانكشاف في المظاهر التالية:

- غلبة نمط الاقتصاد الاستهلاكي وتبعية اقتصادية للخارج.

- هيمنة قطاع الخدمات في أكثر من دولة عربية على القطاعات الإنتاجية الرئيسية.

- عجز دائم في الموازنات المالية العربية حتى في دول مجلس التعاون الخليجي.

- اقتصاد مدين ومديونية عالية.

- تدني حجم الناتج المحلي الإجمالي في الأقطار العربية.

4- الانكشاف العلمي: تبدو مظاهر هذا الانكشاف من خلال:

- بطء تحويل العلوم الأساسية إلى علوم معرفية في الإنتاج (علوم نظرية في الغالب).

- تدني الإنفاق على البحوث والتطوير العلمي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (أقل من 1%) في الغالبية العظمى من الأقطار العربية.

- ارتفاع مؤشر هجرة الأدمغة العربية إلى الخارج.

5- الانكشاف الاجتماعي: إن الانكشاف الاجتماعي برز من خلال:

- فشل ملفت لوظيفة الدولة في مجالات التنمية البشرية وفي وظيفتها الحمائية والرعائية لدى الغالبية العظمى من الدول العربية، وأيضاً في مكافحة الفقر والأمية والبطالة والهجرة.

- فشل المنظومات الحاكمة في الدول العربية في توفير حلول ديمقراطية للتنوع والتعددية في التكوين المجتمعي العربي باستثناء الحالة العراقية في ظل الحكم الوطني الذي كان يديره الحزب، عبر منح الأكراد حكماً ذاتياً استناداً إلى بيان 11 آذار 1970.

- تحول الطبقة السياسية الحاكمة للدولة إلى منظومة تسلطية على مرفق الدولة ومؤسساتها ونهب ثرواتها الاقتصادية والمالية.

6- الانكشاف السياسي: إن أبرز مظاهر هذا الانكشاف تجلت في:

- سيادة النمط "الخليفي" كمفهوم تاريخي امتدادي إلى العصر الحديث وهيمنته على الثقافة السياسية للمنظومات الحاكمة.

- ترجمة هذا النمط بآليات التوريث والتأييد السلطوي في الغالبية العظمى من الدول العربية.

- تراجع مساحة "الشرعية" للنظام السياسي الحاكم، دلت على ذلك المشاركة الضئيلة في الانتخابات التي تجري في بعض من الدول العربية وفي كل مرة كان يعاد فيها إنتاج السلطة الحاكمة.

- مأزق ممارسة الديمقراطية في الدول العربية، حيث طغت عليها المظهرية الشكلية على حساب المشاركة الشعبية الحقيقية في إنتاج السلطة والنظام السياسي للدولة.

- تراجع الالتزام بالقضايا القومية، لاسيما القضية الفلسطينية باعتبارها قضية مركزية للأمة، وكذلك قضية العراق التي ارتقت حد القضية المركزية بالنسبة للأمن القومي العربي، وقضايا أخرى برزت على درجة كبيرة من الأهمية في ظل الصراع الدائر في الأمة العربية وعليها خاصة بعد الحربين اللتين شنتا على العراق وبروز أزمات بنيوية في أكثر من ساحة عربية ومعه بدأت المجاهرة بشعار "القطر أولاً".

وفي الاستنتاج، فإن النظام العربي المعاصر بمجموع دوله القطرية المنضوية في إطار جامعة الدول العربية، دخل القرن الواحد والعشرين وهو على درجة عالية من الانكشاف على كل المستويات السياسية والاقتصادية والسكانية والاجتماعية والعلمية، وهو ما كان سبباً لانفجار سلسلة من الحروب التي تداخلت فيها الأسباب والأطراف الداخلية بالأسباب والأطراف الخارجية وفي أكثر من دولة عربية، وإن هذه الحروب ما تزال تتواصل فصولاً بسبب تعقيدات الأزمات الداخلية ذات الطبيعة البنيوية ودخول قوى دولية وإقليمية على خط هذه الأزمات وبما مكنها من تعزيز حضورها السياسي والعسكري والأمني وتقديم نفسها كأطراف مؤثرة في مخرجات الحلول السياسية.

إن الذي جعل العامل الداخلي يتراجع أمام العامل الخارجي بطرفيه الدولي والإقليمي، هو أن الدول الطامعة بمقدرات الوطن العربي تنطلق في تعاملها مع الواقع العربي باعتباره وحدة بشرية تتوفر فيها كل مقومات الوحدة والتقدم، وعلى أساس هذا التقدير ترسم استراتيجياتها الشمولية، فيما العرب يتعاملون مع هذه الاستراتيجيات برؤى تتحكم بخلفياتها النوازع والمصالح القطرية. وهذا ما أدى إلى نتيجتين:

الأولى: إن القوى والمواقع العربية التي شخصت بدقة طبيعة وأبعاد واستهدافات الاستراتيجيات المعادية للأمة العربية، وطرحت مواجهة هذه الاستراتيجيات بخلفية الرؤية القومية، كانت عرضة للاستهداف المعادي المركز، وما تعرضت له مصر في الحقبة الناصرية والعراق في ظل الحقبة البعثية خير شاهد على ذلك.

الثانية: إن ميزان القوى في صراع الأمة العربية مع أعدائها بقي مختلاً لمصلحة مشاريع القوى المعادية، لأن قوى المشروع القومي العربي ذي الأبعاد الوحدوية والمضامين التحررية كانت تقاتل على جهتين: جبهة أعداء الخارج من قوى دولية وإقليمية، وجبهة أعداء الداخل من قوى اعتبرت أن الوحدة تنهي امتيازاتها ومنافعها السلطوية.

ولهذا تلاقت مصالح قوى الخارج الدولي والإقليمي مع مصالح قوى الداخل التي وجدت في تثبيت نهائية التجزئة للواقع العربي حماية وإدامة لمصالحها، وهذا التالي عبر عن نفسه في أكثر من ترجمة عملية، كما في الموقف المعادي لكل عمل وحدوي، وفي الاشتراك العملي في الحروب التي شنت ضد المواقع العربية التي تربط بين أهداف التحرير والتغيير وتخوض نضالها على أرضية مشروع سياسي قومي بأبعاده التحررية

بمضامينه، وما تعرض له العراق نموذجاً. وإنه في سياق الصراع المفتوح مع الأمة من قبل القوى التي تتناسب مع العداء على اختلاف مواقعها ومشاريعها الفكرية والسياسية، كان الوطن العربي الذي تنعكس عليه بسرعة التبدلات الحاصلة في النظام الدولي يخوض صراعات حادة لأجل خلق الوقائع التي يتم بالاتكاء عليها تكييف الوضع العربي مع المتغيرات الدولية والإقليمية.

لقد أدى قيام النظام الدولي الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية إلى جعل الواقع العربي ينوء تحت وطأة قضية قومية تمثلت باغتصاب فلسطين التي حددت موقعها في صلب قضايا النضال العربي بأنها القضية المركزية للأمة، انطلاقاً من وعي بأن فلسطين لم تكن مستهدفة لذاتها، وإنما الأمة العربية برمتها إنفاذاً لمقررات مؤتمر كامبل بانرمان ووعد بلفور واتفاقية سايكس بيكو. كما أدى سقوط النظام الدولي الذي أفرزته الحرب الكونية الثانية والذي كان قائماً على الثنائية القطبية إلى تفلت القطب الأميركي من كل الضوابط التي كانت تفرضها ظروف الحرب الباردة وكان أبرز تداعياته على الصعيد العربي احتلال العراق وإسقاط نظامه الوطني، ومع هذا الاحتلال تشكلت معطيات قضية قومية مركزية ثانية للأمة، لأن استهداف العراق بالمقدمات التي سبقت الاحتلال والنتائج التي تمخضت عنه بيّنت أنه لم يكن مستهدفاً لذاته وحسب، وإنما الأمة برمتها.

إن هاتين القضيتين أصبحتا محوراً للحدث القومي الذي على ضوء النتائج المترتبة على سياق الصراع في ساحتيهما سيترك المصير القومي للأمة في المدى المنظور والبعيد. ومركزية هاتين القضيتين لا تعني أن الأمة العربية لا تواجه تحديات أخرى، بل ثمة قضايا أخرى يعاني منها الوطن العربي وتعوق تقدمه وارتقاءه في العلاقات البينية بين أقطاره، بدءاً من طبيعة الأنظمة السياسية التي تقوم على أساس التأبيد والتوريث السلطويين، إلى تغييب الممارسة الديمقراطية عن الحياة السياسية في الاجتماع السياسي العربي وصولاً إلى تركيب هرم الاقتصاديات العربية من صناعية وزراعية وتجارية على قاعدة الملاءمات القطرية على حساب الملاءمات القومية عبر المشاريع القومية التكاملية على صعد الإنتاج والتصنيع والاستهلاك. وإذا كان التقرير قد سلط الضوء على عناوين الانكشاف العربي بفعل العوامل الداخلية والخارجية، فإن قضيتي فلسطين والعراق، وبالنظر إلى الموقعين اللذين يشغلانهما في صلب القضايا العربية، يملي تناولهما بشكل خاص تحت عنوانيهما البارزين، قضية فلسطين وقضية العراق، فضلاً عن القضية السورية بعد المتغير الذي طرأ على معطى الوضع الداخلي وأدى إلى إسقاط النظام وانكفاء الدور الإيراني عن ساحة سورية.

القضية الفلسطينية:

في كل تقرير سياسي للحزب على المستوى القطري أو القومي، تحتل القضية الفلسطينية موقعاً مركزياً في سياقاته نظراً لكونها قضية تشكل اختصاراً مكثفاً لكل قضايا الأمة، فاحتلالها شكل ويشكل أحد عناوين الاستلاب القومي، وأحد عوائق الوحدة، وهو الذي يملي ربط الصراع الحالي بالتطور الذي طرأ على بنية النظام الاستعماري ودفاعه عما يعتبره مصالح حيوية كما يربطه بجذر تاريخي يحكمه بعدان:

الأول: يتعلق بالبعد السياسي حول اعتبار الاغتصاب الحالي تصحيحاً لوضع تاريخي أفقد اليهود دولة مزعومة في الزمن الغابر.

والثاني: يتعلق بالبعد الديني، وهي أن أرض فلسطين منحة من الله لبني "إسرائيل". وبالتالي فإن احتلال فلسطين وإقامة كيان صهيوني على أرضها وطرد شعبها منها، ليس اغتصاباً بنظر الحركة الصهيونية بل هو إنفاذ لأمر إلهي من ناحية واسترداد لحق مستلب من ناحية ثانية.

إن هذه الثنائية في إسناد اغتصاب فلسطين لحق تاريخي وحق ديني مزعومين تم التقاطها من قبل المواقع المقررة في النظام الاستعماري يوم كانت ترسم لنفسها استراتيجية وراثة الرجل المريض الذي كانت تمثله السلطة العثمانية على مشارف أفول شمسها مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وقد وثقت أسس تلك الاستراتيجية في المقررات التي صدرت عن المؤتمر الاستعماري الذي استمرت التحضيرات له على مدى سنتين: من العام 1905 إلى العام 1907، وعرفت بمقررات مؤتمر كامبل بانرمان والتي نصت على ما يلي:

"على جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقته يعيش شعبٌ له من وحدة الأرض والتاريخ والدين والمصالح المشتركة كل مقومات الترابط والتقدم والوحدة. وفيه يكمن الخطر على الإمبراطوريات الأوروبية فيما لو توحد هذا الشعب. ولذا يجب العمل بشكل سريع لدرء الخطر الكامن في هذه المنطقة، وذلك بفصل جزئه الآسيوي عن جزئه الإفريقي، عبر زرع جسم غريب يكون صديقاً لنا (أي للدول الاستعمارية) وعدواً لسكان المنطقة، وعلى الجسر البري الذي يربط آسيا بإفريقيا وعلى مقربة من قناة السويس الشريان الحيوي لتجارتنا والطريق الأقصر إلى المياه الدافئة".

هذه المقررات لم تبق حبراً على ورق، بل بدأ تنفيذ مراحلها الإجرائية، عبر الضغط الذي كانت تمارسه بريطانيا على السلطان العثماني بداية القرن العشرين لتسهيل عملية هجرة اليهود وشراء الأراضي في فلسطين، ومن ثم إعلان وعد بلفور بوطن قومي لليهود في فلسطين، وعلى أساسه حصلت بريطانيا على أن تكون فلسطين من نصيبها بموجب صك الانتداب الدولي استناداً إلى اتفاقية سايكس-بيكو.

بعد ما يزيد على نيف وقرن على الوعد المشؤوم، ونيف وستة عقود على اغتصاب فلسطين و"التشريع الدولي" لهذا الاغتصاب عبر منح العضوية للكيان الصهيوني في الأمم المتحدة، كان النظام الرسمي بغالبية

دوله يعمل على تكييف أوضاعه للتسليم بوجود "إسرائيل" ككيان يستمد شرعيته من الاعتراف الدولي به ومن قرار التقسيم الأممي، ولهذا لم يكن هدف تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني على أجندة أهدافه بعديها الوطني والقومي. وقد تطور هذا الموقف بعد المحاصرة والاستهداف المعادي للمواقع العربية التي تنظر لقضية فلسطين بأنها قضية قومية بامتياز، وأخرها ما تعرض له العراق، إلى مغادرة الموقف الرسمي الذي أطلقته القمم العربية في القاهرة والدار البيضاء والرباط وبغداد في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، إلى مواقف يغلب عليها الطابع الاستسلامي والتنكر لكل المواثيق العربية التي أكدت على الحقوق الوطنية ودعم المقاومة الفلسطينية وتوفير مقومات الصمود الشعبي للجماهير الفلسطينية في داخل الأراضي المحتلة وفي عالم الشتات.

إن ما وصلت إليه القضية الفلسطينية من تراجع على مستوى الحضور السياسي إنما يعود إلى ثلاث متغيرات تركت انعكاساتٍ سلبيةً على الواقع الفلسطيني:

المتغير الأول: التبدل الذي طرأ على النظام الدولي بعد سقوط النظام السوفياتي وفقدان القضية الفلسطينية متكأ دولياً داعماً للحقوق الوطنية ولو كان قائماً على أرضية القرارات الأممية وخاصة قراري التقسيم وحق العودة.

المتغير الثاني: التبدل الحاصل في النظام العربي بعد توقيع اتفاقيات التسوية مع العدو واحتلال العراق.

المتغير الثالث: مشاريع التسوية التي طرحت من مبادرة روجرز عام 1969 إلى مشروع صفقة القرن الذي فتح "دفر سوارا" عريضاً في جدار الموقف الرسمي العربي من خلال اتفاقيات التطبيع بين كيان العدو والعديد من الأنظمة العربية مروراً "بكامب ديفيد" ومدريد وأوسلو ووادي عربة.

لقد أدت تلك المتغيرات إلى إبراز جملة تحديات أمام القضية الفلسطينية، بما هي قضية وطنية وقومية معاً، وأبرز تلك التحديات:

1- الانعكاسات السلبية التي تمخضت عن اتفاقيات "كامب ديفيد" والتي بموجبها أخرجت مصر بما تمثله من ثقل شعبي وسياسي وعسكري من مجرى الصراع العربي الصهيوني، ومعها تحولت مصر من قاعدة قومية للنضال القومي إبان الحقبة الناصرية وإحدى أهم الرافعات القومية للقضية الفلسطينية إلى وسيط تفاوضي بين العدو الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

2- الانعكاسات السلبية التي تمخضت عن الاجتياح الصهيوني للبنان وما ترتب على ذلك من نتائج بعد إخراج منظمة التحرير بكل ثقلها العسكري والسياسي والإعلامي من ساحة لبنان، وتشتت قواها في الأقطار العربية البعيدة عن خطوط التماس الجغرافي مع فلسطين.

إن إخراج قوى الثورة الفلسطينية من لبنان - وهو وإن كان يشكل تثقيلاً على لبنان يفوق إمكاناته وبنيته على تحمل مثل هذا التثقيل - إلا أنه أفقد الثورة الفلسطينية أحد عناصر القوة التي كانت تضغط من

خلالها على العدو بحكم المواجهات المباشرة التي كانت تحصل على طرفي الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة فضلاً عن التسهيلات التي توفرها الساحة اللبنانية لإدارة النشاطين السياسي والإعلامي للثورة الفلسطينية.

- الانعكاسات السلبية على بنية منظمة التحرير الفلسطينية بعد الدور السلبي الذي لعبه النظام السوري السابق بإكمال ما لم يستطيعه العدو الصهيوني في اجتياح 1982 للبنان وما ترتب عليه من نتائج، بإخراج قوى الثورة الفلسطينية من طرابلس في شمالي لبنان، وشق فصائل هذه الثورة لإبراز بديل سياسي يدور في فلكه، ومنه انبثق ما سمي بالتحالف الفلسطيني الذي اتخذ من العاصمة السورية مقراً لإدارة حركته السياسية وبقي قائماً حتى سقوط النظام نهاية العام 2024.

- إن هذا الانقسام السياسي الذي خيّم على الساحة الفلسطينية بفعل عوامل داخلية أفرزها واقع الانتشار الفلسطيني وفقدان مركزية (الموقع - المكان) بعد الخروج الأول من الأردن والخروج الثاني من لبنان، حظي بتغذية ورعاية من بعض مواقع النظام الرسمي العربي، خاصة تلك التي تعمل تحت سقف الاستراتيجيات الدولية أو تلك التي تنفذ إملاءات أميركية بالدرجة الأولى بعدما أصبحت أميركا بعد الحرب العالمية الثانية تلعب دور الحاضن الدولي الأبرز والداعم للكيان الصهيوني على كافة الصعد والمستويات.

- انخراط منظمة التحرير الفلسطينية وخاصة عبر القوة المركزية الأساسية فيها التي تمثلها حركة فتح وبالاستناد إلى مواقعها التمثيلية في الهياكل الرسمية للمنظمة، في مفاوضات مع العدو الصهيوني في ظل اختلال كبير في موازين القوى جعل نتائج المفاوضات تصب في مصلحة العدو الصهيوني، اتفاق أوسلو نموذجاً.

- فقدان القضية الفلسطينية بسبب احتلال العراق 2003 سنداً عربياً أساسياً كان يشكل حاضنة قومية لها رغم ما تعرض له من عدوان ثلاثيين عام 1991 وحصار ظالم استمر ثلاثة عشر عاماً، وهو في ظل الحصار والظروف الاقتصادية الصعبة التي كان يعيشها كان يتقاسم مع شعب فلسطين لقمة الغذاء وحبة الدواء ويقدّم الدعم المادي والمعنوي لأسر الشهداء والجرحى والمصابين والأسرى والمعتقلين ولمن تُدمّر منازلهم من جراء ممارسات الاحتلال.

- فقدان الثورة الفلسطينية رموزها القيادية الذين واكبوا مسيرة الثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها، وأبرزهم القائد ياسر عرفات الذي كان يشكل رمزية وطنية جاذبة للشعب في داخل فلسطين وخارجها. وبفقد هذه الرمزيات القيادية ضعفت الشرعية التمثيلية لمنظمة التحرير خاصة بعد الانقسام الذي شهدته الساحة الفلسطينية وبروز مرجعيتين سياسيتين واحدة تتخذ من الضفة الغربية مركزاً لإدارة حركتها السياسية وأخرى تتخذ من غزة مركزاً لها، وهذا ما أدى إلى حصول إرباكات على مستوى إدارة الشأن السياسي والشعبي في داخل فلسطين المحتلة وفي عالم الشتات. وقد لعب العدو على تناقضات هذه الثنائية في المرجعية التمثيلية للتنصل من أية التزامات تنتج عن قرارات دولية ذات صلة.

- الانعكاسات السلبية التي نتجت عن التدخل الإيراني في الشأن الداخلي الفلسطيني، عبر الاستثمار السياسي بهذه القضية واستغلال موقعها وتأثيرها في الوجدان العربي لتحسين شروطه التفاوضية مع التحالف الصهيو-أميركي وتحسين مواقعه في الواقع العربي بعد التغول في العمق القومي والذي بلغ مستوى غير مسبوق بعد احتلال العراق واندفاعه محمولاً على رافعة الدعم الأميركي، وبهذا التدخل الإيراني في الشأن الفلسطيني باتت الساحة السياسية الفلسطينية تشبه إلى حد ما ساحات العراق وسوريا ولبنان واليمن، حيث يحل التخريب البنيوي في مجتمعات هذه الأقطار في كل مرة يجد النظام الإيراني مواطئ قدم لتدخله ويكون تأثيره التدميري قوياً حتى انكفائه عن الساحة السورية بعد إسقاط النظام.

- الانعكاسات السلبية الناجمة عن تفجر أزمات بنيوية في العديد من الأقطار العربية وعن حراك شعبي فرضت عليه العسكرة، بحيث فتحت ساحات الأقطار أمام سلسلة من الأزمات - القضايا التي باتت تنذر بمتغيرات خطيرة في الجغرافية والتاريخ والديمغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع وبما أفسح المجال أمام تموضعات جديدة للقوى الاستعمارية والإقليمية وأجنداتها التفكيكية والتي تلاقت بالتواصل والنتائج مع المشروع الصهيوني.

- إن هذه الأزمات فرضت إعادة ترتيب الأولويات بسبب بروز قضايا مركزية جديدة إضافة إلى مركزية القضية الفلسطينية.

- إن هذه التحديات التي واجهتها القضية الفلسطينية على مدى العقود الثلاثة المنصرمة أدت إلى حصول جملة تطورات تتعلق بمركزية الصراع العربي الصهيوني. غالبية هذه التطورات تندرج تحت الخانة السلبية وبعض أقل يندرج تحت الخانة الإيجابية.

من التطورات السلبية:

- التطور النوعي في الموقف الأميركي بعدما تفلت من كل ضوابط الدولة الشكلية، وتبنى حيثيات المشروع الصهيوني بكل تفاصيله ومفرداته، من خلال التراجع عن مواقف التحفظ التي كانت تتلقى وراءها الإدارة الأميركية فترة طويلة. ومن عناوين هذا التطور النوعي:

- الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني وتنفيذ قرار نقل مقر السفارة الأميركية إليها والاعتراف بضم الجولان السوري المحتل إلى الكيان الصهيوني.

- إطلاق ما سمي بصفقة القرن كمشروع يعكس الرؤية الأميركية لحل ما يسمى بأزمة الشرق الأوسط وهي التوصيف الأمريكي للصراع العربي الصهيوني.

- دفع العديد من الأنظمة العربية للتطبيع مع العدو الصهيوني، وعقد المؤتمرات والمنتديات التي تروج للتطبيع بكافة أشكاله، وأخطر التطبيع الأيديولوجي بالاعتراف بيهودية الدولة الصهيونية واعتبار اليهود

أصحاب حق تاريخي بفلسطين. وهذا يعني التخلي عن هوية فلسطين العربية وعن انتمائها القومي إلى أمة عربية واحدة.

- توظيف النفوذ الأمريكي في الضغط على المؤسسات الدولية التي تقدم خدمات إنسانية في حقول التعليم والتشغيل والاستشفاء لمن يقعون تحت وطأة اللجوء، لأجل خلق ظروف اجتماعية وإنسانية تساهم في إضعاف عناصر الصمود الاجتماعي الفلسطيني، وإيقاف المساهمة الأمريكية في تغذية صندوق الأونروا إنما هو واحد من الشواهد الكثيرة.

- الترويج لمشروع دولة فلسطينية، كدولة ممسوخة تكون أقرب إلى دولة أنفاق بدون تواصل وتفاعل بين المجموعات الفلسطينية المتباعدة، وبدون توفر أبسط مقومات الدولة بمفهومها الدستوري وهي وحدة الأرض والشعب والمؤسسات وحق السيادة الذي تمارسه سلطة تمثل الشعب تمثيلاً شرعياً.

- تجاهل وإسقاط كل القرارات الدولية ذات الصلة بالحقوق الوطنية الفلسطينية وخاصة حق العودة، والضغط لتوطين اللاجئين في الأقطار التي نزحوا إليها في "ترانسفير" 1948 و1967 وما أعقبهما من أشكال مختلفة من التهجير والإبعاد، وإن المبادرة التي طرحها الرئيس الأمريكي ترامب في بداية تشرين الأول 2025، اخترقت الرؤية الأمريكية لما تعتبره حلاً للقضية الفلسطينية، والتي شكلت بمجمل بنودها مشروع تصفية سياسية لهذه القضية وإنكاراً لوجود شعب له الحق بتقرير المصير، وهي تماهٍ مع الرؤية الصهيونية بما يتعلق بهذه القضية.

من التطورات الإيجابية:

- انطلاق انتفاضة شعبية عرفت بانتفاضة الحجارة في العام 1987 وتكرار مشهدياتها في انتفاضات لاحقة كما في انتفاضة الأقصى العام 2000، وصولاً إلى انتفاضة حي الشيخ جراح في القدس والتي تحولت إلى انتفاضة شاملة عمت كل أرض فلسطين التاريخية.

- دخول جماهير فلسطين داخل الأراضي المحتلة العام 1948 على خط التفاعل الثوري مع انتفاضة الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة وأن الفلسطينيين المقيمين داخل ما يسمى بالخط الأخضر بإمكانهم الوصول إلى القدس وحرم الأقصى بدون عوائق كالتي تفرضها سلطات الاحتلال على سكان الضفة الغربية، وهذا ما كان يوفر حضوراً شعبياً فلسطينياً كثيفاً في القدس لدى الدعوة للاعتصام في حرم الأقصى.

- أدت الممارسات الصهيونية في فلسطين المحتلة إلى إزاحة الستار عن الطبيعة العنصرية للكيان الصهيوني ومعها أصبحت عملية توصيف "إسرائيل" باعتبارها دولة فصل عنصري "أبارتهايد"، مقبولة ومتداولة في أوساط الرأي العام الدولي، وهذا ما جعل صحيفة الغارديان البريطانية تعترف بالخطأ التاريخي لدفاعها عن وعد بلفور، وهذا ما يؤشر على بداية تحول في الرأي العام العالمي الذي كان يعتبر

"إسرائيل" "دولة معتدى" عليها وأن الإسرائيليين هم ضحايا ما يسمونه "الإرهاب الفلسطيني"، فيما الواقع هو أن الفلسطينيين هم ضحايا الإرهاب الصهيوني.

طوفان الأقصى والآفاق التي وصلت إليها القضية الفلسطينية:

في السابع من تشرين الأول 2023 نفذت المقاومة الفلسطينية عملية اختراق لخطوط الدفاعات الصهيونية واستطاعت الوصول إلى عمق المنطقة المعروفة بغلاف غزة وبعض المستوطنات، وعادت بصيد ثمين من الأسرى، فضلاً عن إيقاع خسائر جسيمة في صفوف العدو ومراكزه العسكرية التي تم اقتحامها.

بعد هذه العملية التي أحدثت صدمة إيجابية في الواقع الشعبي العربي، أحدثت في المقابل صدمة سلبية في واقع الكيان الصهيوني الذي استجمعت حكومته التي يتحكم بها اليمين الديني المتطرف كل قواها لتطلق حرباً شاملة ضد الوجود الفلسطيني على مساحة قطاع غزة.

إن هذه الحرب، التي كشفت عمق المأزق الرسمي العربي وعجزه وتواطؤ بعضه، أحدثت تحولاً في الرأي العام الدولي، وقد عبر التحول عن نفسه بأكثر من مظهرية، من حراك الشارع الدولي دعماً للقضية الفلسطينية وإدانة "لإسرائيل" على ما ترتكبه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، إلى مقاضاة الكيان الصهيوني أمام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، كما اتساع مساحة التأييد الدولي لتمكين شعب فلسطين من تقرير مصيره وحقه بإقامة دولته، وكان أبرزه المؤتمر الذي عقد في أروقة الأمم المتحدة في 22 أيلول 2025 وتمخض عنه اعتراف العديد من الدول بدولة فلسطين ومن بينها المملكة المتحدة وفرنسا التي هي إحدى الدولتين الراعيتين للمؤتمر.

إن المواجهة التي اندلعت بعد "طوفان الأقصى" اختلفت عن سابقاتها أيضاً، كونها لم تندلع بين جيش نظامي، بل بين جيش نظامي مدجج بأحدث الأسلحة ذات القدرة التدميرية الهائلة وكثافة شعبية محتشدة في أكثر المناطق اكتظاظاً وكثافة سكانية في العالم. وهذا ما جعل سياق العمليات العسكرية يتجاوز حدود الاشتباك بين قوات الاحتلال والمقاومين، إلى حرب إبادة جماعية شنها العدو وأودت بعشرات الألوف من الضحايا وغالبيتهم من النساء والأطفال والشيوخ، ولم يوفر المرافق الحيوية والحياتية والمؤسسات الصحية والتربوية ومراكز الإيواء والمراكز الدينية وتلك التي تعمل تحت راية المنظمات الدولية كالأونروا والصليب الأحمر وأطباء بلا حدود وغيرها من الهيئات ذات الصلة بالعمل الإغاثي. ولم يكتف العدو باعتماد سياسة الأرض المحروقة مع البشر والحجر، بل فرض حصاراً مطبقاً على القطاع، وحول الحصول على الحصص الغذائية إلى مقتلة للساعين وراءها تداركاً للموت جوعاً وعطشاً ومرضاً.

لقد تجاوزت الحرب مدة السنتين، ولم تسفر كل الجهود والمحاولات التي بذلت لوقفها وفك الحصار عن غزة إلا بعد أن تحركت الإدارة الأميركية وأطلقت مبادرتها التي أسقطت البعد السياسي للقضية وتناولتها من خلال البعد الإنساني المتعلق بالأمن الحياتي.

لقد بدا واضحاً ومن خلال الوقوف على سياقات هذه الحرب، أن العدو الصهيوني ذهب إلى خوض غمارها وفي نيته إنجاز حملة تطهير عرقي وتفريغ غزة من سكانها وإعادة احتلالها تمهيداً لإعادة ضمها للأرض التي احتلت عام 1948 وأقام كيانه عليها، وهو ما يريده مقدمة لخطوة مماثلة تتعلق بالضفة الغربية والقدس وفرض ما يسمى بالسيادة الإسرائيلية عليهما وعندها تصبح حدود دولة الكيان الصهيوني تشمل كل أرض فلسطين التاريخية. وما إعلانه الرفض المطلق لإقامة دولة فلسطينية، إلا لكونه يرفض الاعتراف بوجود شعب فلسطيني يتميز بهويته الوطنية وله حق تقرير المصير. وهذه تعتبر واحدة من المظاهر السلبية التي هيمنت على المشهد السياسي المخيم على الواقع الفلسطيني بعدما اندمجت الرؤية الأميركية التي صاغ أركانها المحافظون الجدد في الإدارة الأميركية الذين يتبنون مشروع "يهودية الدولة" في تلاقٍ لمندرجات الوثائق الصهيونية التي جرى تسريبها مؤخراً والتي تركز على تنفيذ مخطط التفكيك لما يسمى "بدول الهيكل" كما تسميها الدوائر الصهيونية، وهذه الدول عددها إحدى عشرة دولة، وهي دول المشرق العربي والجزيرة ووادي النيل وصولاً حتى تونس.

إن القضية الفلسطينية بكل مقدمات الصراع الذي يدور حولها والسياقات التي عبرها وما ستؤول إليه نتائج هذا الصراع المفتوح حول المستقبل، هو صراع يتجاوز حدود البعد السياسي والاقتصادي إلى حدود الصراع الوجودي، ولهذا اندرج تحت عنوان صراع الوجود وليس صراع الحدود، وهذا المصطلح بدأ العدو بالترويج له. وهذا يعني أن المشروع الصهيوني بكل حاملاته السياسية الدولية والإقليمية والذي أقام كياناً على فلسطين هو على تناقض وجودي مع المشروع النقيض الذي يجسد المشروع القومي العربي الذي يعتبر استهداف فلسطين استهدافاً للأمة كما دلت عليه مقدمات الاحتلال وما آل إليه من نتائج.

إن هذا التناقض الوجودي بين المشروعين، يعني أن الحياة لا تستقيم لأحدها إلا بنفي وإلغاء الآخر. وهذا ما وعته الحركة الصهيونية والقوى الاستعمارية الداعمة لها، كما وعته الحركة القومية العربية وقواها الثورية وخاصة حزبنا حزب البعث العربي الاشتراكي.

لقد اختيرت فلسطين لتكون قاعدة ارتكازية في قلب الوطن العربي لميزات موقعها الجغرافي الذي يفصل بين المشرق العربي ومغربه. والوثائق الصهيونية التي تحدد حدود الدولة اليهودية بحسب المفهوم التلمودي ما بين الفرات والنيل، تفسر ما انطوت عليه هذه الوثائق لتفكيك ما يسمى بدول الهيكل.

إن هذا يعني أن إدامة الاحتلال الصهيوني لفلسطين يتطلب تكريس نهائية هذا الاحتلال لكل فلسطين التاريخية، وتفكيك بنى الدول العربية الواقعة بين الفرات والنيل وانتزاع اعتراف عربي بشرعية هذا الاحتلال، تارة تحت عنوان مبادرات "السلم الشامل" الذي ينطوي على الاعتراف "بإسرائيل"، أو تحت عنوان الاتفاقيات المنفردة وإقامة علاقات طبيعية تحت عنوان التطبيع، وإن ما يخطط له وينفذ الآن في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية التي نتجت عن انهيار الاتحاد السوفيتي الذي أحدث زلزالاً في الواقع الدولي، واحتلال العراق الذي أحدث زلزالاً في الواقع الإقليمي، إنما يصب في اتجاه تحقيق ما رمى إليه

التحالف الصهيو-أميركي من أهداف تُنفذ على مراحل إن لم يواجه بمواجهات سياسية وشعبية في الفضاءات التي يستغل العدو معطياتها لتنفيذ مشروعه الأصلي.

إن الوعي القومي المتقدم لطبيعة المشروع الصهيوني الذي اعتبر أن قضية فلسطين تشكل اختصاراً مكثفاً لكل قضايا الأمة، شخصه الحزب تشخيصاً دقيقاً عندما ربط بين هدفي التحرير والتوحيد، وهو الذي لخصه القائد المؤسس بمقولته "فلسطين طريق الوحدة والوحدة طريق فلسطين"، ومضيفاً بأن أي تقدم على أي من هذين المسارين سينعكس إيجاباً على المسار الآخر. كما أن الأمين العام للحزب الرفيق القائد صدام حسين، كان يؤكد دائماً بأن فلسطين في قلوبنا وعيوننا أينما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع، وإن فلسطين تحتاج إلى الحضن القومي الدافئ أكثر من حاجتها للإسناد المادي رغم أهمية ذلك. في ضوء هذا الفهم لطبيعة الصراع كان تحديد الحزب لموقفه من قضية فلسطين بما هي قضية قومية بامتياز عبر التأكيد على الثوابت التالية:

1- إن فلسطين هي وحدة جغرافية لا تقبل القسمة ودولتها الوطنية هي التي تقوم على كامل مساحتها الوطنية من النهر إلى البحر.

2- إن فلسطين لن تحررها الحكومات العربية وإنما الكفاح الشعبي بكافة أشكاله.

3- إن تحرير فلسطين هو مهمة قومية يجب على الأمة تحمل أعبائها، وإن تبوؤ الثورة الفلسطينية المواقع المتقدمة في المواجهة مع المشروع الصهيوني الاستيطاني لا يجعل الأمة في حل من التزاماتها القومية.

4- إن الحق القومي في فلسطين هو حق ثابت لا يسقط بالتقادم ولا يقبل التجزئة أو الانتقاص ولا التفريط به.

5- إن مشاريع التسوية التي طرحت سابقاً ومنها ما سمي بمبادرة السلام العربية وما تم تداوله وآخرها صفقة القرن وما عرف برؤية ترامب، هي مشاريع تنطلق من الاعتراف بالكيان الصهيوني، وهي بالتالي تلبي الحاجة الصهيونية في انتزاع اعتراف فلسطين أولاً وعربي ثانياً "بإسرائيل"، على حساب الحقوق الوطنية الفلسطينية والحقوق القومية للأمة.

استناداً إلى هذه الثوابت، كان تحديد الحزب لمعالم استراتيجية تجاه فلسطين التي عبر عنها بمنظومة مبادئه الفكرية ومواقفه السياسية وآليات عمله النضالي، وإن رفضه لمشاريع التسوية السياسية التي أدرجها تحت عنوان التسوية الاستسلامية إنما جاء ليحاكي جوهر موقفه المبدئي، وعليه فإن الحزب يؤكد بأن تحرير فلسطين يجب أن يغطي كل مساحتها الجغرافية، وأن نطاق الدولة الوطنية هو على كل أرضها ولكل شعبها وليست على قسم من أرضها أو لجزءٍ من شعبها، وإن "إسرائيل" هي سلطة احتلال على كل أرض فلسطين وهي دولة فصل عنصري، وإن المساحة الوطنية لمشروع التحرير الوطني المفتوح

على عمقه القومي هي مساحة التواجد الفلسطيني في داخل فلسطين المحتلة بأرضها التاريخية وفي عالم الشتات.

على أساس هذا الموقف المبدئي، فإن الحزب يدعو إلى إطلاق مقاومة شعبية على مساحة كل فلسطين خاصة بعد التحاق فلسطيني الداخل المحتل برحاب الموقف الوطني وإعادة الاعتبار للشخصية الوطنية الفلسطينية في لحظة اشتداد الضغط الصهيوني لقضم القدس والضفة وفرض التهويد عليها، وهو الذي قدم دليلاً عملياً بأن "عرب" 48 في داخل الكيان الصهيوني لم ينل من جذور انتمائهم للقضية الوطنية الفلسطينية، إذ أثبتوا من خلال حراكهم على أرضية الموقف الوطني الفلسطيني أن قضيتهم الأساسية لا تتمحور حول الحقوق المدنية وتحسين ظروف المعيشة، وإنما الأساس فيها هي الحقوق الوطنية التي يتفتح وعي شعبي متنام على كل معطياتها.

من هنا فإنه مع التأكيد على ثوابت الموقف المبدئي المحكوم بالرؤية الاستراتيجية، فإن الحزب وفي إطار التعامل مع اليوميات الفلسطينية على مستوى الإدارة السياسية للشأن العام الفلسطيني بواسطة الإطارات التمثيلية إنما يؤكد على ما يلي:

1- التشديد على أهمية توحيد قوى المقاومة الفلسطينية في إطار مرجعي واحد تمثله منظمة التحرير الفلسطينية بعد تطوير وتفعيل مؤسساتها كي تكون قادرة على استيعاب المتغيرات الجديدة التي شهدتها الساحة الفلسطينية، وهذا بقدر ما يقطع الطريق على الذين يراهنون على الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية وتوظيف هذا الانقسام في الضغط على الواقعين السياسي والشعبي، فإنه يساهم في تعزيز عوامل الصمود الجماهيري ويوحد الخطاب السياسي في محاكاته للداخل الفلسطيني والخارج بكل دوائره العربية والإقليمية والدولية.

2- الخروج من وهم الحصول على دولة مستقلة على جزء من أرض فلسطين يغرق بالمستوطنات في ظل موازين القوى السائدة وتمادي سياسة القضم والهضم الصهيونيتين للأراضي المحتلة، وهذا لا يسقط حق الثورة الفلسطينية بإقامة سلطتها على الأرض التي يتم تحريرها كخطوة على طريق التحرير الكامل. وإذا كان العالم قد شهد تحولاً في الرأي العام الدولي لصالح القضية الفلسطينية وحق شعب فلسطين في تقرير المصير مع اتساع دائرة الاعتراف الدولي بدولة فلسطين وأهمها المؤتمر الذي انعقد برعاية فرنسية سعودية في الأمم المتحدة في 22 أيلول 2025 وأسفر عن اعتراف دول وازنة على الصعيد الدولي وخاصة المملكة المتحدة وفرنسا وكندا وأستراليا، فعلى رغم هذه الإيجابية التي انطوى عليها هذا المؤتمر إلا أن الدولة المنشودة وبالشكل الذي تطرح فيه هي دولة منتقصة السيادة فضلاً عن كون قيامها مقترن بشرط الاعتراف بالكيان الصهيوني، وهذا ما يجعل من مشروع الدولة المطروح يفتقر إلى الكثير من مقومات الدولة الوطنية الفعلية وبالتالي يبقى دون تلبية الطموح الوطني الفلسطيني.

3- استحضار توصيف "الأبارتهايد" على ممارسات "إسرائيل" كسلطة قائمة بالاحتلال على كل أرض فلسطين من البحر إلى النهر وتدعيم هذا التوصيف بالقرارات الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحفظ اختصاصها للنظر بالجرائم التي ترتكبها دولة الاحتلال في الأرض المحتلة وقرار محكمة العدل الدولية باعتبار الجدار العازل هو جدار فصل عنصري.

4- التركيز على الطبيعة العنصرية للكيان الصهيوني في مخاطبة الرأي العام العالمي الذي بدأ يبدي تفهماً أكثر للحقوق الوطنية الفلسطينية وعنصرية "إسرائيل" وهذا الذي لم يكن حاصلاً في الماضي، وهذا تحول إيجابي يبنى عليه لتحويل القضية الفلسطينية إلى قضية رأي عام دولي.

5- التأكيد على استحضار الخطاب القومي الذي أطلقه الحزب ببناء علاقة تفاعلية بين الوطني والقومي انطلاقاً من ثابتة أن تحرير فلسطين يمر عبر آليات النضال الوحدوي، والعمل لتثوير الواقع الشعبي العربي على قاعدة الربط الجدلي بين أهداف التحرير والتغيير ومقاومة اتجاهات التطبيع التي تندفع فيها بعض مواقع النظام الرسمي العربي.

إن هذه الثوابت في مواقف الحزب تجاه قضية فلسطين، هي التي تعيد الاعتبار لموقع القضية الفلسطينية بكل وجهها الثوري وهي التي تجعل الأمة تسير في الاتجاه الصحيح لإنهاء استلابها القومي والاجتماعي، وإن الحزب سيبقى على عهده وثوابت مواقفه المبدئية حيال هذه القضية التي يرتبط بها مصير الأمة على طريق تحررها وتقدمها وتوحدها.

القضية العراقية:

إن كثيرين يأخذون على الحزب وضع قضية العراق في مصاف القضايا المركزية للأمة، وبعض هؤلاء يبني موقفه على خلفية عدائية من المشروع العربي التحرري ببعديه الوطني والقومي، وبعض آخر يبني موقفه استناداً إلى قصور في فهم الخطر الذي بات يهدد الأمن القومي العربي من جراء ما تعرض له العراق.

لقد سبق وحدد المؤتمر القومي الثاني عشر للحزب الذي انعقد العام 1992، الأسباب الفعلية التي كانت وراء شن الحرب الكونية على العراق في العام 1991، وخلص إلى نتيجة بأن الحرب التي شنت عليه لو لم تشن على أرضية الموقف من دخول القوات العراقية إلى الكويت، لكانت شنت على أرضية موقف آخر.

لقد بات واضحاً وأكيداً بأن قرار الحرب ضد العراق لم يتخذ عشية دخول قواته إلى الكويت كما يبدو ذلك من ظاهر الحال، وإنما القرار كان متخذاً منذ أقدم على اتخاذ قراره التاريخي بتأميم نفطه في الأول من حزيران من العام 1972، وفشل كل المحاولات الاستعمارية لإسقاط نظام الحكم الوطني فيه بعدما اعتبرته الدوائر الإمبريالية أنه مس بمصالحها الحيوية، وهي التي تعتبر أمن النفط من وجهة نظرها مرتبطاً بما تسميه أمنها القومي.

إن نجاح العراق في تأميم نفطه وقدرته على حماية ذاك القرار التاريخي والتمكن من إنتاج النفط وطنياً وتسويقه وتوظيف مردوده في خدمة مشروع البناء الوطني داخلياً على كافة الصعد والمستويات، عزّز من دوره على الصعيد القومي بدعمه للقوى الوطنية العربية وفي طليعتها الثورة الفلسطينية؛ والدور الفاعل الذي قام به في معارك المواجهة مع العدو الصهيوني وخاصة مشاركته القوية في حرب تشرين، ومقاومته لنهج التسوية الاستسلامية مع العدو الصهيوني بعد اتفاقيات "كامب ديفيد"، التي أخرجت مصر من مجرى الصراع العربي الصهيوني.

إن كل المحاولات، المكشوف منها والمستتر، لأجل إسقاط الحكم الوطني سواء بأدوات التخريب الداخلي أو التآمر عليه من الخارج لم يُقضَ لها النجاح، فكان أن تم اللجوء إلى احتياط استراتيجي آخر تمثل بالدور الذي اضطلع به النظام الإيراني بعد حصول التغيير السياسي واستلام المؤسسة الدينية الحكم الذي افتتح عهده بإعلان الحرب على العراق التي بدأت عملياتها العسكرية في الرابع من أيلول من العام 1980 بعد حملة من التعبئة السياسية والإعلامية ضد العراق ونظامه الوطني وحزب البعث والعروبة.

هذه الحرب التي استمرت ثماني سنوات، ورغم الخسائر البشرية والاقتصادية التي دفعها العراق إلا أنه استطاع الخروج منها أكثر قوة واقتداراً وخاصة على صعيد القدرات العسكرية كماً ونوعاً.

إن النتائج التي تمخضت عن تلك الحرب لم ترضَ الدوائر الصهيونية وهي التي دخلت على خط الحرب مباشرة من خلال الدعم التسليحي الذي كانت تقدمه "إسرائيل" لنظام الملالي، كما لم ترضَ الدوائر الإمبريالية والتي كانت تسعى لأن يخرج العراق مدمراً منهك القوى كي يتم احتواؤه على قاعدة الشروط الأميركية، كما أن خروجه من تلك الحرب بالشكل الذي خرج منه لم يرضَ العديد من الأنظمة العربية وخاصة تلك التي كانت ترى في إنجازات التحول الوطني الذي أحدثته الثورة في العراق خطراً على نظمها وبنيتها القبلية، كما بعض النظم العربية التي اتخذت مواقف تفتقر إلى الحدود الدنيا من الالتزام العربي بالأمن القومي العربي وبحيث شكلت مواقفها اختراقاً خطيراً للموقف العربي من العدوان على العراق وموقف النظام السوري نموذجاً.

إن القوى الدولية والإقليمية والعربية التي كانت ترى في انتصار العراق في تلك الحرب التي فرضت عليه، خطراً على مصالحها كل من وجهة نظره، لم تتأخر في التحالف في حلف قادته أميركا لضرب العراق وتدمير بنيته الاقتصادية وبناه التحتية ومن ثم فرض حصار ظالم عليه استمر ثلاثة عشر عاماً وكان مقدمة لشن العدوان عليه العام 2003 واحتلاله.

من هنا، فإن الحرب التي شنت على العراق العام 1991، إنما كانت في حقيقة أسبابها وأبعادها الفعلية، حرباً على نتائج الحرب مع إيران لإجهاض تلك النتائج وعدم توظيفها في سياق مشروع سياسي يأخذ بعداً قومياً بعدما أصبح بإمكان العراق أن يكون قاعدة ارتكازية لهذا المشروع، وأصبح يحوز القدرات العسكرية

التي تضع الكيان الصهيوني في مرمى نيرانه، كما هدف إلى التحرر من سطوة العملة الأميركية كمرجعية نقدية تحتسب على أساسها العملات والمعادن والمواد الخام ومنها النفط. ولهذا دعا العراق إلى التخلي عن الدولار الأميركي في تسعير النفط في السوق العالمي واعتماد عملات أخرى ومنها اليورو.

إن هذا التناول لهذين الاتجاهين، رأت فيه المواقع والدول المتضررة من نجاح العراق في الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدها تهديداً داهماً لمصالحها، وهذا ما دفع لأن تسرع في عدوانها الذي ابتدأته أميركا بإجراءات الحصار الاقتصادي وتلاقت معها أنظمة الخليج العربي. وإلا لو كانت الحرب على العراق قد شنت عليه بسبب دخول قواته إلى الكويت وحسب، لكان يُفترض أن تنتهي تداعيات تلك الأزمة بعد خروج القوات العراقية منها. أما أن تستمر الحرب بأشكال أخرى وعنوانها الحصار الشامل وإطلاق لجان التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل ومنها الصواريخ البعيدة المدى والتي أطلق بعض منها على الكيان الصهيوني في الأيام الأولى للحرب العام 1991، والطريقة التي كانت لجان التفتيش تنفذ فيها مهامها، فهو يثبت وبما لا يقبل الشك، أن الحرب على العراق وتدميره هو تنفيذ لقرار اتخذه التحالف الصهيو-أميركي، نفذ عبر الآلة العسكرية وصولاً للنتائج السياسية المرجوة. وهي تدمير العراق وشطب دوره من معادلة الصراع العربي الصهيوني، وفرض تسوية على الفلسطينيين بالشروط الأميركية والإسرائيلية التي انعقد مؤتمر مدريد على أساسها.

أما لماذا شكل العراق أولوية مركزية في استراتيجية الاستهداف الأميركي-الصهيوني للوطن العربي؟ إن الجواب على هذا التساؤل إنما أملته ثلاثة دوافع:

الأول: موقع العراق الجيو-استراتيجي والجيو-نفطي.

الثاني: العراق: الدولة الوازنة في ظل تجربة ثورية نهضوية يقودها حزب ثوري يحمل مشروعاً نهضوياً وحدوياً تحررياً.

الثالث: الكاريزما القيادية الاستثنائية للرئيس الشهيد صدام حسين.

الأول: موقع العراق: جيو-استراتيجي وجيو-نفطي:

يمتد العراق على مساحة جغرافية تصل إلى 215 ألف كلم²، وهي تفصل بين قوس المرتفعات الذي يجمع جبال طوروس التركية مع إيران وبين الخليج العربي جنوباً، وكذلك الحدود البرية مع السعودية والكويت والأردن وسورية. هذا الموقع الجيو-استراتيجي مثل تاريخياً صمّام الأمان للمنطقة العربية برمتها، بحيث إن القوى الخارجية لم تكن لتتمكن من اختراق المجال العربي من الخليج شرقاً حتى المحيط الأطلسي عند بلاد المغرب غرباً، إلا إذا تمكنت أولاً من الإمساك بالمدخل الشرقي لهذه المنطقة، أي العراق تحديداً. وهذه مسألة تكررت في التاريخ العربي القديم والوسيط وتتكرر في التاريخ الحديث، حيث كانت القوى الغازية تندفع في كل مرةٍ، من وراء المرتفعات الشرقية للوطن العربي، مثل الغزوات

الفارسية قبل الإسلام والسلجوقية والبويهية مروراً بالاجتياح المغولي ومن ثم المملوكي، فالعثماني الذي تواصل حكمه للمنطقة العربية ما ينوف عن أربعة قرون.

إن الهدف الذي حرك ويحرك النوازع الأميركية للسيطرة على العراق، إنما يكمن في السعي للتحكم بموقعه الجيو-استراتيجي وتوظيفه في تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

1- كسر الحاجز الذي يحول دون تواصل حلف شمال الأطلسي (الناتو) بين نقطة ارتكازه في تركيا وتمدده إلى الخليج العربي والعمق القومي برمته.

2- كسر الطوق الأمني الضاغط على "إسرائيل" عبر ضرب وتدمير دول الطوق العربية وخاصة الارتكازية منها، وبما يؤدي إلى تكبير أدوار دول الإقليم غير العربية ومنها إيران وتركيا لإدخالها في تركيب نظام إقليمي جديد تكون "إسرائيل" من أركانه.

3- من أجل التحكم الأميركي بخطوط نقل النفط من قزوين إلى موانئ العراق الجنوبية.

بالإضافة إلى الأهداف المشار إليها، يأتي الهدف الاقتصادي المتمثل بالاستحواذ الأميركي على مخزون الطاقة العراقية، وهو مخزون كبير جداً، وهو بحسب الإحصاءات الرقمية أواخر العام 2000، بلغ حوالي 311 مليار برميل كاحتياطي نفطي مؤكد، وحوالي 3000 مليار متر مكعب كاحتياطي غاز، ووفقاً لهذه الإحصاءات فإن العراق يأتي في المرتبة الثانية في قائمة الدول النفطية العربية بعد السعودية. كما أن ثمة اكتشافات أخرى أظهرت أن العراق يعوم على بحيرات من النفط تفوق بكثير سائر دول العالم، مضافاً إلى ذلك اكتشافات مخزونات جبلية من معدن الزئبق الأحمر الذي يدخل عنصراً أساسياً في عدد من الصناعات التحويلية الهامة.

إن الولايات المتحدة الأميركية في قيادتها للحرب على العراق واحتلاله فإنما هدفت إلى إيجاد واقع جديد، يمكنها من التحكم بالمخزون النفطي وبما يساعدها على التحكم بأسواق النفط وأسعاره على مستوى العالم، الأمر الذي يتيح لرأسمالية المركز الأميركي الإمساك بعنصر التفوق الاقتصادي على الرأسمالات الأوروبية واليابانية، وكذلك على الصين وروسيا الاتحادية وسائر دول العالم. أما النتائج المترتبة على هذا التفوق فتمكن عاصمة الرأسمالية العالمية من تعميم نموذجها، كنظام اقتصادي أحادي على المجتمع البشري من جهة، وتعزيز سعيها إلى هيكلة العالم على قاعدة قيام رأسمالية معلوماتية، تندرج فيها المجتمعات، بدءاً من قاعدتها في أسفل الهرم وصولاً إلى قمته العليا وهو الموقع الذي تنفرد به حتى الآن رأسمالية المركز الأمريكي.

الثاني: العراق: الدولة الوازنة في ظل تجربة ثورية نهضوية يقودها البعث:

لم تمض سنوات قليلة على ثورة 17-30 تموز المجيدة، حتى أصبحت إنجازات هذه الثورة حقيقة واقعة في المجتمع العراقي، وفي كل مجالات الحياة العامة، بدءاً ببيان 11 آذار للحكم الذاتي، ووضع شعار بترول

العرب للعرب موضع التنفيذ بالاستناد إلى قرار التأميم التاريخي الذي أعطى للاستقلال السياسي مضمونه الاقتصادي. وقد تم توظيف الزيادات في موارد الدولة في إطلاق حزمة من الخطط الاقتصادية الطموحة جداً وخاصة في مجال التصنيع والاستصلاح الزراعي. وأبرز خطوات الدولة العراقية في مجال التصنيع تمثلت في:

1- توسيع قاعدة القطاع الصناعي العام (قطاع الدولة الحكومي). بحيث وصل عدد المؤسسات لغاية 1990 أي قبل الحصار، إلى 41194 مؤسسة، بينها 575 مصنعاً كبيراً، الأمر الذي يشير إلى أن ديناميكية التصنيع العراقي في ظل قيادة البعث فاقت مستويات النشاط التصنيعي في اليابان وألمانيا الغربية قبل توحيد شطري ألمانيا العام 1989.

2- تشجيع القطاع الصناعي الخاص على قاعدة التوازن مع القطاع العام وذلك عملاً باعتماد نمط الاقتصاد الاشتراكي الموجه من قبل الدولة وتحت إشرافها.

3- منح رؤوس الأموال العربية حق الاستثمار الصناعي في العراق بذات الامتيازات الممنوحة للمواطنين العراقيين، أما الاستثمار الأجنبي فقد صدر قرار قيادي بمنعه من الاستثمار في العراق نهائياً.

4- التوسع في إنشاء مراكز البحث العلمي، وإيلاء أهمية قصوى لإعداد الكوادر العلمية العراقية، وإفساح المجال أمام الكفاءات العلمية العربية للعمل في العراق وبما مكنه من تحويل العلوم الأساسية إلى تكنولوجيا ومعارف إنتاجية؛ والأهم من كل ذلك إنتاج تجربة اقتصادية وتنموية تطويرية بخبرات عراقية وعربية صرفه.

5- تطوير القطاع الزراعي لتنويع مصادر الإنتاج والسير به وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي في تأمين السلة الغذائية وتوفير كل شروط الأمن الغذائي.

6- إيلاء أهمية للقطاع التعليمي بكل مستوياته وتوسعه أفقياً ليغطي كل مساحة العراق في وقت قياسي، وعليه صُنف العراق بحسب المعايير الدولية بلداً خالياً من الأمية ونال على أساسها جائزة الأونيسكو.

إن الثورة التي استطاعت تحقيق إنجازات عظيمة على مستوى البنية الوطنية العراقية في مجالات الصناعة والزراعة والتعليم، لم تقتصر إنجازاتها على هذه التحولات في العراق، إذ إن الطموح الاستراتيجي لم يكن محدودة بحدود الدولة الوطنية العراقية كدولة قطرية، وإنما كانت تسعى إلى مد إنجازاتها وتأكيد حضورها في المجال القومي العربي، استناداً لخلفية المنطلقات الفكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي والتي لخصها بثلاثية الوحدة والحرية والاشتراكية. وهذا ما جعل الهجمة العدوانية ضده تتسم بالشراسة التي وقف العالم على مشهدياتها المدمرة التي لم يشهد التاريخ مثيلاً لها.

إن هذا الذي تعرض له العراق، إنما تعرض له بسبب كونه شكل حاملة ورافعة للمشروع القومي الذي ربط بين التحرر الاجتماعي والقومي وبين الوحدة كخيار استراتيجي للبعث. وهذا خيار ظل على مدى

التاريخ العربي وحده متجسداً ومحارباً من كل من يطمع بثروات الأمة ويناصبها العداء. وهذا الخيار الذي حوصر في مصر العربية وضرب، أعيد استحضاره في التعامل مع العراق لكن بشراسة أشد لأن تجربة العراق النوعية كانت أكثر تقدماً من التجربة المصرية إبان الحقبة الناصرية.

الثالث: الكاريزما القيادية للرئيس صدام حسين:

إذا كان العراق قد وضع في رأس الاستهداف المعادي بالنظر لموقعه الاستراتيجي واختزانه ثروات هائلة في باطن أرضه، وإذا كان البعث كحزب ثوري دائماً ضمن دائرة الاستهداف المعادي الذي تنوعت أشكاله، من التخريب الداخلي إلى العدوان الخارجي، فإن الرئيس صدام حسين لم يكن بمنأى عن هذا الاستهداف، لا لجهة موقعه في قيادة العراق، ولا لجهة موقعه القيادي في البنية التنظيمية للحزب.

إن التركيز على شخصية صدام حسين و"شيطنتها" في وسائل الإعلام المعادية، فلإدراك من القوى المعادية بأهمية الدور الذي كان يؤديه الرفيق صدام حسين في قيادة الدولة والحزب، وهو الذي تميز بمعطيات شخصية لم تتوفر لغيره من الذين شغلوا مواقع قيادية في هرمية الدولة والحزب. فهو إضافة إلى امتلاكه الرواية الاستشرافية، كان يختزن في ذاته وعياً عقائدياً لفلسفة الثورة العربية، وفكراً سياسياً مشدوداً إلى ثوابت المواقف المبدئية، كما فهماً للحقيقة التاريخية للأمة العربية وطبيعة التركيب المجتمعي في العراق بكل تناقضاته، والقدرة على اتخاذ القرار وتحمل تبعاته، وهذه كلها من السمات الأساسية لتكوين الشخصية القيادية التي تمنح حاملها كاريزما خاصة تجعل منها شخصية جاذبة تنشد إليها الجماهير لحاجتها لمن يحقق لها امتلاء نفسياً في الاجتماع السياسي الذي تعيشه الشعوب.

هذه المواصفات التي اجتمعت في شخصية صدام حسين جعلته عرضة للاستهداف الأمني والإعلامي والمعنوي من قبل دوائر استعمارية وصهيونية وصفوية ورجعية عربية. فهو كان عراقياً بمفهوم المواطنة الحقيقية التي ترتقي فوق المناطقية والطائفية والعشائرية، وكان فلسطينياً بمفهوم الموقع الذي تحتله القضية الفلسطينية في سلم قضايا النضال العربي، وكان قومياً عربياً بمفهوم التكوين التاريخي للأمة والرسالة الحضارية التي تحملها للإنسانية، وكان تحررياً عالمياً بمفهوم الالتزام بحق الشعوب في مقاومة مستعمريها وناهبي ثرواتها، وحقها في تقرير مصيرها، وكان بعثياً بمفهوم الفكر الثوري الداعي إلى تحقيق وحدة الأمة العربية وتحررها وتقدمها في كل مجالات الحياة.

إن الجماهير العربية في العراق وعلى مساحة الوطن العربي انجذبت إلى شخصية صدام حسين، لأنه جسد بنظرها مشهدية البطل الحقيقي الذي عايشته على أرض الواقع، والشعوب في تركيبها الجمعي السيكولوجي بحاجة إلى قائد تجد نفسها من خلاله، فإن لم تجده في الواقع المعاش تبحث عنه في الأسطورة.

إن الجماهير انتشقت إلى شخصية صدام حسين لأن كل مواطن عراقي وعربي وجد في صدام حسين بعضاً من نفسه، وهذا ما أضفى عليه شخصية القائد الوطني العراقي والقائد القومي العربي الذي اختصر

في شخصيته كل عناصر القضية الوطنية العراقية والقضية القومية العربية. وإذا كانت مسيرته النضالية غنية بالمحطات النضالية التي عكس من خلالها معطى شخصيته القيادية، إلا أنه بالمشهدية التي أطل من خلالها على جماهير العراق والأمة العربية والإنسانية صبيحة عيد الأضحى المبارك، يوم واجه الجلادين الأميركيين والفرس الصفويين والعملاء المحليين، باستنفاد سلاح الموقف المبدئي، بأنه قائد من طراز خاص نذر حياته لخدمة شعبه وأمته ولم تغب عن ذهنه المعلومة أن يحول أقسى اللحظات حراجة في حياة الإنسان إلى جولة من جولات المنازلة مع أعداء العراق والأمة بإطلاقه شعار، "عاش العراق، عاشت فلسطين حرة عربية، عاشت الأمة العربية". إن هذه المشهدية لن يستطيع رسم لوحتها السياسية بكل أبعادها النضالية إلا شخص من نوعية صدام حسين. لهذا كان استهدافه ورفاقه في قيادة الحزب والدولة الوطنية، من ضمن عملية الاستهداف العام للعراق كموقع وطني وحامي للبوابة الشرقية للوطن العربي والحزب كحزب قومي ثوري يحمل مشروعاً قومياً نهضوياً، وللعروبة كهوية قومية تعرّف بها أمة العرب.

إن دوائر القوى المعادية وخاصة الأميركية منها، التي حاولت أن تشوه الصورة التي حفظتها الجماهير العربية في ذاكرتها لصدام حسين القائد ذي الشخصية الكاريزمية، من خلال التصوير المهين أثناء وقوعه في الأسر، استطاع قائد العراق أن يسقطها في جولات المنازلة على الأرض بفعل المقاومة الوطنية التي أطلقها وكانت أسرع مقاومة في تاريخ الشعوب المقاومة للاحتلال، وبفعل تحويل محاكمته المفتعلة لأسئلتها الدستورية والقانونية والشرعية، إلى محاكمة للاحتلال وعملائه.

إن المقاومة الوطنية العراقية كانت خياراً استراتيجياً اختطته قيادة العراق وعلى رأسها القائد صدام حسين، سبيلاً لتحرير العراق من الاحتلال، وقدمت نفسها بأنها ظاهرة غير مسبوقة في التاريخ نظراً للظروف التي أحاطت بها. هذه المقاومة التي اتخذ الرئيس القائد صدام حسين قرار إطلاقها وتوجيه مسارها في أشهرها الأولى، لم تنطفئ جذوتها بل استمرت بفعالياتها في ظل قيادة الرفيق المناضل عزة إبراهيم، رفيق شهيد الحج الأكبر في قيادة تجربة الحكم الوطني، إلى أن استطاعت أن تفرض على المحتل الأميركي الانسحاب تحت وقع الضربات التي كانت تلحقها بقواته. وإذا كان الحزب قد دفع تضحيات جسيمة من خبرة قياديه وكوادره ومناضليه وفاق عدد شهدائه 150 ألف شهيد، وهو ثمن وإن كان باهظاً إلا أنه يهون تجاه الهدف الأسمى وهو تحرير العراق من الاحتلال.

لقد أوقعت المقاومة الوطنية بالمحتل خسائر بشرية لم يكن يتوقعها إذ بلغ عدد قتلاه وباعترافاته أكثر من خمسة آلاف قتيل، وعدد الجرحى والذين باتوا خارج الخدمة العسكرية نتيجة الصدمات النفسية التي أصابتهم بأكثر من 75 ألفاً من تشكيلات القوات المسلحة النظامية والعاملين بإمرتها. وهذا ما جعل المحتل الأميركي يطوي صفحة احتلاله المباشر لينتقل إلى فتح صفة ثانية من الاحتلال عبر تمكين النظام الإيراني من العبور إلى الداخل العراقي وممارسة دور المحتل من الباطن والتغلغل في كل مفاصل الحياة العراقية.

وعن حقيقة العلاقة الأميركية - الإيرانية حيال العراق، يقول وزير خارجية أميركا السابق ومهندس اتفاقيات فك الارتباط بين الكيان الصهيوني وبعض الدول العربية هنري كيسنجر في حديث صحفي: "نحن من شجع التغلغل الإيراني في العراق ونعمل إعلامياً على تضخيمه أضعافاً مضاعفة، من أجل إرباك الدول العربية وتركيا ودفعها لكي تتصارع على أرض العراق وأيضاً إرباك العراقيين ودفعهم للتكتل بنها لحماية أنفسهم من الخطر الإيراني". ويعلن كيسنجر بأن العراق هو رقم أساسي في الاستراتيجية الأمريكية، لا بل نقطة ارتكاز مركزية في هذه الاستراتيجية تجاه الشرق الأوسط والعالم. كما أن الهدف الحقيقي من الحرب على العراق عام 2003، هو السيطرة الروحية التاريخية على العراق لضمان السيطرة الفعلية على الشرق الأوسط كله وبالتالي العالم، وهذا يتطلب السيطرة على المنطقة العربية بقصد تفكيكها وإلغاء هويتها الثقافية القومية وأن يأخذ مخطط التفكيك من العراق منطلقاً ونقطة بداية للتنفيذ.

إن ما أفصح عنه كيسنجر حول أبعاد الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق سبق أن أعلن مثيل له العام 1996 عندما قدمت مجموعة من المحافظين الجدد في الإدارة الأميركية ورقة إلى نتنياهو، رئيس وزراء العدو الصهيوني آنذاك تتضمن رؤيتهم لمستقبل الدولة العربية في إطار مستقبل عام لمجال عربي ضمن دائرة جغرافية أكثر اتساعاً هي دائرة الشرق الأوسط الجديد.

إن الورقة التي حملت عنوان A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm أو ما يمكن ترجمته بـ"اختراق نظيف: استراتيجية جديدة لتأمين العالم". وقد أسهم في كتابة هذه الورقة ثلاثة من كبار المتعصبين في دعم الصهيونية ومشروعها في فلسطين والمنطقة العربية. وهم ريتشارد بيرل، ودوغلاس فيث، وبول وولفويتز. وتضمنت الورقة خارطة جديدة للشرق الأوسط تكون قابلة للتنفيذ بعد القيام بغزو العراق وتحطيمه وتقسيمه ونزع قوته العسكرية وتمزيق شعبه، وبعد ذلك تسهل عملية إسقاط البلدان العربية الأخرى بالتتابع. وهو ما يعبرون عنه بفكرة "الدومينو السياسي لبلدان المنطقة". وفي أيلول 2000، عاد هذا الفريق نفسه إلى صياغة وثيقة أكثر تطرفاً تحت عنوان: "إعادة بناء دفاعات أميركا"، التي قدمت إلى جورج بوش الابن إبان حملته الانتخابية، وتضمنت تحديثاً شديداً عن "بيرل هاربور جديد" لكن هذه المرة "الفاعل الإسلامي". وهو ما حدث بعد عام واحد في 11 أيلول 2001 والذي على إثره انطلقت الحرب على أفغانستان والعراق. والمثير للنظر أنه أثناء المداولات بين أعضاء الفريق المحيط بالرئيس الأميركي آنذاك حول الهدف الذي يجب ضربه، سارع وولفويتز إلى الرد بسرعة، إنه العراق، علماً أن "القاعدة" التي تتخذ من أفغانستان مركزاً لإدارة نشاطها نسبت أو تُسبب إليها تنفيذ العملية.

في حزيران 2006، نشرت مجلة القوات المسلحة الأميركية تقريراً كتبته "الرف بيترز" وهو كولونيل سابق في الجيش الأميركي وجاء في التقرير: "إن الحدود المرسومة للدول في قوس شمال أفريقيا والشرق الأوسط ليست ثابتة على الإطلاق. ومن هنا لا يجب التجاوب مع الحجة القائلة إن هذه الحدود لهذه الدول لا يجب تغييرها، ذلك أن حدود الشرق الأوسط تسبب مشكل وظيفياً داخل هذه الدول نفسها، وبين الدول

بعضها البعض، خاصة من خلال الممارسات ضد الأقليات القومية والدينية والإثنية، أو بسبب التطرف الديني أو المذهبي أو القومي. ولذلك يجب إنهاء هذا الأمر". وينتهي التقرير إلى اقتراح تفكيك دول العراق والسعودية ومصر وسوريا وليبيا والسودان.

إن الاستشهاد على هذه الوثائق، هو للتدليل على أن العراق كان ضمن دائرة الاستهداف المركزي للاستراتيجية الأميركية. وأن تولي الإدارة الأميركية هذه الأهمية للعراق وتربط عملية إعادة تشكيل نظام إقليمي في الشرق الأوسط يحاكي المصالح الأميركية والصهيونية انطلاقاً مما يخطط للعراق عبر احتلاله وتفكيك بنيته الوطنية، فهذا يعني أن قضية العراق هي من القضايا المركزية التي يتمحور حولها صراع المشروعين المتضادين:

- المشروع الاستعماري بكل شبكة تحالفاته ومرتكزاته الميدانية.

- والمشروع القومي الذي شكلت المقاومة الوطنية العراقية نقطة الانطلاق لمواجهة المشروع الاستعماري انطلاقاً من العراق.

ومن لا يضع قضية العراق في مصاف القضايا المركزية للأمة، إنما يتعامى أو يتجاهل عن قصد أو عن قصور في الفهم والإدراك السياسيين لأبعاد الاستهداف المعادي للأمة العربية والذي تلعب فيه أميركا دور القيادة الاستراتيجية لهذا المشروع الذي يجد مرتكزاته الإقليمية في "إسرائيل" في قلب الداخل القومي وإيران وتركيا من مداخله وإثيوبيا من بوابة الأمن المائي.

إن "شرق أوسطية" المنطقة لا تستقيم من المنظور الاستراتيجي الأمريكي إلا بالتلاقي والتقاطع الإيجابي مع المنظورين الصهيوني والفارسي الصفوي، وعلى أساس مبدأين متلازمين من حيث النتائج: الأول، جمعي يشمل البلدان العربية والكيان الصهيوني في تمدداته بعد التطبيع، وبلدان الجوار الإقليمي من إيران وتركيا، بحيث يتيح هذا الجمع لقيام خليط هوياتي تنتفي معه خصوصية الشخصية القومية العربية بكل إرثها التاريخي، والإسلام أساس فيه، باعتباره أبرز المكونات التاريخية للأمة العربية. والثاني، تجزئي – تفكيكي، يقوم على إنتاج كيانات قطرية جديدة في إطار من الفرز الإثني والطائفي والقومي والجهوي والقبلي والعشائري. كل ذلك في إطار فيدرالية من الأقاليم والمناطق الفرعية من حيث المصالح تبقى حالة الصراع والاحتراب مفتوحة على المستقبل.

من هنا فإن دلالة من بين الدلالات الكثيرة للحرب على العراق واحتلاله، إنما تبرز بالهجومية الأميركية لتصفية مواقع القوة في الوطن العربي، وهو ما كان يجسده العراق في ظل حكمه الوطني والذي شكل رافعة لمشروع نهضوي تجاوزت إنجازاته حدود ساحة العراق الوطنية إلى رحاب الوطن العربي الكبير.

للتأثر من هزائم تاريخية ألحقها العرب بإمبراطوريات متاخمة.

1- قضايا عربية أخرى مضافة إلى قضيتي العراق وفلسطين ويندرج ضمنها الأحواز وسوريا ولبنان والسودان واليمن:

أ. **الأحواز:** إذا كانت فلسطين قد شكلت قضية قومية مركزية بعد اغتصابها عام 1948، وإذا كان احتلال العراق شكل أيضاً قضية قومية ارتقت حد القضية المركزية كما جرت الإشارة إليه في متن هذا التقرير، فإن ما يشهده المجال العربي إنما ينطوي على قضايا أساسية أخرى، بعضها يتعلق باحتلال أجنبي لأراض عربية وفي طليعتها الأحواز العربية الرازحة تحت الاحتلال الإيراني منذ قرن من الزمن؛ فقبل العام 1924 كانت الأحواز إمارة عربية تعرف بالإمارة الكعبية وتعرف أيضاً بعربستان (أي بلاد العرب) وهي تمتد على طول الساحل الشرقي للخليج العربي، وهي غنية بالموارد الطبيعية من النفط والغاز، وتمتاز بوجود أراض زراعية خصبة ويصب فيها نهر الكارون وهو واحد من أكبر الأنهار في المنطقة. وفيها الآن واحدة من كبرى مصافي تكرير النفط في العالم وهي مصفاة عبادان، وتعتبر مدينة المحمرة على شط العرب الوجه المقابل للبصرة. إن الاحتلال الإيراني للأحواز يشابه الاحتلال الصهيوني لفلسطين لجهة الأهمية الاستراتيجية للموقع الجيوسياسي للموقعين وتأثيرها على واقع الأمة العربية كون الاحتلالين تحكمهما قاعدة العداء للأمة العربية.

الأول: تستبطنه نوازع التوسع وإقامة الدولة التوراتية التي يسميها دولة "إسرائيل الكبرى".

والثاني: تستبطنه الأطماع الفارسية التي تغذيها الشعوبية التي تستقر في العقل السياسي الإيراني أياً كانت طبيعة النظام الحاكم، ووحدة المرجعية الدولية ذاتها (بريطانيا) التي تولت الإشراف على إغراق فلسطين بالمستوطنين الصهاينة تمهيداً لإقامة كيان غريب في قلب الوطن العربي، كما تسهيل احتلال إيران للأحواز بتواطؤ المستعمر البريطاني.

إن هذين الاحتلالين جعلا الوطن العربي مهدداً من داخله ومداخله، وكما أن فلسطين مهددة بكاملها بالتهويد من ضمن ما تخطط وتعمل على تنفيذه الحركة الصهيونية، فإن الخليج العربي مهدد بالفرسنة والتي لم تسقطها السلطات الحاكمة في إيران من صلب استراتيجياتها، والتي تصر على تسميته بالخليج الفارسي عند "خروجها" من المضمر إلى المعلن في الإفصاح عن أطماعها بالسيطرة على الضفاف الغربية

للخليج العربي من رأس الخيمة حتى شط العرب، وما احتلال الجزر الثلاث، أبو موسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى، واعتبار البحرين جزءاً من بلاد فارس إلا تأكيد على تلك الأطماع.

وتنفيذاً لمشروع فرسنة الخليج بكامله فإن مؤسسات الحكم في إيران التي لم تخف نوازعها التوسعية في الجغرافيا العربية براً وبحراً وجواً، تدرج في صلب استراتيجية التوسع التي تنتهجها، توظيف ورقة التغيير الديموغرافي في التكوين السكاني للأقاليم والمناطق التي تستهدفها، بغية تأمين قاعدة ارتكاز داخلية تستند إليها في تنفيذ أجندة أهدافها الخاصة، ولهذا عملت وتعمل على إغراق المناطق التي تمني النفس بالسيطرة عليها بوافدين ومستقدمين.

إن قضية الأحواز بما هي قضية أرض عربية محتلة لم تلقَ الاهتمام الكافي من قبل الأمة العربية على مستوى نظامها الرسمي كما على مستوى جماهير الأمة، علماً أنها قضية تتشابه إلى حد التطابق مع القضية الفلسطينية، إن لجهة التأكيد على الهوية الوطنية في إطار الانتماء القومي للأمة أو لجهة الحق بتقرير المصير. فكما أن الحركة الصهيونية التي تنفذ مشروعها عبر كيانها السياسي القائم على أرض فلسطين تنكر وجود شعب بالأساس هو شعب فلسطين، واستطراداً حرمانه من إقامة دولته وحقه في تقرير المصير، فإن الحركة الفارسية الشعوبية التي تنفذ استراتيجيتها مؤسسة الحكم في إيران، تنكر وجود شعب بالأساس هو شعب الأحواز واستطراداً حقه بالاستقلال وتقرير المصير. والتقصير حيال التعامل مع هذه القضية، لم يقتصر على التعاطي الخجِل معها في الخطاب السياسي العربي الرسمي والشعبي، بل امتد التجاهل إلى الدور الذي تضطلع به حركات المقاومة الأحوازية بمختلف تشكيلاتها ضد الاحتلال الإيراني. وهذا ما يجب أن يشار إليه ويُعترف به ويُثنى عليه نقداً ذاتياً ونقداً للآخرين من القوى السياسية العربية التي تتجاهل قضية الأحواز ولا تدرجها ضمن قضايا الأمة المصيرية. ولذلك فإن على المؤتمر القومي الثالث عشر للحزب الذي ينعقد تحت تأثير تداعيات النتائج الكارثية التي ينوء تحت أعبائها الوطن العربي، أن يرفع قضية الأحواز بما هي قضية وطنية وقومية إلى مصاف القضايا القومية الكبرى، وذلك بأن تبقى دائمة الحضور في صلب الحركة النضالية للحزب بعدها السياسي كما بعدها العقائدي. وأول ما يجب التركيز عليه، هو العمل لتوحيد حركة النضال الأحوازي ضمن إطار مرجعية واحدة، انطلاقاً من كون الواقع القائم يفرض ذلك، باعتبار أن المرحلة التي تمر بها الحركة الوطنية الأحوازية إنما هي مرحلة

تحرر وطني، ولهذا فإن الأولوية هي للتحرير من ربقة الاحتلال الإيراني ومدخله وحدة وطنية على قاعدة برنامج سياسي يحاكي الطموح الوطني لشعب الأحواز العربي.

ب.أراضٍ عربية أخرى محتلة وأسيرة الاستلاب (لواء الإسكندرون، سبتة ومليلية، إقليم أوجادين والجزر الثلاث):

إذا كانت قضيتا فلسطين والأحواز هما القضيتان الأبرز من بين قضايا النضال العربي، خاصة تلك التي تتعلق بالهوية الوطنية وحق تقرير المصير، إلا إنهما ليستا الوحيدتين اللتين تعانيان من الاحتلال الأجنبي صهيونياً كان أو فارسياً، بل ثمة أراضٍ عربية أخرى ترزح تحت الاحتلال، ومنها لواء الإسكندرونة الذي اقتطعته دولة الانتداب الفرنسي من أرض سورية ومنحته للدولة التركية. ولواء الإسكندرونة الذي يشكل امتداداً للساحل السوري لناحية اللاذقية، يكتسب أهمية خاصة في موقعه الجغرافي وفيما تنطوي عليه عاصمته أنطاكية من رمزية تتعلق بالكنيسة المشرقية. فضلاً عن كون أنطاكية شهدت اجتماعات مسكونية للمذاهب المسيحية في المشرق (المجمع الخلقيدوني)، فإن بطاركة المذاهب المسيحية يلقبون ببطاركة أنطاكية وسائر المشرق. كما أنه في البدايات الأولى لحركة النهضة العربية في العقود الأولى من القرن العشرين، كانت الحركة الوطنية السورية تنشط في لواء الإسكندرونة وتطالب بالاستقلال أسوة بكل الحواضر السورية. وكما سلخ اللواء عن أرض سورية، فإن سبتة ومليلية في المغرب العربي، مازالتا تحت السيطرة الإسبانية وهما جزء لا يتجزأ من الأرض المغربية. وإذا كانت الجزر الثلاث في الخليج العربي ترزح تحت الاحتلال الإيراني منذ بداية السبعينيات، فإن إقليم أوجادين الذي رزح طويلاً تحت الاحتلال الإثيوبي، تنكرت سلطته الحاكمة لهويته القومية واتخذ لنفسه نهجاً ملتوياً بعدما ارتبط بعلاقات سياسية واقتصادية وأمنية مع الكيان الصهيوني، وأخطرها تمكينه من إقامة قواعد عسكرية ومراكز تجسس في البحر الأحمر (جزر أرخبيل دهلك). وهذا الوجود الإسرائيلي في البحر الأحمر الذي يعتبر بمثابة بحر عربي، لا يشكل تهديداً لأمن الملاحة في الممر المائي وحسب، وإنما يمنح الكيان الصهيوني قاعدة متقدمة لتهديد أمن الدول العربية على ضفتي البحر الأحمر الشرقية (مصر واليمن والسعودية) والغربية (السودان وجيبوتي والصومال) ويجعله على مقربة من مجرى النيل الذي تسيل لعاب الصهيونية عليه والذي يعتبر

حدوداً لدولة "إسرائيل" بحسب البعد التوراتي الذي بدأت الأوساط الصهيونية التداول به والترويج له. ولهذا فإن وجود هذه المناطق العربية تحت الاحتلال الأجنبي وأياً كانت مساحة الأرض المحتلة إنما يشكل تهديداً للأمن الوطني للأقطار التي تحتل أو يُستلب بعض أراضيها كما للأمن القومي، كذاك الذي ينتج عن استمرار الاحتلال الصهيوني لأراض سورية ولبنانية. ولذلك يجب الحفاظ على إبقائها ضمن دائرة الضوء وإيلاء مخاطر استمرار احتلالها أهمية كبيرة نظراً لمخاطر الاحتلال على الأمن القومي العربي.

ت. سورية والمتغير الاستراتيجي بعد سقوط نظام الردة:

منذ الثالث والعشرين من شباط 1966، دخلت سورية مرحلة جديدة من حياتها السياسية تناقضت مع السمات العامة التي تتميز بها سورية على مستوى دورها وموقفها من القضايا القومية وخاصة قضية الوحدة وتحرير فلسطين. فسورية كانت دائماً إما طالبة لعمل وحدوي وإما مطلوبة، وشارعها هو الأكثر تفاعلاً مع قضية فلسطين وهي التي شكلت قاعدة خلفية لثوار فلسطين طيلة فترة المواجهات التي سبقت اغتصاب فلسطين وإضفاء "شرعية دولية" على هذا الاغتصاب بقرار من مجلس الأمن الدولي.

بعد الردة الشباطية تحولت سورية في ظل النظام الذي أمسك بمقاليد السلطة حتى سقوطه، إلى دولة تدار من نظام مارس ازدواجية المواقف، خاصة حيال القضايا التي تتعلق بالأمن القومي العربي، فالظاهر منها كان يُعبر عنه بالاكتفاء برفع الشعارات التي تدغدغ الوجدان الشعبي العربي، والباطن منها كان يجسد حقيقة الموقف الفعلي من القضايا القومية. فهو كان يرفع ظاهرياً شعار دعم الثورة الفلسطينية، ويمارس العكس على الصعيد العملي، ولعل دوره في لبنان الذي دخله بتغطية أميركية ما كان إلا لأجل ضرب الثورة وفي الحد الأدنى احتوائها، ولما عجز عن تحقيق هذا الهدف عاد إلى التخريب الداخلي في بنى فصائل المقاومة لإبراز بدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي التي اكتسبت شرعية وطنية فلسطينية وعربية ودولية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين. وكما سعى ذاك النظام إلى ممارسة سياسة التأييد في الظاهر للثورة الفلسطينية والتآمر عليها من الباطن، اتخذ موقفاً شديد الخطورة تجاه القضايا القومية وأبرزها تأييده لسياسات النظام الإيراني بعد التغيير الذي حصل في إيران واستلام المؤسسة

الدينية مقاليد السلطة بعد سقوط نظام الشاه، وهذا التأييد لحكم الملالي لم يقتصر على التأييد السياسي والإعلامي وحسب، وإنما امتد ليشمل الوقوف معه عسكرياً في الحرب التي شنها على العراق تحت عنوان ما أسماه "تصدير الثورة".

بعد وضع الحرب أوزارها، وإقرار النظام الإيراني بهزيمته، وخروج العراق منتصراً، لم يجد النظام السوري حرجاً في الاصطفاف مع الحلف الذي قادته أميركا لضرب العراق تحت حجة إخراجه من الكويت. ومشاركة النظام السوري في العدوان الثلاثيني بإرساله فرقة عسكرية إلى "حفر الباطن"، لم تكن لتشكل عاملاً حاسماً في تعديل موازين القوى العسكرية، وإنما كانت لتوفير تغطية سياسية للعدوان على العراق. وكان الثمن المعجل الذي قبضه ذاك النظام أن أعيد تعويم دوره في لبنان الذي استمر حتى خروج قواته في 26 نيسان أنطاكية 2005، كما غُض النظر عن توفير تسهيلات لوجستية للنظام الإيراني للتغلغل في العمق العربي مستفيداً من الموقع السوري الذي مكن نظام الملالي من إقامة مواطئ قدم ميدانية على ضفاف المتوسط والتي بلغت مستويات متقدمةً من التأثير على الأوضاع السياسية والأمنية في سورية ولبنان وفلسطين بعد الانسحاب الأميركي من العراق تحت ضغط المقاومة الوطنية العراقية، وتسهيل الدخول الإيراني برعاية أميركية والذي مارس سياسة الاحتلال من الباطن.

إن النظام السوري الذي مارس ازدواجيةً واضحة المعالم في تعاطيه مع الأوضاع السياسية في المحيط القومي، مارس الأمر نفسه في التعاطي مع الحزب الذي تآمر عليه عبر الارتداد عن شرعيته. فهو بقي متظللاً بالشعار وبثلاثية الأهداف، وفي ممارسته العملية ونسج علاقاته وصياغة تحالفاته كان يمارس النقيض لما تنطوي عليه أبعاد الأهداف والشعار. وقد مثل هذا الارتداد عن الحزب مع الإبقاء على شعاراته واحدة من أخطر ما تعرضت له حركة الثورة العربية وحزبها من تزييف وتزوير، نظراً لتأثيراته على الحركة الجماهيرية التي أصبحت تشكك بمصداقية الحزب ودوره النضالي وخاصة شعاره الوحدوي عندما بات التساؤل يطرح عن استحالة تحقيق وحدة بين قطرين يحكمهما بنظر العامة حزب واحد، فكيف له أن يكون صادقاً في تحقيق وحدة قومية شاملة؟

لقد أدى هذا النظام خدمة لأعداء الأمة، لم يؤدِّها أي نظام آخر من الذين يقاومون ويعارضون التطلعات الوحدوية للجماهير العربية؛ ولهذا فإن سقوطه بقدر ما ينطوي على إيجابية كبيرة تجاه قضايا الأمة، فإن

الإيجابية التي لا تقل أهمية بنظر الحزب، هو سقوط حالة التزييف التي حكم فيها نظام الردة سورية تحت مسمى حزب البعث العربي الاشتراكي. وما يدلل على أنّ الحزب الذي حُكمت به سورية تحت سقف شعاره وأهدافه إنما كان حزباً للسلطة ولم يكن حزباً للشعب ولا للأمة، وأن صفحته طويت وسقط مع سقوط النظام.

من هنا، فإن بقاء نظام في سورية يحكم باسم حزب البعث العربي الاشتراكي ما يقارب الستة عقود كان هدفاً مقصوداً للتشويش على الأمة وحركة نضالها. واعتبار المتغير الذي حصل في سورية هو متغير استراتيجي، لسببين أساسيين: إنه وضع حداً لحالة التزوير والتزييف التي تعرضت لها سورية في حياتها السياسية والحزبية داخلياً وخارجياً على مدى ستة عقود، ولأنه فتح الطريق كي تستعيد سورية موقعها ودورها بعدما غردت طويلاً في مسار محورٍ لم يخف عداءً لحظة للعروبة كهوية قومية جامعة ولأهداف الأمة في التحرر والتقدم والوحدة.

إن الإيجابيتين السريعتي الظهور من جراء التغيير الذي حدث في سورية واللتين تولدتا عن سقوط النظام، هما أولاً، سقوط حزب السلطة، وثانياً توجيه ضربة قاصمة للمشروع الإيراني أدت إلى انكفائه ووأد مشروعه الخطير الذي كان يولي أهمية لساحة سورية، لإقامة قاعدة ارتكاز له وإحداث تغيير ديموغرافي في تكوينها السكاني منطلقاً من بوازع مذهبية وطائفية، ولأجل توفير قاعدة لدعم أذرعه الأمنية والسياسية التي عمل على الاستثمار بها في ساحات لبنان وفلسطين واليمن. ولهذا فإن البعد الاستراتيجي بآثاره الإيجابية التي انطوى عليها ضرب ركائز المشروع الإيراني في سورية، يوازيه بأهميته البعد الاستراتيجي بآثاره السلبية التي انطوى عليها التغلغل الإيراني في العراق.

لكن ونحن نشير إلى هاتين الإيجابيتين الشديدتيّ الأهمية على واقع الحزب والأمة، فهذا لا يعني أن سورية قد استعادت وضعها الطبيعي وعادت لممارسة دورها الطبيعي في استنهاض الأمة، بل إنها ما تزال في منطقة الوسط، والمؤشرات الأولية لمرحلة ما بعد سقوط النظام لا تدلل على أن المسار الحالي إذا ما استمر على منواله سوف يفضي إلى النتائج المرجوة وطنياً وقومياً. فالتحديات التي تواجه سورية كبيرة جداً وأبرزها تحدي مواجهة الاحتلال الصهيوني، وتحدي إعادة البناء الوطني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ويكاد يكون البناء السياسي متقدماً على غيره من المهام، لأن سورية في ظل واقعها الحالي

المتشظي مناطقياً، والمثقل اقتصادياً، والممزق اجتماعياً، والمدمرة قدراتها العسكرية بسبب استهلاك بعض هذه القدرات في إقدام النظام على ضرب الانتفاضة الشعبية، وتدمير العدو ما تبقى من قدرات بعد سقوط النظام مباشرة كي تصبح سورية بلا أنياب، لن تستعيد عافيتها الوطنية في ظل الآلية التي تعتمد لإعادة تشكيل مؤسسات الدولة. ولهذا فإن المطلوب هو إطلاق ورشة إعادة البناء الداخلي على الأسس التي تحمي المقومات الأساسية للدولة، وهي وحدة الأرض والشعب والمؤسسات وإعادة إنتاج نظام سياسي جديد لدولة مدنية تحكمه قواعد العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات وديمقراطية الحياة السياسية وتطبيق أحكام العدالة الانتقالية بشفافية عالية، هو ما يجب العمل بوحي أحكامه لأجل توفير قاعدة داخلية تستطيع سورية بالاستناد إلى معطياتها مواجهة التحديات الكبيرة التي تعترض مسيرتها، ومنها تحدي الاحتلال ومقاومة الضغوطات الدولية والإقليمية التي تمارس عليها تحت تأثير الظروف الضاغطة عليها لدفعها إلى الاستجابة للإملاءات الخارجية وخاصة الإملاءات الأميركية التي تضبط إيقاع مواقفها على ضوء مقتضيات المصالح الصهيونية.

إن الحزب، وفي ضوء الضرر الكبير الذي لحق بالحزب والأمة من جراء ما قام به نظام الردة الذي حظي بتغطية وحماية دولية وإقليمية بهدف توظيف إمكانيات ودور هذا القطر في الاتجاه السلبي وتحقيق "توازن معطل" مع العراق الذي شكل قلعة الصمود القومي في مواجهة المشاريع المعادية، يرى أن تُولى ساحة سورية أهمية خاصة، تعلق الأمر بدور الحزب فيها أو تعلق بالدور الوطني العام، بحيث يفترض أن تُبذل جهود مضاعفة لإعادة تفعيل حضور الحزب وتقوية مرتكزات الدولة المدنية على الأسس الوطنية والديمقراطية، وحتى لا تبقى أرض الدولة الوطنية، خاصة في الأقطار المتاخمة لفلسطين، أرضاً رخوة لا تتوفر لها مقومات المناعة الداخلية في مواجهة الأعداء القوميين للأمة وفي طليعتهم العدو الصهيوني.

ث. لبنان، بلد استنساخ الأزمات الدورية، والساحة المفتوحة على عوامل التأثيرات الخارجية:

إن لبنان يعتبر من أكثر الأقطار العربية التي تشكل مرآة عاكسة للصراع في الوطن العربي وعليه، فهو ومنذ تأسست دولته، قُدّر له أن يقع على خط التوازنات والتقاطعات بين الاستراتيجيات الإقليمية والدولية المتقابلة فضلاً عن وقوعه على خط التماس الجغرافي مع فلسطين المحتلة.

إن ساحة لبنان كانت دائمة عرضة لاهتزازات قوية تصدع بنيوياً كلما اهتزت التوازنات في الإقليم. فهذا حدث عام 1958، كما إبان الانفجار الكبير الذي تداخلت عناصره الداخلية بالخارجية بدءاً من العام 1975 وامتد حتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، ولم يدخل نظرياً مرحلة السلام الداخلي إلا بعد إقرار دستور جديد في أيلول تم التوافق على أحكامه في اتفاق الطائف 1989 مع استمرار جبهة المواجهة مفتوحة مع العدو الصهيوني بسبب احتلاله لقسم من الأراضي اللبنانية.

بعد احتلال العراق وخروج القوات السورية من لبنان بعد اغتيال رئيس وزراء لبنان آنذاك رفيق الحريري، ارتفع تأثير الحضور الإيراني على الساحة اللبنانية بعد تمكينه من الإمساك بساحة العراق بتسهيلات أميركية وتنامي الدور السياسي والعسكري والأمني "لحزب الله" بعد حرب تموز 2006 وهو المرتبط تنظيمياً ومالياً وتسليحياً وفقاً لنظام ولاية الفقيه في طهران. وكما أثقلت ساحة لبنان بأكثر من قدرتها على التحمل إبان الصراع الذي انفجر في منتصف السبعينيات واستمر لخمسة عشر عاماً مع تبدل أطرافه وهو ما أدى إلى تقويض مقومات دولتها، فإن الأمر تكرر مع التغلغل الإيراني لهذه الساحة التي اتخذ منها النظام الإيراني منصة لإدارة مشروعه على مستوى الإقليم والذي شمل ساحات سوريا والعراق واليمن وفلسطين والخليج العربي.

هذا الواقع الذي عاشته الساحة اللبنانية، أدى إلى تعطيل الدولة وشلل مرافقها ومؤسساتها الدستورية والخدمية، واستمر الحال على هذا المنوال، حتى انطلاقة معركة طوفان الأقصى، التي بادر "حزب الله" إلى المشاركة في سياقاتها تحت عنوان "جبهة الإسناد" التي استمرت محكومة بضوابط ما عرف بقواعد الاشتباك إلى أن حصل التصعيد الصهيوني ضد لبنان وقواعد ومعسكرات "حزب الله". فمنذ منتصف أيلول 2024، وسع العدو الصهيوني من عملياته العسكرية كما ونوعاً، وعلى مدى شهرين ونيف، استطاعت آلته العسكرية والاستخبارية أن توجه ضرباتً لبنية "حزب الله" التنظيمية والعسكرية والأمنية والإعلامية، إلى أن تم توقيع الاتفاق الذي سمي "باتفاق وقف الأعمال العدائية"، وهو أُدير برعاية أميركية فرنسية، والتأثير الأبرز فيه كان للجانب الأمريكي الذي تولى رئاسة اللجنة التي أُبلغ بها تنفيذ الاتفاق الذي لم يلتزم به الكيان الصهيوني واستمر بتنفيذ اعتداءاته "الانتقائية" واحتلاله لخمس مواقع تنطوي بنظره على أهمية استراتيجية.

لم تمض أيام قليلة على الاتفاق على جبهة لبنان، حتى وقع الحدث الزلزالي المدوي الذي أدى إلى سقوط النظام في دمشق وفرار رئيسه خارج البلاد، ومعه خرجت المليشيات الإيرانية التي تعمل بتوجيه وتحكم من المركز الإيراني من سورية ومنها "حزب الله"، الذي كان ينظر إليه بأنه الذراع الأهم الذي كان يُتكل عليه من النظام الإيراني في تنفيذ أجندة أهدافه الخاصة.

إن سقوط النظام السوري، والضربة القوية التي وجهت للمشروع الإيراني على مستوى تمركزه في سورية وأذرعه العسكرية والأمنية كان سريع الانعكاس على ساحة لبنان، إذ بهذا السقوط وُئد المشروع الإيراني في سورية، وضعفت بوضوح القوى المرتبطة به وخاصة "حزب الله"، فتراجعت عوامل التثقيل الإيراني وكذلك عوامل التعطيل لقيام الدولة، وكانت أولى النتائج الداخلية، انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة.

إن المتغير الاستراتيجي الذي شهدته سورية بكل انعكاساته على أدوار القوى المنخرطة في أزمتها وفي الصراع فيها وعليها بكل أبعاده الداخلية والإقليمية والدولية، انعكس سريعاً على دول المحيط وخاصة لبنان الذي لم يكن بمنأى عن التحولات السياسية سواء كانت نتائجها إيجابية لحظة إطلاق ورشة الانتظام لعمل مؤسسات الدولة أو سلبية كونه بقي يواجه جملة من التحديات، أولها، تحدي استمرار الاحتلال الصهيوني لبعض من أرضه مع تواصل الاعتداءات اليومية عليه، وثانيها، تحدي إعادة البناء السياسي والاقتصادي والإعمار والتأهيل المجتمعي، وثالثها تحدي العلاقة مع سورية في ظل نظامها السياسي الجديد، وتشابك العلاقات بين البلدين وضبط الحدود.

لكن مع انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة، وشكلت خطوات هامة على صعيد إعادة الاعتبار للدولة بإعادة الانتظام لعمل مرافقها الدستورية والإدارية، إلا أن الوضع الداخلي بقي مثقلاً بكثير من الأعباء، منها عدم تمكين الدولة من بسط سيادتها على كامل التراب الوطني، والذي يجد ترجمته الميدانية بوجود تشكيلات عسكرية وأمنية تعمل خارج مؤسسات الدولة، والذي طرح حل لسلاحها بما اتفق على تسميته "بحصرية السلاح". وهذه القضية تحولت إلى إشكالية داخلية، لرفض "حزب الله" تسليم ما تبقى من سلاح لديه للدولة اللبنانية. وما زاد من التعقيدات المتعلقة بهذا الملف، أن منطق تسليم السلاح وحصريته بيد الدولة، يواجه بمنطق آخر هو أن العدو لم ينفذ ما التزم به من بنود الاتفاق

وهو يستمر باعتداءاته واحتلاله. وهو منطق على قدر من المشروعية لو لم يكن الاستقواء بهذا السلاح شكل أحد العوامل التي تضغط على الوضع الداخلي لتعطيل دور الدولة وخاصة بسط سيادة شرعيتها على كامل التراب الوطني، ولو لم يكن أيضاً يستبطن خلفية الإصرار الإيراني على استعماله ورقة تفاوضية بيد النظام للمقايضة عليه في إطار المفاوضات التي تدور مع دول الغرب السياسي وعلى رأسها أميركا لأجل فك الاختناقات عن النظام ورفع العقوبات أو تخفيفها.

أما تحدّي إعادة الإعمار، وأمام عجز الدولة اللبنانية عن تلبية احتياجات هذا الملف، فقد تحول إلى ملف سياسي، لأن الدولة والصناديق الدولية والدول المانحة، تربط المساهمة في إعادة الإعمار بتطبيق إنجاز الإصلاحات في البنية الاقتصادية والإدارية وتطبيق قواعد الحوكمة بشفافية، وتمكين الدولة من ممارسة كافة وظائفها وعلى رأسها حل الميليشيات وحصرية السلاح. وهذا دونه عراقيل، لأن الفساد ضارب بجذوره في هياكل السلطة، وتحيط به منظومة المحاصصة. والحزب عندما حدد موقفه من كيفية مقاربة هذا الملف، إنما حدده بالاستناد إلى معطيين، الأول، إن هذا السلاح الذي كانت وظيفته الأساسية تلبية احتياجات المشروع الإيراني وتغوله في الوطن العربي، فقد هذه الوظيفة بعد الضربة التي وجهت له بعد إخراج أدواته وسقوط النظام السوري الذي وفر له كل التسهيلات اللوجستية والحاضنة السياسية أيضاً، وبالتالي لم يعد بالإمكان استعماله بعد انكفاء الدور الإيراني عن سورية ولبنان وضمور تأثيره على الساحة الفلسطينية. وأما المعطى الثاني، فينطلق من الفهم العميق لطبيعة الصراع مع المشروع الصهيوني. فهذا الصراع الذي تحكمه قواعد الصراع الوجودي ويتصف بالشمولية، لا يستهدف حزباً ولا فئة ولا طائفة بذاتها وإنما يستهدف الكل الوطني للمكونات الكيانية العربية كما الكل القومي انطلاقاً من كون هذا الصراع مع العدو الوجودي للأمة والمحمول على الرافعة الاستعمارية هو صراع قومي بكل أبعاده ومضامينه، وبالتالي، فإن إدارته تتطلب وجود الأداة القادرة على تفعيل كل الإمكانات الوطنية المتاحة وهذا لا تستطيعه إلا الدولة باعتبارها الهيئة الاعتبارية التي تعلو فوق الجميع. وهي بقدر ما تكون قوية وتكون مناعتها الداخلية مرتفعة، تصبح إمكاناتها على حشد الجهد الوطني في مواجهة الأخطار المحدقة بالأمن الوطني متوفرة، ولهذا ركز الحزب ويركز على أولوية إعادة الاعتبار للدولة وتقوية مرتكزاتها ليس لتأدية وظيفتها الرعائية في تأمين مستلزمات الأمن المجتمعي وحسب، وإنما أيضاً لتأدية

وظيفتها الحمائية في تأمين مستلزمات الأمن الوطني. وإذا كان العدو الصهيوني الذي بدأ يجاهر بوصفه لطبيعة الصراع بأنه وجودي، فهو لا يرى سبيلاً أفضل لما يعتبره آمناً استراتيجياً له، سوى وجود ساحات رخوة محيطة به، وعنوان رخاوتها وجود دول ضعيفة لا تستطيع إدارة الصراع بكل جوانبه وتحمل نتائجه. وإن من يرفض منطق حصرية السلاح ويعيق مشروع قيام الدولة، إنما يساهم في إضعاف الدولة ويكون بذلك قد وقع في فخ ما يخطط له العدو. وهذا تكمن أهمية حصرية السلاح بيد الدولة والعمل على استيعابه بالاحتواء وليس بالتصادم.

وعليه، فإن قيام الدولة، وليس أية دولة، إنما الدولة الوطنية الديمقراطية والمحصن نطاقها الوطني من الاختراقات المعادية بوحدة موقف داخلي لمواجهة التحديات التي تهدد الأمن الوطني، هو المدخل لإعادة تصويب المواجهة مع الذين يناصبون الأمة العداء على مستوى مفرداتها الوطنية أو على مستوى كلها القومي على أساس تحديد مرتكزات القوة في البنيان الوطني والقومي. وعندئذ سيجد الجميع أنفسهم أنهم موجودون في صلب المشروع الوطني الذي يقف على أرضيته كل أبناء الشعب على اختلاف طيفهم السياسي وتشكلهم المجتمعي. وهذا من شأنه أن يسقط المخاوف المتبادلة من تأثيرات التقيّلات الخارجية لمعطى الوضع الداخلي ويرفع من منسوب خطاب التظلمات الوطني الذي لا يستقيم إلا بإسقاط منطق التخوين المتبادل وإحلال منطق الاعتراف الوطني المتبادل في المحاكاة السياسية.

ج. اليمن، وتعطيل الحل الانتقالي:

إن اليمن الذي شهد حراكاً شعبياً مع انطلاق الموجة الأولى من الحراك الشعبي العربي، كان قاب قوسين أو أدنى من الدخول الفعلي في رحاب الحلول لأزمته الداخلية والتي استندت إلى مرجعيات ثلاث: المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الذي تمثلت فيه كافة القوى اليمنية على تنوع طيفها السياسي، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢١١٦. إلا أن محاولات تنفيذ الحل الانتقالي تعثرت بسبب عاملين أساسيين: الأول، داخلي، وتمثل بعرقلة جماعة الحوثيين لمشروع الحل، ولاعتقادهم بأن الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، ونشوء شبه تحالف بين الطرفين، والثاني الدخول الإيراني القوي على خط الأزمة بالاتكاء على دور الحوثيين على الأرض، وكانت نقطة الاقتراف بين الأطراف الداخلية لحظة تنفيذ الحوثيين انقلابهم على الشرعية في أيلول

٢٠١٤، وهو ما أعاد الأمور إلى المربع الأول، والأساس الذي بني عليه قرار شن عاصفة الحزم التي انطلقت في آذار ٢٠١٥ بقيادة المملكة العربية السعودية ولم تستطع أن تحسم الأمر لأكثر من سبب، منها أن تحالف صالح - الحوثيين، مكن الميليشيات الحوثية من السيطرة على الترسانة العسكرية للجيش ومنها أولاً، الأسلحة الثقيلة والصواريخ، وأفسح المجال أمامها للسيطرة على مناطق الجنوب والتي لم يكن لها فيها أي وجود بحيث بات هذا التحالف الثنائي هو الأقوى على الأرض بالقياس إلى حجم القوى الأخرى التي امتلكت ميزة التفوق الجوي فقط، ومنها ثانياً، أن التحالف الذي أطلق "عاصفة الحزم" كانت تحكمه خلافات حول مقاربة الحل للأزمة ورسم خارطة لتوزع مناطق النفوذ وهو ما بدا واضحاً في الخلاف السعودي - الإماراتي. ومنها ثالثاً، أن انفجار الوضع الأمني فتح المجال أمام التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية، حيث إن النظام الإيراني الذي ارتفع منسوب تغوله في الوطن العربي بعد احتلال العراق والتسهيلات الأميركية التي منحته الإمساك بمفاصل الوضع العراقي، وجد في المناخ السياسي والأمني في ساحة اليمن فرصة ذهبية لا يمكن أن تعوض لإقامة مواطئ قدم له على شواطئ البحر الأحمر، يمكن استغلالها في الضغط على السعودية من ناحية وفي التأثير على الملاحة في هذا الممر المائي الحيوي من ناحية أخرى. وإضافة إلى العاملين الداخلي والإقليمي، فإن مراكز القرار الدولي وخاصة أميركا لم تكن بعيدة عن إطالة أمد الأزمة ولم تمارس ضغوطاً جدية لمحاصرة وإسقاط القوى المعطلة للحل الانتقالي استناداً إلى مرجعياته الثلاث.

إن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت في تفاقم الأزمة اليمنية فرصة لتوظيف معطياتها في الضغط على دول الخليج العربية وخاصة السعودية لابتزازها مالياً وسياسياً، كما أنها وهي تعمل على الاستثمار بالدور الإيراني من خلال ما يؤديه من وظيفة في تدمير البنى الوطنية العربية وتأجيج المشاعر الطائفية والمذهبية في المشرق العربي، تمهيداً لإضعاف مقومات الدولة الوطنية وإعادة صياغة أوضاعها الداخلية وإنتاج نظم سياسية تبنى على أساس المحاصصات الطائفية والمذهبية والجهوية بما يجعلها تستبطن عناصر تشكل انفجار أزمات دورية، إنما أدخلت اليمن ضمن صلب هذه الاستراتيجية نظراً للأهمية التي ينطوي عليها اليمن سواء لجهة موقعه الاستراتيجي أو لجهة ما يختزنه من ثروات طبيعية لم تستثمر بعد. ولهذا لم تكن أميركا بعيدة عن إطالة أمد الأزمة والحؤول دون حسمها، بل بقيت تمارس سياسة مسك العصا

من الوسط وفتح الخطوط مع ائتلاف السلطة الشرعية من ناحية وجماعة الحوثيين من ناحية ثانية وهم الذين شكلوا أحد الأذرع الإيرانية لتنفيذ أجندة الأهداف الخاصة بنظام طهران.

إن تداخل العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية للأزمة اليمنية والتي تحولت من أزمة سياسية تتمحور حول الصراع على السلطة إلى أزمة بنيوية تتعلق بإعادة تركيب بنية الدولة، جعل الحل في اليمن مرهوناً بالتقلبات بين معطى الوضع الداخلي ومعطى الوضع الدولي. وإذا كان عامل التأثير الإيراني قد خف بعد الضربات التي تلقاها المشروع الإيراني في المشرق وخاصة وهنه في سورية، فالأرجحية في عوامل التأثير الخارجي سينعقد لواؤها للعامل الدولي الذي تتحكم أميركا وبنسبة كبيرة بسقوفه.

إن أميركا، التي تلعب دور القيادة الاستراتيجية لتشكيل ما تسميه نظام شرق أوسط جديد، تبني استراتيجيتها على إضعاف المكون القومي العربي بقواعده الارتكازية الأساسية، وهذا لا يتحقق إلا بإضعاف مقومات الدولة الوطنية العربية، وإضعاف السلطة المركزية عبر إضعاف مؤسساتها ومنها مؤسسة الجيش، واليمن كدولة وازنة في الوطن العربي لا يشذ عن هذه القاعدة. ولهذا فإن الغارات الجوية التي نفذتها أميركا والكيان الصهيوني على اليمن، بحجة الرد على تهديد الحوثيين للملاحة في البحر الأحمر والرد على إطلاق الصواريخ والمسيّرات على الكيان الصهيوني، كانت تستهدف المرافق الحيوية في البلاد من موانئ ومطارات ومحطات تحويل كهربائي أكثر من استهدافها لمواقع عسكرية حوثية أو أماكن حكم وسيطرة. وهذا ما يبين بأن الهدف من الأعمال العدوانية على اليمن كان تدمير البنى التحتية أكثر منه البنى العسكرية والهياكل السياسية. وهذا ما يجعل كلفة إعادة الإعمار أكبر، وبالتالي سبيلاً لممارسة الابتزاز السياسي، بتوظيف ورقة المساهمة في إعادة الإعمار كورقة ضغط، لفرض خيارات تحاكي مصالح الدول والهيئات التي تساهم في الإعمار، وبالتالي جعل البلد تحت تأثير مديونية عالية تجعل اقتصاد البلاد مرهوناً لمصادر التمويل.

إن النظر إلى أزمة اليمن باعتبارها أزمة بنيوية، إنما يضعها في مصاف الأزمات الكبرى، والحلول التي ترسم لها لا تخرج عن السياقات العامة لمخرجات الحلول للأزمات البنيوية التي عصفت بأكثر من قطر عربي، ولهذا فإن ما تعرض له اليمن من مخاطر تهدد وحدته الوطنية، هو خطر يتجاوز في أبعاده حدود اليمن إلى رحاب الوطن العربي الكبير، وبالتالي فإن مهددات الوحدة الوطنية هي تهديد للأمن القومي العربي.

وهذا ما يدفع لأن يصنف موقف الحوثيين، بأنهم لعبوا دور مطية التغلغل الذي وفر للقوى الإقليمية مداخل للعبث بالأمن الوطني، وبالتالي لا حل وطنياً لأزمة اليمن إلا بإسقاط الدور الذي لعبه الحوثيون كأحد الأذرع للنظام الإيراني، والعودة إلى وطنيتهم اليمنية والانخراط في إنتاج عملية سياسية تفتح الطريق أمام إعادة توحيد اليمن توحيداً وطنياً، وهذه مهمة كل شعب اليمن وكل الأمة التي يفترض بقواها الوطنية والحية أن تنتصر لمشروع إعادة بناء الدولة اليمنية على الأساس الذي يحمي وحدته أرضاً وشعباً ومؤسسات. وهذه يجب أن تكون من مرتكزات النضال الوطني والحزب في طليعتها.

ح. السودان من المشروع الواعد للتحول الديمقراطي إلى الحرب العبثية:

إن السودان الذي واجه أزمة بنيوية، أدت إلى انفصال جنوبه في العام ٢٠١١، اهتز لرياح الحراك الشعبي العربي الذي غطى حينذاك العديد من ساحات الأقطار العربية، وقد تميز هذا الحراك الذي توجت فعالياته بقوة في كانون الأول من العام ٢٠١٨، ببلوغه حدّ محاصرة وإسقاط نظام الإنقاذ وتضييق الخناق على المجلس العسكري الانتقالي بالاحتجاج السياسي والتظاهرات وبشكل خاص تلك التي انطلقت في الثلاثين من يونيو / حزيران، ما دفعه للدخول في تسوية سياسية ودستورية مع قوى المعارضة التي كان طرفاها، الأول، بحسب ما اتفق على تسميته بالمكون المدني الذي مثلته قوى إعلان الحرية والتغيير، وكان الحزب ركناً أساسياً من أركانها وهو الذي كان له دور بارز في تحريك الشارع وبما أدى اعتقال عدد من قياديه أكثر من مرة وعلى رأسه الفريق المناضل الأمين العام المساعد للحزب أمين سر قيادة القطر وعدد كبير من الكوادر والمناضلين من مستويات حزبية مختلفة. والطرف الآخر، الذي اتفق على تسميته بالمكون العسكري الذي مثله قائد الجيش الذي انقلب مع قائد قوات الدعم السريع على البشير وبعض مساعديه ومستشاريه كمحاولة لإنقاذ النظام من السقوط الكلي تحت ضغط حراك الشارع وعلى قاعدة "ما لا يدرك كله لا يترك جله".

لقد قامت التسوية بين المكونين على أساس وثيقة دستورية حددت العناوين والمضامين الجديدة لإنتاج نظام جديد تحكمه قواعد تصفية ركائز سياسات نظام الإنقاذ والتحول الديمقراطي السلمي. وتم الاتفاق على فترة انتقالية يديرها مجلس سيادي يتشكل بالتوافق بين المكونين، وتكون رئاسته مناوبة يتولاها بداية المكون العسكري، ومن ثم المكون المدني، وتكون الفترة الانتقالية هي الفترة التي يتم فيها إعادة

بناء السلطة بكل هياكلها ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس مندرجات الوثيقة الدستورية التي أقرت بموافقة المكونين. وأما الحكومة التي تم تشكيلها بالتوافق فكان رئيسها مدنياً دون أن يكون من أطراف قوى الحرية والتغيير.

إن الفترة التي امتدت منذ إقرار الوثيقة الدستورية وتشكل المجلس السيادي والحكومة في النصف الثاني من العام ٢٠١٩، وحتى حصول انقلاب الارتداد الذي نفذه المكون العسكري قبل استحقاق تخليه عن رئاسة المجلس للمكون المدني في أكتوبر ٢٠٢١، كانت فترة مساكنة سياسية أكثر منها فترة تفاهمات عميقة وتوافقية على إدارة شؤون السودان داخلياً وفي العلاقة مع الخارج. وقد بدا واضحاً أن الدائرة الضيقة في المكون العسكري الذي يتمثل في المجلس السيادي، كان يتخذ قرارات لا تعرض على المجلس السيادي ولا على الحكومة، وخاصة العلاقة مع القوى الدولية والإقليمية. وكان أكثرها فظاظة الاتصالات التي أجراها رئيس المجلس السيادي والقائد الأعلى للقوات المسلحة عبد الفتاح البرهان مع رئيس وزراء العدو نتنياهو والتي نُظر إليها بأنها بداية لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني.

إن الموقف الذي اتخذه رئيس المجلس السيادي أدى الى بروز أزمة ثقة بين الطرفين، واعتبر المكون المدني أن هذه المسألة هي مسألة سيادية، لا يقرر بشأنها شخص مهما علا موقعه، وبالتالي لا بد من العودة إلى الشعب للتقرير بشأن ذلك.

لقد بدا واضحاً، وقبل حلول استحقاق انتقال رئاسة المجلس السيادي إلى المكون المدني، أن الأمور لا تسير باتجاه انتقال سلس لتبادل المواقع السيادية عملاً بالأجندة التي حددتها الوثيقة الدستورية، وأن الأمور تتجه إلى تمنع المكون العسكري عن تنفيذ ما سبق وتعهد ووقع عليه. وهذا ما حصل، إذ أقدم هذا المكون بطرفيه الأساسيين قيادة الجيش و"الدعم السريع" على تنفيذ انقلاب على الاتفاق وترافق معه شن حملة اعتقالات طالت رموزاً في "قوى إعلان الحرية والتغيير" وكان نصيب الحزب وافراً منها كالعادة.

إن ارتداد المكون العسكري عن الالتزام بأحكام الوثيقة الدستورية، كشف بما لا يقبل أدنى شك، أن دخول المكون العسكري المنبثق من صلب النظام السابق في رحاب التسوية السياسية والدستورية مع المكون المدني، كان مناورة للالتفاف على مطالب الثورة، وقطع الطريق عليها في الوصول إلى مالاتها النهائية في

إحداث التغيير وإنتاج نظام جديد تحكمه قواعد الديمقراطية والتعددية السياسية وتداول السلطة وحماية الثروة الوطنية من نهب الشركات المتعددة الجنسية وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يلبي الحاجة الوطنية في إحداث التنمية المستدامة والحؤول دون ربط الاقتصاد بشروط الصناديق الدولية والتي تتحكم بها الشركات والكارتلات الأميركية.

ولذلك فإن الانقلاب الذي نفذه المكون العسكري، لم يشكل نكوصاً عما تم الاتفاق عليه وحسب، وإنما ترك تداعيات سلبية على الصيغ التحالفية لقوى الاعتراض الشعبي، بحيث التحقت بعض القوى ذات الحيثية السياسية والشعبية بالحركة الانقلابية، وبعض آخر تعرض لانشقاقات داخلية بين مؤيد ومعارض، وهذا ما أدى إلى إضعاف المعارضة الشعبية والوطنية.

إن الحركة الانقلابية التي لم يكن حصولها ممكناً بدون تحريض ودعم خارجي إقليمي ودولي، لم تستطع أن توفر غطاء مدنياً ولو شكلياً لاستمرارها في الإمساك بناصية الحكم، إذ في فترة لم تتجاوز السنة والنصف بدأ الصراع الخفي بين قيادة الجيش والدعم السريع يظهر على السطح ويتخذ شكل تبادل الاتهامات بينهما وصولاً إلى الانفجار الكبير في ١٥ نيسان من العام ٢٠٢٣ مطلقاً العنان لحرب طاحنة، أكلت الأخضر واليابس بعدما غطت المعارك العسكرية غالبية ولايات السودان.

إن هذه الحرب أحدثت تدميراً هائلاً في بنية الدولة ومؤسساتها ومرافقها الحيوية والحياتية، وأوقعت خسائر فادحة في البشر والحجر، ودفعت الملايين إلى النزوح داخل البلاد وخارجها، والأخطر من كل ذلك، أنها أفسحت المجال أمام القوى الخارجية للتدخل بقوة وعلى المكشوف في الشأن الداخلي، بعدما أصبحت عاملاً مؤثراً في تمويل هذه الحرب وتسليحها بهدف إدامتها والتأثير على قرارات المنخرطين ميدانياً فيها، وأخطر ما في هذا التدخل، هو الدخول الصهيوني على مجرى هذه الحرب عبر خطوط اتصال مع الطرفين.

إن السودان الذي كانت فيه تجربة الحراك الشعبي تجربة واعدة وواحدة من النماذج التي كان يعول عليها في إحداث تغيير سياسي بوسائل التعبيرات الديمقراطية، أدخل في أتون حرب مدمرة، أدت إلى إعادة ترتيب الأولويات بحيث بات المطلب الأساسي والملح للحركية الوطنية السودانية هو وقف الحرب

العبثية، وإعادة الاعتبار للدولة التي فقدت وظيفتها الأساسية في توفير الحماية للأمن الوطني وأمن المواطن.

إن الوقوف على خلفية المحركات التي أوصلت السودان إلى ما هو عليه من تهديد فعلي لوحدته الوطنية في الوقت الذي يواجه فيه تحديات كبرى وأولها تحدي الصراع الكامن مع إثيوبيا حول اقتسام مياه النيل بعد إقدام الأخيرة على إنشاء سد النهضة وعدم أخذ مصالح دول المجرى والمصب وهما مصر والسودان بعين الاعتبار، لم يكن سببه فقط مجرد صراع على السلطة بين طرف انبثق من رحم النظام السابق وعاد للاستقواء به من خلال بعض الأجهزة الأمنية والقضائية التي بقيت متحكمة في مؤسسات الدولة العميقة، وبين من وجد نفسه رديفاً وسلطوية استطاع تحصيل امتيازات سياسية ومالية وعسكرية بعدما شرّع وضعه بقانون ربطه مباشرة برئاسة الجمهورية، وإنما السبب الأساسي كان في إدخال السودان دوامة أزمة بنيوية، تتداخل فيها العوامل الداخلية بالخارجية، لإعادة صياغة أوضاعه الوطنية والسياسية بما يخدم مخطط الإطباق والسيطرة على الوطن العربي، عبر إسقاط مواقع القوة فيها وإضعاف مركزية الدولة في هذه المواقع، وإعادة إنتاج نظم سياسية تحاكي مصالح القوى الدولية والإقليمية الطامعة في مقدرات الوطن العربي. والسودان الذي يشغل موقعاً استراتيجياً مهماً في الخارطة الجغرافية للوطن العربي وهو المصنف بأنه سلة الغذاء العربي، لا يمكن أن يكون بمنأى عن المؤامرات التي تستهدف الأمن القومي، والأمن الغذائي والمائي هما من أركان هذا الأمن. لذلك، عمدت القوى الداخلية التي نشأت في ظل "نظام التمكين" الذي سقطت بعض رموزه دون أن تسقط تأثيراته، إلى المناورة الداخلية في مواجهة تصاعد ضغط الانتفاضة الشعبية، وتقاطعت مع مصالح القوى الخارجية التي سال لعابها على ثروات السودان الطبيعية ووجدت فرصة مؤاتيه للتأثير في مجريات الأحداث التي أُحدثت أضراراً سياسية واقتصادية واجتماعية وبشرية، وأعادت السودان إلى مرحلة ما قبل قيام الدولة وما يشكله قيامها من تطور إيجابي في إدارة الاجتماع السياسي للشعوب.

إن الإطلالة على واقع السودان في ظل الصراع المستعر فيه، إن تمت من خلال قراءة للوقائع السياسية، كما كانت الإطلالة على واقع ساحات فلسطين والعراق وسورية ولبنان واليمن والأحواز، فلأن هذه

الوقائع تشكل الركن المادي الذي يتم الاتكاء عليه لإعطاء البعد السياسي الحقيقي لتفسير ما تشهده بعض ساحات الأقطار العربية.

إن ترجيح أدوار القوى الدولية والإقليمية في توجيه مسار الأحداث في الأقطار التي تعصف فيها أزمات بنيوية، أدى إلى تدمير بنى الدولة الوطنية وتفكيك المجتمع، وفرض وقائع جديدة في الجغرافية السياسية - الاجتماعية على أساس من الفرز الطائفي - المذهبي والعِرقي والجهوي والقبلي، وهذا ما أدى إلى تصدعات في التماسك الوطني لأكثر من كيان وطني عربي.

أمام هذا التدخل الدولي والإقليمي الذي يطبق على الواقع العربي وفي ظل تراجع المشروع القومي بعد ضرب مرتكزات القوة فيه، أدى التصدع في البنيان العام للدولة الوطنية العربية إلى إحداث اختلال عميق في الاجتماع السياسي العربي، وهو سيزداد تفاقماً إن لم يُستعد المشروع القومي بكل ركائزه الفكرية والسياسية حضوره في المواجهة الشاملة وإحداث تحولات إيجابية واعدة، تكون مقدمة لإعادة تثبيت الهرم العربي على قواعده الارتكازية الأساسية وبالتالي إعادة الموقع العربي ليتبوأ موقعه الأساسي في صياغة نظام إقليمي جديد يكون المكون العربي الأساس فيه، وبما يجعله قادراً على التصدي للمشروع الأميركي الصهيوني ولكل القوى الدولية والإقليمية التي ترمي بأنظارها إلى الوطن العربي باعتباره مجالاً حيوياً لاستثماراتها الاقتصادية وقواعدها العسكرية وسيطرتها على ممرات العبور الاستراتيجية برية كانت أو بحرية، واقتناص الفرص

1. الحراك الشعبي العربي، مقدماته ومآلاته:

لقد انطلقت الانتفاضات الشعبية على مساحة الوطن العربي على مرحلتين:

الأولى، انطلقت عشية العام ٢٠١١، وغطت ساحات تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية والبحرين وبعض مدن وحواضر العراق.

الثانية، انطلقت بداية العام ٢٠١٩، وغطت ساحات السودان والعراق ولبنان والجزائر وفلسطين. وإذا كان الحراك الشعبي الذي انطلق في الجولة الأولى لم يصل إلى تحقيق مآلاته في إحداث التغيير المطلوب وطنياً وديمقراطياً، إما بسبب فرض العسكرة عليه وجرّه إلى المربع الأمني الذي أفقد تعبيراته السلمية

الديمقراطية وأفسح المجال أمام اختراقه في بعض الساحات من قوى التخريب والتمزيق البنيوي للمجتمعات التي ترافقت مع القمع السلطوي لإجهاض الحراك، وإما بسبب ضعف الهيكلة السياسية الوطنية للساحات التي شهدت حراكاً، حيث استطاعت أن تسقط نظاماً، لكنها لم تستطع أن تنتج بدائل وطنية. وقد اتضح أن الساحات التي تعسكر حراكها، أصبحت أسيرة التدويل والأقلمة لمخرجات الحلول لأزماتها. وإن الأطراف الداخلية التي انخرطت في الحراك، أخرجت من المعادلة، بعدما بدأت التحضيرات للحلول ترتسم في الكواليس الدولية والإقليمية كما هو حال ليبيا وسورية واليمن ولبنان والعراق المحاصرين بقطبي الرحى الأميركي والإيراني.

أما الساحات التي لم ينجر حراكها إلى العسكرة في الجولة الثانية من انطلاقته، فبعضها حقق اختراقاً فعلياً في بنية السلطة ودخل طرفاً مؤثراً في إنتاج سلطة جديدة كحال السودان الذي لم تكتمل عملية التحول الديمقراطي فيه بعد الردة التي قام بها المكون العسكري على العملية السياسية التي كانت تجري أساساً وفق الوثيقة الدستورية. هذا الحراك الشعبي انطلق بشمولية لم يشهد الوطن العربي مثيلاً لها، إلا تلك التي عمت الشارع العربي بعد تأميم قناة السويس ورداً على العدوان الثلاثي على مصر عقب التأميم.

فالأمة العربية التي كانت تبدو في حالة ذهول بعد احتلال العراق، استقبلت على مدى سنوات معدودة ضخاً تعبوياً من فعاليات مقاومة شعب العراق للمحتل الأميركي، كما كانت تعيش حالة مخاض داخلي رفضاً لتواطؤ النظام الرسمي العربي مع الاحتلال، وهي تعيش اختلاجات داخلية ضد ممارسات القمع والتسلط ومصادرة الحريات الأساسية من المنظومات الحاكمة.

إن الإنسان العربي بخلافه العقل الجمعي، بقدر ما كان منفتحاً على الانبهار بإنجازات المقاومة الوطنية العراقية وانتفاضة جماهير فلسطين، كان يعيش صراعاً داخلياً، يعود بجانب منه إلى قصور في تحركه انتصاراً لقضيتي العراق وفلسطين وقضايا الحرية والديمقراطية، وبجانب آخر إلى ما يعتصره من ألم من جراء هذا القصور وما تتعرض له جماهير العراق وفلسطين من قمع الاحتلال والتنكيل والتعذيب والتهجير والانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان.

إن الانفجار الشعبي الذي عم ساحات الوطن العربي، أثبت أن المعاناة الشعبية العربية واحدة، كما هي وحدة الأهداف التي يتوقف على تحقيقها تحرير الأمة وخلاصها من كل أشكال استلابها القومي

والاجتماعي. هذا الحراك الذي أدرج تحت توصيف الانتفاضات الشعبية جرت قراءته من وجهتي نظر متناقضتين، واحدة اعتبرته مندرجاً في إطار نظرية المؤامرة وثانية أدرجته تحت عنوان الثورة الشعبية وإن لم تكن مكتملة العناصر والمقومات. فأي التوصيفات ينطبق على هذا الحراك؟ إن الذين يعتبرون الحراك الشعبي يندرج ضمن نظرية المؤامرة يستندون في مقاربتهم إلى المبررات التالية:

الأول، أن الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه، كان ومازال محط استهداف الاستراتيجيات الدولية المتقابلة وتلك الإقليمية الملتحقة أو المتماهية معها، وبالتالي فإنه من خلال قدرة أصحاب هذه الاستراتيجيات على التأثير والإمكانات الكبيرة المتاحة لهم، لا يمكن أن يتركوا هذه المنطقة في حالة تفلت من قبضتهم أو تهاوي هيمنتهم عليها.

الثاني، أن الفترة الزمنية الطويلة نسبياً، للاستعمار المباشر لهذه المنطقة على مستوى الكل القومي والجزء القطري، مكنت القوى الاستعمارية من إقامة مرتكزات سياسية واجتماعية، تلجأ إليها عند الحاجة، لتوظيفها في الاتجاه الذي يخدم مصالحها.

الثالث، أن هذه المنطقة تشغل موقعاً بالغ الأهمية في الجغرافيا والسياسة الدولية والقارية وتحوي على مخزون هائل من النفط والغاز والمواد الأولية، وبه ترتبط عجلة الإنتاج الصناعي والمنظومات الخدماتية، وإن القوى الاستعمارية لا تتساهل مع من تعتبره مهدداً لهذه السلع الاستراتيجية، بل إنها ربطت السيطرة على هذه السلع بأمنها القومي، وكما تفصح عنه الإدارة الأميركية دون موارية أو التباس.

الرابع، أن خروج المنطقة العربية من تحت سقف الهيمنة الدولية، وبروز حالة شعبية ضاغطة على النظم الحاكمة في الحد الأدنى، ومنشئة لنظم وطنية مفتوحة في رؤيتها السياسية الاستراتيجية على التوحد القومي، يجعل من الكتلة الشعبية العربية، كتلة مؤثرة ليس في إدارة شأنها الخاص بعيداً عن الالتحاق والتبعية وحسب، بل يجعل منها أيضاً عنصراً مؤثراً في نظام التوازنات الإقليمية والدولية، خاصة وأن هذه الكتلة تستوطن الشواطئ الشرقية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وهو نقطة التوازن في النظام الدولي باعتباره الحاجز الذي يفصل بين الشمال والجنوب.

الخامس، أن اغتصاب فلسطين، لم يكن باستهدافاته الأساسية استلاباً لفلسطين وحسب، بل أيضاً لإقامة قاعدة ميدانية في قلب الوطن العربي للمشروع الاستعماري، تنفيذاً للاستراتيجية التي أطلق إشارة تنفيذها نابليون، يوم كانت فرنسا الإمبراطورية الأكثر تأثيراً في حوض المتوسط وأوروبا. وإن أمن الكيان الصهيوني المحتضر دائماً من مواقع التقرير في النظام الاستعماري والذي تبدلت مواقعه ويستقر اليوم في العقل السياسي الأميركي، لا يسمح بأن تحصل متغيرات سياسية تؤثر على الكيان الصهيوني والوظيفة المناطة به في استراتيجية السيطرة والهيمنة على هذه المنطقة من العالم، وإذا ما حصل التغيير فإنما يجب أن يكون في السياق الذي يخدم هذه الاستراتيجية، لا أن يكون في الموقع المتصادم معها.

هذه المبررات الخمس التي يتناولها أصحاب إدراج الحراك ضمن نظرية المؤامرة، تكفي بنظرهم، لأن تجعل التغيير السياسي يندرج في حوض هذه الرؤية، وهو يكون مطلوباً عادة لتجديد شخصية الأنظمة التي استهلكت ولم تعد قادرة على تلبية متطلبات وحاجات قوى التأثير الدولي في الخارطة العربية، ولهذا يرى أصحاب هذه النظرية أن هذا الحراك كان استجابة لأجندة مطالب خارجية وإعادة إنتاج النظم المستهلكة، مستندين في تدليلهم إلى التغطية الإعلامية الواسعة التي حظي فيها الحراك من وسائل الإعلام الغربية، والتدخل الذي كان يحصل بصيغ متعددة الأشكال لتوجيه دفة الأمور بالاتجاه الذي يخدم مصالحها. وبالتالي فإن الذي جرى ويجري لا يندرج ضمن معطى التغيير الثوري.

أما الذين يعتبرون أن الحراك الشعبي العربي، هو إفصاح عن معطى ثوري حقيقي، فإنما يسندون وجهة نظرهم إلى توفر أسباب جوهرية لتفجر هذا الحراك ومن هذه الأسباب:

أولاً، القهر السياسي المتراكم في الوجدان الجمعي للجماهير العربية والذي قارب احتقانه درجة الغليان والانفجار، بعدما استفحلت إجراءات القمع التي أدارتها المنظومات الأمنية المتحكمة بالقرار السياسي، بحيث باتت هذه المنظومة هي الحاكم الفعلي أو الموجه لدفة الحكم.

ثانياً، الفساد الذي استشرى في مفاصل السلطة بكل أجهزتها ومؤسساتها السياسية والاقتصادية والأمنية والقضائية، بسبب غياب أو تغييب المساءلة وانعدام الشفافية في إدارة الحكم، واعتماد المحسوبية والزبائنية في تولي المناصب العامة، وتحول الاقتصاد إلى اقتصاد ريعي بيئي للربح السريع، وهو ما أدى إلى تدني مرعب في فرص العمل وازدياد معدلات البطالة، واتساع المساحة القاعدية للشرائح الشعبية

الفقيرة والمعوزة، وحيث أشارت التقارير ذات الصلة بالتنمية البشرية في الوطن العربي أن واحداً من كل خمسة أشخاص ليس فقيراً وحسب وإنما يعيش تحت خط الفقر، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن معدلات الفقر وحسب تقرير التنمية البشرية العربية العام ٢٠٠٩ بلغت ٤١٪ من مجموع السكان. وأن هذه المعدلات ارتفعت كثيراً بعد الأزمات البنيوية التي عصفت بالعديد من الساحات العربية وأفرزت ظاهرة جديدة ضاغطة على الواقع المعيشي هي ظاهرة التهجير والنزوح الواسع النطاق الذي جعل الملايين من المواطنين العرب يواجهون أوضاعاً مأساوية في واقعهم المعيشي.

ثالثاً، غياب الديمقراطية عن مجرى الحياة السياسية العربية، بحيث انعدمت تقريباً فرص تداول السلطة، وساد نهج التوريث السياسي والتأييد في السلطة، بحيث لا يترك الحاكم منصبه إلا إلى مثواه الأخير.

إن التأييد في ممارسة الحكم ما عدا استثناءات قليلة جداً، ترافق مع ترويج مفاهيم سياسية، تجعل من الحاكم مختصراً للوطن في ذاته، بحيث عدّ سقوط الحاكم سقوطاً للدولة وكانت السلطة حقاً إليهم ممنوع نقدها أو تبديلها، وهذا أدى إلى جعل الحاكم يحتكر مفردات المسميات الوطنية كعنوان ورموز للوطنية، فمن والاه هو "الوطني بامتياز"، ومن عارضه هو "الخائن بامتياز". وبحكم أن "الخيانة" يقع مرتكبوها تحت طائلة المساءلة الجنائية بعقوبة الحد الأقصى كانت تطبق بحقهم أقسى العقوبات من الإبعاد وإسقاط الجنسية والحبس المؤبد والإعدام.

إن التأييد السلطوي، دفع الحاكم إلى تحصين نفسه إما بنظام دستوري يثبت الوراثة في الحكم، وإما بالاستناد إلى استفتاء فلكلوري عبر ثبات الرقم ٩٩.٩٩ في عداد الاستفتاءات الشعبية.

رابعاً، تبعية النظام الرسمي العربي بأغلبيته الساحقة لمراكز التقرير في النظام الدولي. فالسلطات الحاكمة لم تكتف باعتماد نهج الاستلاب السياسي للشعب في إدارة الشأن العام الداخلي، بل اعتمدت أيضاً الالتحاق مباشرة أو مداورة بمواقع دولية ذات استهداف واضح للسيطرة على الوطن العربي، وهذا ما أدى إلى جعل الجماهير العربية تقع تحت تأثير استلاب قومي من أبرز تجلياته، الانخراط في منظومات عسكرية وأمنية واقتصادية تتعارض في أهدافها مع مصالح وطموحات الأمة العربية في توقها نحو التحرر وممارسة خياراتها المستقلة في حق تقرير المصير. ومن هذه الالتحاقات، توقيع الاتفاقيات مع العدو

الصهيوني وتطبيع العلاقات معه، ومشاركة جيوش عربية في الحرب الأطلسية على العراق بحجة الالتزام بالشرعية الدولية وأيضاً المشاركة في عدوان ٢٠٠٣، ونسج تحالفات من مواقع إقليمية تستبطن في ذاتها عدائية تاريخية ضد الأمة العربية كالتي تنسجها بعض الأنظمة والقوى مع النظام الإيراني.

هذه التبعية للنظام الرسمي العربي بغالبية أطرافه، كانت الجماهير العربية تعارضها، لأنها كانت ترى فيها تهديداً للأمن القومي العربي بجوانبه السياسية والمجتمعية، وهذا ما كان أحد الأسباب التي أدت إلى رفع منسوب الغضب الشعبي ضد المنظومات الحاكمة.

خامساً، الضخ التعبوي الذي أفرزه الفعل المقاوم للاحتلال والعدوان الأجنبيين، حيث إن الجماهير العربية التي كانت تعيش ظروفاً اقتصادية واجتماعية وإنسانية شديدة القسوة والتي كانت مترافقة مع قهر وظلم سياسيين موصوفين، كانت تنشد بأحاسيسها إلى الفعل العربي المقاوم للاحتلال الذي برز في ثلاث ساحات، فلسطين والعراق ولبنان.

هذا الفعل المقاوم الذي استطاع أن يحقق إنجازات قومية هامة، أهمها دحر الاحتلال الأميركي عن العراق وفرض الانسحاب الصهيوني من لبنان، واستمرار الأداء المقاوم في فلسطين المحتلة رغم التعقيدات الذاتية والموضوعية المحيطة بالوضع الفلسطيني، كلها شكلت علامات مضيئة، وهي بما استطاعت أن تنجزه وخاصة بالطريقة التي أدارت فيها المقاومة الوطنية العراقية حربها التحريرية ضد المحتل الأميركي وبعدها ضد الاحتلال الإيراني، لعبت دوراً بارزاً في تحقيق حالة امتلاء نفسي وسياسي في مواجهة مشاريع إفراغ الخطاب الرسمي العربي من مضامينه الوطنية والقومية.

إن هذه الأسباب التي جرت الإشارة إليها، هي عناوين رئيسية، وإن ثمة عناوين أخرى، ترتبط بشكل أو بآخر بهذه العناوين. وإذا كان واحد منها كافياً لإحداث وضع ثوري، فكيف إذا تجمعت هذه العناوين، من القهر السياسي - الاجتماعي إلى القهر القومي، في وعاء مجتمعي واحد، إضافة إلى فساد الأنظمة وتبعيتها وتآمرها وتوريثها السياسي وتأييدها السلطوي، والموقف السلبي، لا بل المعادي للفعل المقاوم للاحتلال الأجنبي صهيونياً كان أو دولياً أو إقليمياً. ألا يكفي ذلك ليكون عاملاً مفجراً لوضع شعبي بعد بلوغه مستوى الاحتقان؟

إن الإطلالة على الواقع الشعبي العربي بكل ما ينطوي عليه من اختلاجات سياسية واقتصادية واجتماعية تؤكد بأن المناخات كانت متوفرة لإطلاق حراك شعبي، وهو الذي انطلق استجابة لحاجة شعبية عربية، بعد معاناة طويلة من القمع والاستلاب ومصادرة الحريات وإماتة الحياة السياسية في المجتمع العربي، بعدما حالت النظم الحاكمة بما تملكه من أدوات تعطيل وقمع من الحؤول دون تداول السلطة. لكل هذه الأسباب كان لا بد للوضع الشعبي أن ينفجر تحت عنوان "الشعب يريد التغيير". لكن السؤال الذي يطرح نفسه، هل هذا الحراك الذي جمعته خواص مشتركة في أسباب انطلاقته، وتميز بعناوينه بحسب الخصوصيات الوطنية للساحات يندرج تحت عنوان الثورة المكتملة العناصر والأركان؟

بالرجوع إلى استعراض وجهتي النظر، لا بد من التوقف عند تساؤلات يفترض الإجابة عليها حتى تكون المقاربة لقضية الحراك مقاربة موضوعية:

التساؤل الأول: هل التدخل الأجنبي بشقيه الدولي والإقليمي حصل منذ انطلاقة الحراك ولم يكن موجوداً سابقاً، ليقال إن هذا التدخل واكب زمنياً بداية هذا الحراك ويتواصل معه؟

الجواب على هذا التساؤل إنما يندرج ضمن البديهيات، وهو أن التدخل الأجنبي بكل أشكاله وعلى تعددية مرجعياته، ليس أمراً طارئاً على الحياة السياسية العربية، هو قديم، قدم التشكل القومي للأمة، وهو يأخذ في كل مرة حلة جديدة، وهذا التدخل سيبقى قائماً ما بقي الصراع قائماً في الأمة وعليها.

التساؤل الثاني: هل إذا توقف الحراك، يتوقف التدخل الأجنبي المندرج ضمن نظرية المؤامرة؟

إن الجواب على هذا التساؤل يرتقي حد البديهية أيضاً، وهو أن التدخل سابق للحراك وقائم إلى ما بعد رسوه على نتائج سياسية محددة المعالم أو الأبعاد، وأن هذا التدخل إذ اشتد في هذه الآونة فلأن أطرافه يريدون أن يكونوا على مقربة وعلى تماس مع الأحداث وفي مواقع مؤثرة على أبواب الدخول لإرساء معالم نظام إقليمي جديد.

التساؤل الثالث: هل أن التدخل الأجنبي يأخذ شكل تواصل مع القاعدة الشعبية العريضة، أم يعمل عبر حضوره المباشر أو إمساكه واحتوائه المفاصل السياسية والأمنية في النظم التي تنتهج سياسية التبعية، أو تلك التي انضوت تحت سقف الاستراتيجيات الدولية والإقليمية التي لم يتوان أصحابها عن القتال

وضرب كل من يحاول أن يخترق سقف هذه الاستراتيجيات، كما حصل مع مصر إبان الحقبة الناصرية ومع الثورة الفلسطينية ومع ثورة البعث في العراق، وحيث إن هذه النماذج تعرضت للعدوان عندما ظهر العجز الدولي عن احتوائها؟

إن منطق الأمور يفضي إلى القول إن التدخل الأجنبي إنما يتم عبر حلقات سياسية وأمنية واقتصادية، وليس بتواصل مع حركة شعبية عارمة.

أما أن يأخذ هذا التدخل الأجنبي، وعبر وسائط ووسائل مختلفة، عسكرية واقتصادية وسياسية وإعلامية وتحت مظلة تقديم "خدمات إنسانية" بُعداً جديداً، فلأن الحدث نوعي بطبيعته، وهذا ما أمل على المتدخلين تكيف وسائط هذا التدخل مع نوعية الحدث، ولتحقيق ثلاثة أهداف تصب في الوصول إلى غاية واحدة.

الهدف الأول، هو إضعاف الاتجاه الوطني في الحراك، كي لا يصل إلى مداه الأقصى في شد الحراك إلى مرتكزات المشروع الوطني ذي المضمون التحرري ببعديه الاجتماعي والقومي.

الهدف الثاني، في حال حيل دون تحقيق الهدف الأول عبر التدخل المباشر، يكون البديل اللجوء إلى تقديم مساعدات لتشكيلات وهيئات سياسية واجتماعية ملتبسة في توجيهاتها وأدوارها، من أجل تمكينها من قيادة الحراك بالاتجاه الذي يجعلها في الموقع المؤثر لتحديد مسارات التغيير بما يخدم مصالح القوى المتدخلة.

الهدف الثالث، وفي حال عدم إمكانية تحقيق أي من الهدفين الأول والثاني، يتم دفع الأمور باتجاه صراع داخلي يتجاوز حدود التعبيرات الديمقراطية إلى صراع مسلح، ينخرط فيه الجميع، من موقع السلطة المعترض عليها والمعارضة التي تندفع برد فعل واستدراج إلى استعمال السلاح كرد فعل على العنف السلطوي. وإذا ما أضيف إلى مسار العسكرة بين السلطة والمعارضة الصراع الذي ينفجر بين أطراف المعارضة ذاتها واتخاذه طابعاً تصادماً بالسلاح أيضاً، تكون القوى المعادية لأهداف التغيير قد خلقت واقعاً ضاغطاً على قوى التغيير ومشروعها مع إفساح المجال أمام اختراق الحراك من قبل الذين يمولون ويسلحون تشكيلات سياسية مصطفاة في إطار الحراك.

إن هذا الواقع الذي ينشأ عن استدراج الصراع السياسي إلى العسكرة يؤدي إلى بروز تعقيدات وخلق إرباكات تجعل الحركة السياسية المعارضة تعيش حالة إرباك في إدارتها للصراع الذي ينفجر بصيغة الهبات الشعبية ويواجهون صعوبات تنجم فضلاً عن العسكرة التي سادت في أكثر من ساحة، إلى جملة من الأسباب الذاتية.

من هذه الأسباب:

أ- أن الحراك الشعبي في معظم الساحات التي شهدت حراكاً، لم تتوفر له قيادة محورية مركزية في التخطيط والتنفيذ والتحكم.

ب- أن القوى السياسية المفترض فيها أن تكون معنية بقيادة هذا الحراك لم تكن تقف على أرضية موقف سياسي واحد في رؤيتها لآلية التغيير كحد أقصى والإصلاح كحد أدنى، باستثناء الحالة السودانية التي واجهت تعقيدات شابت مسيرة التحول الديمقراطي بسبب ارتداد المكون العسكري على مندرجات الوثيقة الدستورية.

ج- أن حجم الانفجار الشعبي كان قوياً، لدرجة أنه فاجأ المنظومات الحاكمة وبان عجزها عن احتوائه بداية، وبعد التقاط أنفاسها لجأت للانقضاض عليه وقمعه، كما أن الانفجار الشعبي فاجأ القوى السياسية التي تصنف نفسها في خانة المعارضة، وبان عجزها عن تأطير الحراك في سياق حركة منظمة ضمن استراتيجية تغيير واضحة، ولذا بدت الجماهير متقدمة في شعاراتها عن كثير من القوى السياسية التي سعت لركوب الموجة الشعبية لتأمين موقع وحصة لها في الحصاد السياسي.

د- أن الحراك الشعبي العربي باتجاهاته التغييرية بالبعدين الاجتماعي والقومي، لم تتوفر له حاضنة سياسية قومية يتكئ إليها في صراعه المفتوح على آفاق تغييرية، فيما توفرت للنظم الحاكمة والقوى التي اخترقت الحراك الشعبي وسائط دعم مادية وغير مادية وتدرجت من الإعلام إلى السياسة والدعم المالي والتسليحي من المواقع الدولية والإقليمية.

هـ- ازدواجية المعايير في التعامل مع هذا الحراك، وظهرت هذه الازدواجية من خلال تأييد البعض للحراك في ساحات معينة فيما عارضته في ساحات أخرى وبحسب مواقفها من الأنظمة التي انطلق الحراك

ضدها. علماً أن الحراك كان بواعثه واحدةً وشعاراته العامة كانت تقريباً واحدة، وهي الانتفاض ضد القهر السياسي والظلم الاجتماعي. وهذه الازدواجية في التعامل مع الحراك، قدمت الاعتبارات والمصالح السياسية على حساب مصالح الطبقات الشعبية والفئات الكادحة وقاطني العشوائيات.

هذا الواقع المعاش للحراك الشعبي، وما استطاع إفرازه، بيّن أن الذي جرى ويجري في الساحة العربية، كما أنه لا يندرج ضمن نظرية المؤامرة، فإنه لا يقع تحت توصيف الثورة المكتملة العناصر والأركان. لأن الثورة التي هي فعل تغييري في الاتجاه الإيجابي، بعض من عناصرها كان متوفراً وبعض آخر لم يكن متوفراً.

من العناصر المتوفرة، البيئة المجتمعية والسياسية، التي لا بد من توفرها لقيام الثورة أو اندلاعها، وهي القهر والظلم والبطالة والفساد، والتبعية للأجنبي، وبشكل عام كل ما يندرج تحت عنوان الاستلاب الاجتماعي والوطني. هذه البيئة المجتمعية بالمواصفات المشار إليها، جعلت الفئات الشعبية التي تعاني من تداعيات هذا الوضع، تشكل بيئة حاضنة لأي تحرك شعبي، وفي حال الوضع الشعبي العربي عشية انطلاق الحراك فإن المناخات الثورية الاجتماعية والوطنية كانت متوفرة بمادتها ومضمونها.

أما العوامل التي لم تكن متوفرة، فهي عدم توفر الأدوات الثورية، حزباً كانت أو جبهة، لأجل تأطير عوامل الاستياء الشعبي والرفض والتمرُّد من الواقع السياسي والاجتماعي في سياق مشروع متكامل الأبعاد للتغيير. وهذا ما أدى إلى بروز ثلاث نتائج سلبية:

الأولى، أن قوى الحراك التي رفعت شعار "الشعب يريد التغيير"، توحدت حول الشعار واختلفت على تطبيق آلياته.

الثانية، أن هذا الاختلاف وعدم التوافق على استراتيجية عمل مرحلي، دفع القوى السياسية المنخرطة في الحراك أو التي ركبت موجته، لأن تدخل في صراع مبكر على السلطة، وحول الأولويات المطلوب تنفيذها.

الثالثة، أن هذا الاختلاف، دفع قوى سلطوية لأن تتمترس في مواقعها وتدافع عنها حتى الاستماتة بهدف إطالة أمد الصراع، مراهنة على استنزاف وإرهاق الحركة الشعبية، وبالتالي جعلها مفتوحة على القبول بحلول تمكن النظام من إعادة إنتاج نفسه مع بعض التجميلات الشكلية.

من هنا، فإن اعتبار الحراك بخطوطه العامة ثورة مكتملة الأركان، يفتقر إلى التدقيق الموضوعي، إذ لا يكفي توفر المناخات الثورية لقيام الثورة، بل لا بد من توفر الأدوات الثورية الواضحة في رؤيتها واستراتيجيتها وهذا لم يكن متوفراً. كما أن إدراجه تحت عنوان "نظرية المؤامرة" يناقض صيرورة التغيير والسياق الطبيعي لتطورات الحياة المجتمعية، التي وإن بدت في مراحل معينة تعيش حالة استكانة، إلا أن هذه الاستكانة ليست أبدية، بل هي الفترة اللازمة لانحباس الظروف الذاتية والموضوعية التي يتطلبها العمل الثوري التغيير. وإن اعتبار الحراك الشعبي مندرجاً ضمن "نظرية المؤامرة" بينما هو فعل نضالي بامتياز رغم ما اعترضه من معوقات، فهذا يعني اعتبار كل فعل مقاوم للاحتلال الأجنبي بدءاً من فلسطين وحتى العراق ومروراً بلبنان واندلاع ثورات الجزائر واليمن والثورة الفلسطينية إنما يندرج ضمن نظرية المؤامرة.

فهل ثورة المليون شهيد ومقاومة الاحتلال الأميركي وسقوط عشرات آلاف الشهداء والحراك الشعبي الذي أعقب الانسحاب الأميركي من العراق والحراك الشعبي الذي انطلق في جولته الثانية في السودان ولبنان والعراق والجزائر يندرج ضمن "نظرية المؤامرة"؟ إن إسقاط هذا التوصيف على الحراك هو المؤامرة بذاتها. لذلك فإن التوصيف الموضوعي الذي ينسجم ومعطى الحراك بمقدماته وآلياته وما تمخض عنه من نتائج هي الانتفاضات الشعبية ذات الطابع الثوري.

إن الحراك الشعبي، بالمشهدية التي أطل من خلالها هو انتفاضة بامتياز، وهي انطلقت لتعبر عن انفجار حالة شعبية تختزن في طياتها كل مقدمات التغيير، وهي فتحت الواقع العربي على آفاق التغيير، وحتى يفضي الحراك إلى نتائج إيجابية، فعليه أن يكون محكوماً بجملة ضوابط عامة تشكل بمجموعها قانوناً عاماً، يجب عدم تجاوز أحكامه. والضوابط العامة تتلخص بالآتي:

1- الحراك الشعبي يجب أن تكون بوصلته الأساسية متجهة نحو إحداث التغيير السياسي في بنى النظم الفاسدة والمفسدة والمرتبطة والملتحقة بمواقع أصحاب الاستراتيجيات الدولية والإقليمية. أما الحراك الذي يخترق ويدفع به باتجاه تهديد الوحدة الوطنية، هو بالأساس ليس حراكاً وطنياً، وإذا ما لاحت بوادره فيجب مقاومتها.

2- إن الحراك الشعبي يجب أن يكون حاسماً في رفضه لأي شكل من أشكال التدخل الأجنبي، لأن من يستقوي بالأجنبي يصبح ملحقاً به ومنفذاً لأجندة أهدافه، وبالتالي فإن الاستقواء بالأجنبي يجب أن يدرج في خانة المحرمات الوطنية.

3- إن الحراك الشعبي يجب أن يكون محمولاً على رافعة سياسية وطنية، وأن تكون قاعدته الشعبية عريضة وتقف على أرضيتها كل المكونات المجتمعية للقطر الذي تشهد ساحته حراكاً، وهذا يعني أن لا مكان للطروحات الطائفية والمذهبية والإثنية والجهوية والقبلية في مرتكزات المشروع الوطني للتغيير، لأن المطلوب إحلال نظام المواطنة الذي تحكمه قواعد المساواة في الحقوق والواجبات واعتبار الكل الشعبي هو كل واحد في تشكيلة المكون الوطني أياً كانت الانتماءات المعتقدية الإيمانية لأفراد الشعب.

4- إن الحراك الشعبي يجب أن يكون ديمقراطياً في تعبيراته، وهذا يعني إسقاط العسكرة منطقاً وسلوكاً والاعتماد على قوة الزخم الشعبي في الضغط على المنظومات الحاكمة لفرض أجندة التغيير.

أما أين هو الحزب من الحراك الشعبي الذي يندرج تحت توصيف الانتفاضات الشعبية ذات الطابع الثوري؟ إنه رغم التباسات التي تلف مواقف البعض من هذا الحراك، فالحزب لا يتردد في تحديد خياراته عندما يكون الصراع بين الشعب من جهة ونظام فاسد وقمعي ومرتهن من جهة ثانية. إن الحزب هو مع الشعب، وحيث يقف الشعب يقف الحزب على ضفته. فالحركية الثورية العربية والحزب ركن أساسي من أركانها هي في قلب الانتفاضات الشعبية، لأن هذه الانتفاضات تحاكي القضايا الإنسانية الأساسية، المحقة والعدالة. وإذا كانت الانتفاضات الشعبية انطلقت ضد الجوع والفقر والفساد والبطالة وقمع الحريات وممارسات الدولة الأمنية وتأييد الحكم والتوريث السياسي والتسويات المذلة والتطبيع مع العدو الصهيوني، فإن أي تغيير يصيب بنى هذه الأنظمة سيحمل في طياته معطيات ثورية إيجابية. وإذا كانت الظروف الذاتية والموضوعية لم تمكنها من بلوغ أمداءاتها النهائية، فإن أهمية المعطى الإيجابي التي ينطوي عليها الحراك، تكمن في أن الجماهير العربية التي "علقت إرادتها السياسية" لعقود، عادت إلى مسرح العمليات بأسلوب التعبير الديمقراطي، وهي في استمراريتها في اعتماد هذا الأسلوب، تكون قد بدأت فعلياً في هيكلة الحياة السياسية للمجتمع العربي، وإن ألف باء إعادة هذه الهيكلة هي بإخراج

الحراك الشعبي من عفويته وعشوائيته.. وبالتالي قيادته والتوجه به إلى حيث يجب أن يرسم مسار التغيير.

من هنا فإن الحركة الثورية العربية يجب أن تكون وأن تبقى الحاضر الأكبر في التقاط المعطى الشعبي، والعمل بوتيرة سريعة لتأطير الحالة الشعبية حول البرنامج الوطني للتغيير، وحتى تكون ذات وزن وتأثير في الحياة السياسية، وبما يحول دون الفراغ الوطني الذي تستنفذه قوى لا تستند في أدائها السياسي إلى برامج وطنية مضموناً وأسلوباً.

إن الحزب يراهن دائماً على دور الجماهير، وهي مادة الثورة وهدف التغيير، وإنها وإن عانت طويلاً من استلابها الاجتماعي والوطني والقومي، فإنها في صراعها مع السلطة المستبدة والظالمة هي المنتصرة حكماً، فإن لم يكن في الجولة الأولى ففي جولات لاحقة. وعندما تطرح معادلة الشعب يريد إسقاط النظام، والنظام يريد إسقاط الشعب، فإن الشعب هو المنتصر لأنه الثابت التاريخي فيما الأنظمة تتبدل وتتغير، تبدل وتغير الأحوال.

تمت بحمد الله